

التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته  
بالمستوردات غير المباشرة

إعداد

سوسن جميل محمد أمين الهدهد

إشراف

أ.د طارق الحاج

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات  
العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين



التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته  
بالمستوردات غير المباشرة

إعداد

سوسن جميل محمد أمين الهدهد

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ : 2010/5/27م وأجيزت.

التوقيع

.....  
.....  
.....  
.....

مشرفاً ورئيساً

ممتحناً خارجياً

ممتحناً داخلياً

ممتحناً داخلياً

أعضاء لجنة المناقشة

- أ.د طارق الحاج

- د. أكرم رحال

- أ.د باسم مكحول

- د. هشام جبر

## الإهداء

إلى نبع المحبة والعطاء  
لمن علمني حب العلم والتعلم  
من أضاء درب النجاح في طريقي  
من زرع في نفسي الصبر والاجتهاد  
إلى أحق الناس بمحبتتي  
والدي

وإلى روح والدي الطاهرة طيب الله ثراها

اهدي هذا الجهد العلمي

المتواضع

## شكر وتقدير

أتقدم بكلمات الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة وأخرجها إلى حيز الوجود وأخص بالذكر الأستاذ/ الدكتور طارق الحاج الذي شرفني بقبوله الإشراف على رسالتي، فأعطاني من جهده ووقته الكثير، والذي كان لآرائه وتوجيهاته الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل. كما وأشكر أعضاء لجنة المناقشة على جهدهم الطيب في إثراء هذه الرسالة.

كما أشكر دائرة الإحصاء الفلسطيني لتعاونهم وتفانيهم في مساعدتي، وخاصة السيد/ حسام خليفة، كذلك موظفي الاسكودا وبخاصة السيد/ داود جالود وباسل الديك ،

كما أتقدم بالشكر إلى وزارة المالية وبخاصة للسيد/ يوسف الزمر، المحاسب العام للخزينة.

## الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان: التسرب المالي لدى خزانة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

## Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

**Student's Name:**

اسم الطالب:

**Signature:**

التوقيع:

**Date:**

التاريخ:

## قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ت	الإهداء
ث	شكر وتقدير
ج	الإقرار
ح	قائمة المحتويات
ز	فهرس الجداول
ص	الملخص
1	<b>الفصل التمهيدي</b>
3	مشكلة الدراسة
3	أهمية الدراسة
3	أهداف الدراسة
4	فرضيات الدراسة
4	منهجية الدراسة
5	تحليل البيانات
5	محددات الدراسة
6	الدراسات السابقة
12	<b>الفصل الأول: إيرادات الخزينة الفلسطينية ومصادرها</b>
14	المبحث الأول: الإيرادات العامة وأقسامها
16	مصادر الإيرادات العامة
16	أولاً: الإيرادات المحلية
17	ثانياً إيرادات أخرى
21	المبحث الثاني: الإيرادات المحلية للخزينة ومصادرها
23	المطلب الأول: نسبة الإيرادات المحلية للخزينة الفلسطينية ومصادرها
25	أقسام الإيرادات الضريبية ونسبتها من الإيرادات المحلية
25	الفرع الأول: الضرائب المباشرة

رقم الصفحة	الموضوع
25	أولاً: الضرائب على الدخل
27	ثانياً: - الضرائب على رأس المال
27	الفرع الثاني الضرائب غير المباشرة
28	أولاً: ضريبة الإنتاج
29	ثانياً: ضريبة الشراء
29	الهدف من فرض ضريبة الشراء
29	آلية تطبيق ضريبة الشراء واحتسابها
30	كيفية احتساب الضرائب الجمركية
31	ثالثاً: ضريبة القيمة المضافة
33	خلفية ضريبة القيمة المضافة والتشريع
35	رابعاً: الضرائب الجمركية
35	خصائص الضرائب الجمركية
37	الصفة التشريعية للرسوم الجمركية
38	الخصائص العامة للتشريع الجمركي
39	أنواع الضرائب الجمركية
39	أولاً: الضريبة الأيرادية
39	ثانياً: الضريبة المانعة
39	ثالثاً الضرائب الحامية
40	التعرفة الجمركية وأنواعها
41	محتويات جداول التعرفة الجمركية
42	الضرائب على التجارة الدولية الفلسطينية
45	المبحث الثالث: الإيرادات الجمركية ونسبتها في الموازنة في الإيرادات المحلية الفلسطينية
45	الفرع الأول: الإيرادات الجمركية
47	الفرع الثاني: المقاصة:
48	أهداف فواتير المقاصة
50	أسباب التهرب والتزوير في المقاصة

رقم الصفحة	الموضوع
52	الفصل الثاني
53	الفصل الثاني: التجارة الخارجية بين فلسطين وإسرائيل وتأثيرها على المستوردات غير المباشرة
53	المبحث الأول: التجارة الخارجية الفلسطينية وأهميتها
53	المطلب الأول: التجارة الخارجية الفلسطينية
54	مزايا التجارة الخارجية
55	المطلب الثاني: المتاجرة بين فلسطين وإسرائيل وأثرها على المستوردات غير المباشرة
57	المطلب الثالث: مراحل تطور المتاجرة في فلسطين وعلاقتها بالاستيراد غير المباشر
61	المبحث الثاني: التوزيع السلعي والجغرافي للمستوردات الفلسطينية (1996-2007)
63	الأهمية النسبية للمستوردات الإسرائيلية
65	المطلب الثاني: الأهمية النسبية للمستوردات والصادرات مع إسرائيل ومدى ارتباطها بالمستوردات غير مباشرة
67	المطلب الثالث: التوزيع السلعي للصادرات السلعية الفلسطينية من الفترة 1996-2007
71	المبحث الثالث: الخصائص العامة للتجارة الفلسطينية
72	المطلب الأول: مقاييس التجارة الخارجية
73	تجارة الخدمات الفلسطينية مع إسرائيل
76	المطلب الثاني: الخصائص والأداء لتجارة الخارجية بين فلسطين وإسرائيل
80	المطلب الثالث: المعوقات التجارية التي تواجه الاستيراد والتصدير المباشر في فلسطين
80	أولاً: القيود والعوائق التجارية
80	ثانياً: في مجال النقل
81	ثالثاً: الفحص الأمني
81	رابعاً: التخليص
84	المطلب الرابع: آثار الحصار الإسرائيلي على المستوردات غير المباشرة

رقم الصفحة	الموضوع
85	أهم جوانب الأضرار من ناحية الاستيراد
86	أهم جوانب الأضرار من ناحية التصدير
87	المطلب الخامس: أثار انخفاض الشيكال على التجارة الخارجية
89	<b>الفصل الثالث</b>
90	<b>الفصل الثالث: الخزينة الفلسطينية مشاكلها والمستوردات غير المباشرة</b>
90	المبحث الأول: الخزينة الفلسطينية وهيكلها التنظيمي
91	المطلب الأول: الإدارة العامة للخزينة
91	أهداف الإدارة العامة للخزينة
91	هيكلية الإدارة العامة للخزينة
92	المطلب الثاني: مهمات وواجبات الإدارة العامة للخزينة
93	المطلب الثالث: مشاكل الخزينة الفلسطينية
96	المطلب الرابع: بعض إنجازات الإدارة العامة للخزينة:-
99	المبحث الثاني: التسرب المالي لدى الخزينة الفلسطينية والمستوردات غير المباشرة
99	المطلب الأول: التسرب المالي
100	المطلب الثاني: أنواع التسرب المالي
101	المطلب الثالث: أشكال التسرب الرئيسية في فلسطين
103	التسرب في المقاصة
104	المطلب الرابع: مشكلة المستوردات غير المباشرة
108	المبحث الثالث: إجمالي المستوردات (المباشرة، وغير المباشرة) إلى فلسطين
111	المطلب الأول: أسباب لجوء الفلسطينيين إلى الاستيراد غير مباشر
115	المطلب الثاني: طرق تقديرا لمستوردات غير المباشرة
115	أولاً: التقدير الجزئي
115	ثانياً: التقدير الكلي
116	المطلب الثالث: طرق تخفيض التسرب المالي الناتج عن المستوردات غير المباشرة
120	المبحث الرابع: الاتفاقات الاقتصادية وتأثيرها على المستوردات غير المباشر
120	المطلب الأول: نقد الاتفاقية الاقتصادية التجارية

رقم الصفحة	الموضوع
125	المطلب الثاني: نص الاتفاقية الاقتصادية
130	المبحث الخامس: اثر اتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية على المستوردات غير المباشرة
131	المطلب الأول: نقد الاتفاقية (الشراكة الأوروبية الفلسطينية) من ناحية المعايير العامة
131	المطلب الثاني: نقد الاتفاقية (الشراكة الأوروبية الفلسطينية) من ناحية المعايير الخاصة
132	المطلب الثالث: أهم المعوقات الإسرائيلية لاتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية:
134	المطلب الرابع: بعض المهام المطلوبة من السلطة لتعظيم استفادة الفلسطينيين من الاتفاقيات
135	أهم نقاط الدخول والخروج الرئيسية الدولية لغايات التصدير والاستيراد
136	الفصل الرابع: نتائج الدراسة
163	التوصيات
165	المراجع
177	الملاحق
b	الملخص بالإنجليزية

### فهرس الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
24	مجموع الإيرادات الضريبية ونسبتها من الإيرادات المحلية من الفترة 1995-2000/ مليون دولار	جدول (1)
24	مجموع الإيرادات الضريبية ونسبتها من الإيرادات المحلية من الفترة 2001-2007/ مليون دولار	جدول (2)
33	جدول رقم (5) مجموع ضريبة القيمة المضافة ونسبتها من الإيرادات المحلية من عام 1995-1999/ مليون دولار	جدول (3)
34	مجموع ضريبة القيمة المضافة ونسبتها من الإيرادات المحلية من عام 2000-2007/ مليون دولار	جدول (4)
46	مساهمة الإيرادات الجمركية في الإيرادات المحلية للسلطة الوطنية الفلسطينية من عام 1995-2001	جدول (5)
46	مساهمة الإيرادات الجمركية في الإيرادات الكلية للسلطة الوطنية الفلسطينية من 2002-2007 مليون دولار	جدول (6)
61	المستوردات السلعية من إسرائيل من الفترة 1996-2000 القيمة مليون دولار أمريكي	جدول (7)
62	المستوردات السلعية من إسرائيل من الفترة 2001-2005 القيمة مليون دولار	جدول (8)
63	الأهمية النسبية للمستوردات الإسرائيلية من المجموع العام للمستوردات من إسرائيل من 1996-2000	جدول (9)
64	الأهمية النسبية للمستوردات الإسرائيلية من المجموع العام للمستوردات من إسرائيل من 2001-2005	جدول (10)
67	الصادرات السلعية إلى العالم بما فيها إسرائيل من الفترة 1996-2000 القيمة مليون دولار أمريكي	جدول (11)
68	الصادرات السلعية إلى العالم بما فيها إسرائيل من الفترة 1996-2000 القيمة مليون دولار أمريكي	جدول (12)
70	صافي الميزان وحجم التبادل التجاري السلعي لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب السنة من 1995-2007 القيمة مليون دولار	جدول (13)

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
74	إجمالي قيم الصادرات الخدمية الفلسطينية إلى إسرائيل حسب البنود الرئيسية للخدمات خلال الفترة 2000-2006 (القيمة مليون دولار)	جدول (14)
78	المستوردات الفلسطينية من دول العالم من الفترة (1996-2000) القيمة مليون دولار أمريكي	جدول (15)
104	نسبة السلع المستوردة من الإسرائيلية إلى المستوردات السلعية الكلية لفلسطين	جدول (16)
138	حجم المستوردات غير المباشرة في عام 2002-2006	جدول (17)
139	التسرب المالي في عام 2002	جدول (18)
142	التسرب المالي في عام 2003	جدول (19)
145	التسرب المالي في عام 2004	جدول (20)
147	التسرب المالي في عام 2005	جدول (21)
150	التسرب المالي في عام 2006	جدول (22)
153	عدد حالات المستوردات غير المباشرة والمتوسطات الحسابية للمستوردات غير المباشرة خلال السنوات 2002-2006	جدول (23)
154	نتائج اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق بين متوسطي المستوردات غير المباشرة في العامين 2002، 2003	جدول (24)
155	نتائج اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق بين متوسطي المستوردات غير المباشرة في العامين 2005، 2006	جدول (25)
156	نتائج اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق بين متوسطي المستوردات غير المباشرة في العامين 2004، 2005	جدول (26)
156	نتائج اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق بين متوسطي المستوردات غير المباشرة في العامين 2003، 2004	جدول (27)
157	نتائج اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق بين متوسطي المستوردات غير المباشرة في العامين 2002، 2003	جدول (28)
158	عدد حالات التسرب المالي والمتوسطات الحسابية للمستوردات غير المباشرة خلال السنوات 2002-2006	جدول (29)
159	نتائج اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق بين متوسطي التسرب المالي في العامين 2004، 2005	جدول (30)

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
159	نتائج اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق بين متوسطي التسرب المالي في العامين 2003، 2004	جدول (31)
160	نتائج اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق بين متوسطي التسرب المالي في العامين 2003، 2002	جدول (32)
161	نتائج معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين المستوردات غير مرة والتسرب المالي وفق متغير السنة	جدول (33)

## التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة

إعداد

سوسن جميل محمد أمين الهدهد

إشراف

أ.د طارق الحاج

### الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إيرادات الخزينة الفلسطينية والتسرب المالي لإيرادات الخزينة الفلسطينية بأنواعه والتطرق للتسرب المالي الحاصل في الإيرادات الجمركية، ومدى تأثير التسرب على الخزينة الفلسطينية، وتوضيح المستوردات غير المباشرة، كذلك إلى تبيان حجم الإيرادات العامة للخزينة الفلسطينية، وبيان المتاجرة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وعلاقتها بالمستوردات غير المباشرة، كذلك أثر الاتفاقيات على موضع التسرب المالي للخزينة والمستوردات غير المباشرة ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف قسمت الدراسة إلى خمسة فصول

الفصل الأول تناول إيرادات الخزينة الفلسطينية من حيث مصادرها وأقسامها، فتم تعريف الإيرادات العامة وبيان أقسامها ومصادرها وأهميتها، وتم توضيح أنواع الإيرادات المحلية وأقسامها، من ضرائب مباشرة وغير مباشرة، وتوضيح أنواعها وخصائص كل نوع ونسبتها من الإيرادات العامة وآلية احتسابها، وتم التعريف بالمقاصة وأنواعها وأهدافها وأسباب التزوير فيها، وتناولت الدراسة الضرائب الجمركية من جوانب عدة، فتم تعريفها وبيان خصائصها وأهميتها ودورها وأنواعها، ثم تم التطرق إلى التعرف الجمركية وأنواعها ومحتويات جداول التعرف كذلك تم التعرف على اختصاص إدارة الجمارك الفلسطينية ومهامها.

أما الفصل الثاني فتناول التجارة الخارجية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والعالم الخارجي وعلاقتها بالمستوردات غير المباشرة، وأوضحت الدراسة توزيع السلع المستوردة من إسرائيل، والعالم وكذلك الأهمية النسبية لهذه المستوردات، وبينت الدراسة الخصائص العامة للتجارة الفلسطينية، والمعوقات التي تواجه الاستيراد المباشر في فلسطين وأثار الحصار الإسرائيلي على

المستوردات المباشرة وغير المباشرة والأضرار الناتجة عنه. وتم توضيح الواقع الفلسطيني حول إجراءات الاستيراد والتصدير.

في الفصل الثالث تم تناول الخزينة العامة والمشاكل التي تعانيها، وبعض انجازات الإدارة العامة للخزينة الفلسطينية، ثم تم التطرق إلى التسرب المالي، من حيث أنواعه، وأشكاله، ومشكلة المستوردات غير المباشرة، وأسباب لجوء الفلسطينيين إلى الاستيراد غير مباشر، وتم استعراض طرق تقدير المستوردات غير المباشرة، وطرق وقف التسرب المالي الناتج عن المستوردات غير المباشرة. كذلك تم بحث الاتفاقية الاقتصادية وتأثيرها على المستوردات غير المباشرة من خلال تقييم هذه الاتفاقيات ضمن المعايير العامة ثم المعايير الخاصة بالحالة الفلسطينية، والتحدث عن أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية، ونقدها حسب المعايير العامة والخاصة.

الفصل الرابع (والأخير) تضمن جداول المستوردات غير المباشرة، وجداول التسرب المالي لهذه المستوردات، وتحليل البيانات المتعلقة بذلك إحصائيًا باستخدام برنامج (SPSS) وذلك من خلال النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية. اختبار (T) لعينتين مستقلتين.

ونتيجة التحليل الإحصائي تم التوصل إلى ضرورة العمل على توعية المواطن الفلسطيني بأهمية الإيرادات الجمركية وعدم اعتماد الفلسطينيين على التجار الإسرائيليين وحث وزارة الاقتصاد والصناعة والغرف التجارية على ضرورة تفعيل دورها من أجل خفض التسرب المالي الناتج عن الاستيراد، وبالتوجه إلى أصحاب القرار السياسي والاقتصادي على تغيير الاتفاقيات الاقتصادية بما يضمن للفلسطينيين حرية أن يكون لهم منفذ على العالم الخارجي دون أن يكون للإسرائيليين سيطرة عليه، حيث أن جزءاً من التسرب سببه الاتفاقيات التي كانت ولا تزال مجحفة بحق الاقتصاد الفلسطيني.

## الفصل التمهيدي

### مقدمة:

عند قيام السلطة في عام 1994 اعتمدت في تمويل موازنتها بشكل رئيسي خلال الفترة 1995-2000 على الإيرادات الجمركية لتشكل أكثر من 68% من مجمل الإيرادات العامة، كما بلغ الإنفاق على الأجور والرواتب حوالي 60% من الإنفاق الحكومي، وحوالي 40% من الإنفاق الكلي للحكومة الفلسطينية، وبسبب قصور الإنتاج المحلي في تلبية الطلب المحلي، فقد تم توجيه نحو 54% من الرواتب والأجور للإنفاق على المستوردات التي تشكل نسبتها 60% من الإنفاق الاستهلاكي، ويستدل من هذه المؤشرات على أن الإيرادات الجمركية التي تمول الإنفاق الجاري يعاد استخدامها لتمويل المستوردات التي يأتي أكثر من 90% منها من إسرائيل أو من خلالها<sup>1</sup>.

وبالنظر إلى الاقتصاد الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة نجده وضعاً فريداً من نوعه، إذ انتقلت إدارة هذا الاقتصاد من إدارة إسرائيلية لم تكثر برفع رفاهية الشعب الفلسطيني إلى السلطة الوطنية التي تسلمت الإدارة الاقتصادية مقيدة بالظروف الموروثة من الاحتلال وبالشروط التي تضمنتها اتفاقيات السلام المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين الحكومة الإسرائيلية، فتركزت السياسات الإسرائيلية على عمليات السلب واقتطاع جزءاً من الموارد الفلسطينية لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي، وكانت عمليات السلب تتم عبر ثلاث قنوات، هي:

الأولى قناة الضرائب الجمركية حيث أشارت إحدى الدراسات (FISCHER 1994) إلى أن نصف الضرائب التي كان الفلسطينيون يدفعونها في أثناء الاحتلال كانت تذهب إلى خزينة الاحتلال.

القناة الثانية: تخص ضرائب الدخل، والضمان الاجتماعي التي يدفعها العاملون في إسرائيل من دون أن تعود عليه بأية فوائد، إذ كانت تذهب إلى الخزينة الإسرائيلية.

أما القناة الثالثة: ما تحصل عليه إسرائيل من جراء استعمال نقدها الشيكل عملة رسمية، فاستعمال النقد يعود بمنفعة اقتصادية على الدولة التي تصدره وهو ما يعرف في الاقتصاد بربع

---

<sup>1</sup> الجعفري، محمود وآخرون: السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة. رام الله: ماس. 2002. ص5.

السيادة فقد كان مجموع هذه الاقتطاعات في القنوات الثلاثة كبيراً، حيث بلغ في العام الواحد 15% إلى 20% من حجم الناتج القومي<sup>1</sup>.

فقد عانت الخزينة الفلسطينية من مجموعة من المشاكل ترجع إلى عدة أسباب، كان أهمها المستوردات الفلسطينية التي هي موضوع البحث، حيث شكلت الجمارك نسبة عالية لارتفاع نسب الاستيراد في فلسطين، وهذا يعطي صورةً بأن معظم إيرادات الخزينة الفلسطينية ستكون من الجمارك التي يجب التركيز عليها لمنع أي خلل بها يؤثر على إيرادات الخزينة الفلسطينية التي تعاني من إحدى المشاكل، وهي التسرب المالي ومن المعروف أن الإيرادات الجمركية تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة على إقليمها ومواطنيها بالشكل الذي يتفق وظروف حالتها الاقتصادية، والزمنية لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولظاهرة التسرب المالي تأثير واضح على الاقتصاد الوطني والخزانة الفلسطينية، مما يؤدي إلى انخفاض حصيلة الخزينة من الإيرادات، مما ينعكس سلباً على قدرة السلطة على تنفيذ مشاريعها وبرامجها التنموية، لذلك تلجأ السلطة إلى الاقتراض لكي تغطي التزاماتها ومصاريفها الجارية، وبما أن الإيرادات الجمركية تمثل نسبة عالية من الإيرادات الكلية لدول العالم الثالث، إلا أن نسبتها من مجمل الإيرادات الفلسطينية تعتبر منخفضة بكل المقاييس بسبب التسرب المالي في الرسوم الجمركية على المستوردات الفلسطينية، حيث يقدر التسرب المالي من الخزينة الفلسطينية للخزينة الإسرائيلية بما يتراوح بين 126 مليون دولار و 155 مليون دولار أمريكي سنوياً، والذي يعادل ما نسبته 6% إلى 7% من الدخل القومي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> النقيب، فضل: الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 1997. ص 29.

<sup>2</sup> الجوهري، منى: الترتيبات الجمركية الفلسطينية. سنة 1995. ص 3.

## مشكلة الدراسة:

تعتبر فلسطين من الدول السائرة إلى النمو وتتميز بارتفاع الاستيراد على البضائع الاستهلاكية وهذا يعطي مؤشر بارتفاع إيرادات الجمارك بالنسبة للإيرادات العامة في فلسطين لكن هناك مشاكل أثبتت عكس ذلك وهو انخفاض الإيرادات الجمركية لدى السلطة لعدة أسباب والتي ستكون محور دراستنا، وتمحورت مشكلة الدراسة في:

- وجود مشاكل في الاستيراد المباشر الفلسطيني من حيث العلاقة مع دول العالم والجانب الإسرائيلي الذي أدى إلى وجود مستوردات غير مباشرة وبالتالي حدوث تسرب مالي في للضريبة الشراء والرسوم الجمركية .
- هناك ظاهرة لدى الخزينة الفلسطينية وهي التسرب المالي فما هو وما هي أسبابه.
- عدم وضوح معالم التجارة الخارجية الفلسطينية لارتباطها المباشر بالتجارة الخارجية.

## أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع الذي تعالجه، لما له من أثر كبير على الاقتصاد الوطني الفلسطيني نتيجة تحصيل الجباية الجمركية العادلة، لذا فان هذه الدراسة تحاول الكشف عن أهمية الإيرادات الجمركية الفلسطينية، وأسباب التسرب المالي ولاستيراد غير المباشر للواقع الفلسطيني، والتعرف على العوامل التي من شأنها التقليل من هذه الظاهرة، وتشكل هذه الدراسة تشكل أساساً لدراسات أوسع واشمل يكون من شأنها الحد من ظاهرة التسرب المالي من اجل الوصول إلى إيرادات أعلى للخزينة لتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعي للدولة الفلسطينية

## أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- بيان حجم المستوردات غير المباشرة

-تعريف التسرب المالي لدى الخزينة وتحديد العوامل التي تساهم في التسرب المالي.

-بيان حجم التسرب المالي من أموال خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية.

-بيان الاختلاف بين السنوات (2002-2006) في كل من المستوردات غير المباشرة، والتسرب المالي.

-بيان أثر الاتفاقيات التجارية على المستوردات الفلسطينية.

### فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لفحص الفرضيات الرئيسية الآتية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى  $(\alpha = 0.05)$  في حجم المستوردات غير المباشرة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، تُعزى إلى متغير السنة.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى  $(\alpha = 0.05)$  في حجم التسرب المالي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، تُعزى إلى متغير السنة.

3. لا توجد علاقة إيجابية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.01)$  بين المستوردات غير المباشرة والتسرب المالي وفق متغير السنة.

### منهجية الدراسة:

حتى يتسنى للباحث عرض مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها المتعلقة بالتسرب المالي وعلاقة بالمستوردات غير المباشرة، ولما لهذا الموضوع من أهمية تتبع من الاعتماد الكبير للخزينة الفلسطينية على إيرادات تلك الضرائب، ولحساسية البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأنواع المختلفة من الضرائب غير المباشرة، سيستخدم الباحث الأسلوب النظري العلمي، لذلك تم جمع المعلومات من خلال المراجع الأولية المتعلقة بالدراسة والمجلات والدوريات والدراسات السابقة ذات العلاقة.

- تم الرجوع إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ودائرة الجباية ودائرة الجمارك والمكوس في فلسطين.
- الاعتماد على النشرات والتعليمات لدى الضريبة ووزارة الاقتصاد وقوانين الضريبة وتشجيع الاستثمار قانون الجباية.
- بيانات التعرف الجمركية من دائرة الضابطة الجمركية.
- الإيرادات من وزارة المالية الفلسطينية
- الاعتماد على الكتب والمراجع العربية والانجليزية التي تحدثت عن الموضوع
- التحليل المالي لبنود الإيرادات العامة في فلسطين والإيرادات الجمركية والمستوردات الغير مباشرة فيها

### تحليل البيانات:

#### المعالجات الإحصائية :

استعانت الباحثة بالعديد من المعالجات الإحصائية، للإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها، وذلك باستخدام برنامج إكسل (Excel)، وبرنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ومن هذه المعالجات :

1. الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.

2. اختبار (ت) لعينتين مستقلتين.

3. معامل ارتباط بيرسون.

#### محددات الدراسة

- محددات مكانيه: حيث اقتصرت الدراسة على المستوردات الضفة الغربية والقطاع
- محددات زمنية: حيث اقتصرت الدراسة على الفترة من 2000-2006.

## الدراسات السابقة

وتناولت دراسة (كنفاني، 1996): المواضيع التالية:

نظرية الاتحاد الجمركي من حيث الآثار الاستاتيكية للاتحادات الجمركية والآثار الديناميكية. وأوضحت العلاقات التجارية التي تم الاتفاق عليها في البروتوكول الاقتصادي الموقع بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية من حيث أهميتها وأثارها السلبية. وبينت مشكلة التسرب المالي والمستوردات وأوضحت السياسة التجارية التي اتبعتها إسرائيل في الضفة والقطاع عبر استخدام العراقل الجمركية وغير الجمركية وان مستوى الحماية لا يزال مرتفعا على بعض المنتجات (ملابس، أحذية، مفروشات....).

كما بينت هذه الدراسة أن هناك سعي إسرائيلي مستمر لصياغة سياسات وتطبيق ممارسات عملية تضمن استمرار تعزيز إفقار الاقتصاد الفلسطيني ومازلت هناك جهود لإضفاء شرعية على ذلك وبالمقابل تحاول السلطة الفلسطينية المثابرة عبر إجراءات يعوزها المنطق الاقتصادي ويمكن أن يؤدي إلى أضرار بعيدة الأثر وان ما يؤرق السلطة الفلسطينية وما يوجه جهودها الاقتصادية هو إيقاف التسرب.

بينت صغر حجم السوق الفلسطيني سواء على صعيد التصريف والمدخلات سوف تبقى إلى أمد طويل أهم عامل منفرد في تقييد مستوى النشاط الاقتصادي والنمو.

وأوصت الدراسة إلى :

توجيه جهود السلطة إلى إيقاف التسرب المالي

منح العدالة والمساواة في العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي.

تناولت ( دراسة لافي، وآخرون، 2005) المواضيع التالية :

موضوع المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعزيز استفادة المنتجين والمصدرين والمستوردين من الاتفاقيات التجارية الدولية .

• ركزت الدراسة على تحديد دور الجهات الرسمية الفلسطينية في توفير وتسهيل إجراءات الحصول على خدمات الفحص والنقل والشحن والتخليص والتأمين، وتنظيم زيارات المصدرين والمستوردين للمعارض العالمية ومؤسسات تمويل الصادرات والمستوردات،،

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة

1. غياب الدور الرسمي في تقديم الخدمات السائدة لعمليات الاستيراد والتصدير

2. وارتفاع كلفة خدمات النقل والتخليص والتصدير الدولية ومتطلبات نفاذ السلع الفلسطينية وحث جميع مؤسساتها لاتخاذ كافة الإجراءات وتقديم الخدمات للمصدرين والمستوردين التي من شأنها أن تساعد في تخفيف الارتهاق للاقتصاد الإسرائيلي وتوزيع الشركاء التجاريين والانفتاح على دول العالم الآخر.

وأوصت الدراسة إلى :

بان هناك العديد من الصلاحيات والهوامش التي يمكن العمل في نطاقها وتحقيق انجازات ملموسة.

• إنشاء المؤسسات الداعمة لأنشطة الاستيراد والتصدير كمكاتب التمثيل التجاري الفلسطيني في الخارج والتي مهماتها تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأراضي الفلسطينية ودول العالم من خلال تنسيق زيارات لرجال الأعمال من الطرفين ومؤسسات إدارة المعارض ومؤسسات تمويل الصادرات والمستوردات.

• مراجعة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي تم توقيعها مع دول العالم، والحصول على معاملة تفضيلية للسلع الفلسطينية، مع مراعاة خصوصية الوضع السياسي والاقتصادي التي تمر به الأراضي الفلسطينية .

• منح المستثمرين التسهيلات المواد الخام التي تتطلبها الصناعة المحلية، بحيث يتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية، أو التخفيف منها، وذلك لتشجيع ودعم الصناعة المحلية

• العمل على تخفيض ضريبة القيمة المضافة على المنتجات المحلية لخفض كلفتها وتعزيز قدرتها التنافسية أمام المنتجات المستوردة.

• تنمية الاستيراد المباشر لمواجهة مشكلة الاستيراد غير المباشر،.

• سن القوانين والتشريعات لحماية السوق المحلية من عمليات الإغراق والتهريب.

تناولت دراسة (جعفري، وآخرون 2002)المواضيع التالية :

النتائج المحلي والأداء الضريبي من أهم العوامل المحددة للإيرادات العامة من الجباية المحلية في الأجلين الطويل والقصير

كما وضحت أن الإيرادات الجمركية فانه يتحدد مستواها بالمستوردات السلعية والتهرب الضريبي وتعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل

وبينت أن الإنفاق الجاري يعتمد على الإيرادات الجارية الكلية فزيادة الإيرادات الجارية بنسبة 1% كانت تؤدي إلى زيادة الإنفاق الجاري بنسبة 0.79 %

وبينت أن المستوردات السلعية تعتمد على الناتج المحلي الإجمالي وعلى أسعار الصرف الحقيقية، فعند ارتفاع أسعار الصرف، فان ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستيراد من إسرائيل كما تم مناقشة المواضيع التالية:

1- السياسات المالية والتجارية في فلسطين.

2- تحليل العوامل المحددة للعجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة والعلاقة التبادلية بينهما

أوصت الدراسة إلى:

-تقليل الاعتماد على الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على المستوردات في توليد الإيرادات الجمركية .

-التأثير على أسعار الاستيراد من خلال رفع معدلات ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء المفروضة على السلع المستوردة التي يمكن إنتاجها محليا.

-توسيع القاعدة الضريبية بتخفيض معدلات ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء على المبيعات من المنتجات المحلية، وتوفير الدعم للإنتاج المحلي، وإذا كان من الممكن أن تزداد الإيرادات الجمركية في الأجل القصير، فإن إحلال المستوردات السلعية بمنتجات محلية يمكن أن يتم في الأجل الطويل عبر استخدام الإيرادات الجمركية لدعم المنتجات المحلية.

-زيادة نسبة الإيرادات العامة المخصصة للإنفاق الاستثماري، وذلك حتى تؤدي الزيادة في الإنفاق العام الرأسمالي إلى زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي، وبالتالي زيادة الإيرادات العامة، ووفقا للنتائج الإحصائية، فإن الأثر النهائي لزيادة الإنتاج المحلي الإجمالي ستؤدي لزيادة الاستيراد بدلا من زيادة الدخل والإنتاج، كما أن الزيادة في الإيرادات العامة من الرسوم الجمركية يمكن أن تستخدم في التأثير على أسعار الصادرات.

-وحتى يمكن الاستفادة من زيادة الإيرادات العامة، لابد من زيادة كفاءة النظام الضريبي والحد من محاولات التهرب، الضريبي، وتقليل الفجوة بين الإيرادات الفعلية والإيرادات المتوقع تحصيلها من الجباية المحلية والإيرادات الجمركية.

وتناولت دراسة (عبد الرازق، 2003)، المواضيع التالية:

الإيرادات الضريبية، ضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة والجمارك، وطرق تفعيل إدارة الإيرادات العامة لتحصيل أقصى الإيرادات العامة المحلية.

تناولت أيضاً موضوع الضرائب غير المباشرة ومعالجة الضرائب الجمركية. كما تكلم عن اثر الحصار الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، الذي أدى إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني وبالتالي تأثيره على الإيرادات المحلية، وانتشار البطالة، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي، أدى إلى تراجع الإيرادات الضريبية بجوالي 76% العام 2001 وحوالي 31% العام 2002)

كما بينت هذه الدراسة بضرورة تنمية الاستيراد المباشر لمواجهة بعض التسرب الذي تعاني منه آلية المقاصة

كما بين أن ضريبة القيمة المضافة شكلت الرافد الأهم للإيرادات العامة، مشكلة 59% منها كمتوسط للفترة 1995-2000 وكان معدل النمو السنوي فيها يزيد على 12%.

أما حصة الضرائب الجمركية من الإيرادات الضريبية فكانت حوالي 17% لعام 1995 ثم قفزت في عام 2000 إلى 38% .

وأوصت الدراسة إلى : تخفيض ضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة مباشرة من العالم الخارجي (أي الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية)، وتوظيف كفاءات قادرة على التخطيط للإيرادات العامة وتوقعها

- إعطاء أولوية ثانية (الأولى للسلع الوطنية) للسلع المستوردة مباشرة من غير إسرائيل.
- نتوقع أن يحتاج النظام الضريبي الفلسطيني إلى تعديل هيكلي ليصبح مناسباً للوضع التنموي الفلسطيني، ونعتقد انه بحاجة إلى تخفيض معدل ضريبة القيمة المضافة ورفع مساهمة ضريبة الأملاك في إجمالي الإيرادات المحلية، وتخفيض معدلات التعرفة الجمركية ويحتاج تحديد المعدلات الجديدة إلى دراسات فنية وخطط موضوعية. (دراسة صبري 2004).

تتاولت هذه الدراسة مناقشة السياسات الضريبية الحالية والمتوقعة في فلسطين، والتطور التاريخي لأنواع الضرائب والمشاكل الخاصة بكل نوع من أنواع الضرائب المفروضة حالياً.

أوصت الدراسة إلى:

1. ضرورة العمل على إصدار قانون جمارك خاص بالفلسطينيين على أن تتم موائمته مع قوانين الضرائب غير المباشرة .
2. توحيد كافة الضرائب غير المباشرة ودمجها في ضريبة واحدة
3. بينت أن هناك حاجة لتسهيل حساب القيم المستحقة في ما يتعلق بالرسوم الجمركية وتبني نظام معلومات مالية لإدارة بياناتها.
4. الاستفادة مما ورد من الاتفاقيات المرحلية، حيث يوجد هامش متاح للسلطة لفلسطينية للاستقلال الضريبي، ومن ثم الاقتصادي.

## الفصل الأول

إيرادات الخزينة الفلسطينية ومصادرها و الجمارك

المبحث الأول: الإيرادات العامة وأقسامها

مصادر الإيرادات العامة

أولاً: الإيرادات المحلية

ثانياً إيرادات أخرى

. المبحث الثاني: الإيرادات المحلية للخزينة ومصادرها ونسبتها.

المطلب الأول: مصادر الإيرادات المحلية للخزينة الفلسطينية

الفرع الأول: الضرائب المباشرة

أولاً: الضرائب على الدخل:

ثانياً: - الضرائب على رأس المال:

الفرع الثاني الضرائب غير المباشرة.

أولاً: ضريبة الإنتاج

ثانياً: ضريبة الشراء

خصائص ضريبة الشراء والهدف من فرضها

آلية تطبيق ضريبة الشراء واحتسابها

ثالثاً: ضريبة القيمة المضافة:

خصائص الضريبة على القيمة المضافة وعناصرها

خلفية ضريبة القيمة المضافة والتشريع

رابعاً: الضرائب الجمركية

خصائص الضرائب الجمركية

علاقة الرسوم الجمركية بالضريبة

الصفة التشريعية للرسوم الجمركية وأهمية التشريعات الجمركية

الخصائص العامة للتشريع الجمركي

تقسم الضرائب الجمركية إلى ثلاثة أنواع

أولاً: الضريبة الإيرادية

ثانياً: الضريبة المانعة

ثالثاً: الضرائب الحامية

أقسام الضرائب الجمركية من حيث سعرها سواء أكانت على المستوردات أم على الصادرات

المفاضلة بين الرسوم الجمركية النوعية والقيمية من الناحية الاقتصادية

التعرفة الجمركية وأنواعها

محتويات جداول التعرفة الجمركية

الضرائب على التجارة الدولية الفلسطينية

المبحث الثاني: الإيرادات الجمركية ونسبتها في الموازنة في الإيرادات الفلسطينية المحلية

الفرع الأول: الإيرادات الجمركية .....

الفرع الثاني: المقاصة:

أهداف فواتير المقاصة

أسباب التهرب والتزوير في المقاصة

## الفصل الأول

### إيرادات الخزينة الفلسطينية ومصادرها

#### تمهيد

تعتمد الخزينة الفلسطينية على إيراداتها العامة وذلك بهدف تغطية جميع نفقات وأعباء الدولة، كذلك تحقيق الرفاهية للشعب، فالإيرادات العامة يتم تحصيلها من خلال بنود الموازنة العامة، حيث تعرف الموازنة بأنها برنامج الحكومة المالي الذي يفترض تنفيذه من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة<sup>1</sup>. والإيرادات العامة يطلق على جزء منها بإيرادات سيادية مرتبط تحصيلها بسيادة الدولة مثل الرسوم والضرائب، وأي دولة كاملة السيادة تكون مسيطرة على إيراداتها الداخلية والخارجية<sup>2</sup>، وبتطبيق هذا المفهوم على الحالة الفلسطينية نجدها لا تمتلك السيادة الكاملة على الأرض ومواردها الاقتصادية وبالتالي، لا تمتلك السيادة الكاملة على تحصيل إيراداتها وبخاصة الإيرادات الضريبية غير المباشرة، بسبب ارتباط تحصيلها بالجانب الإسرائيلي وهذه الأمور وغيرها تجعلها غير قادرة على امتلاك المقومات الأساسية التي تحقق المصالح العامة للمواطن الفلسطيني.

#### المبحث الأول: الإيرادات العامة وأقسامها

تعرف الإيرادات العامة بأنها جميع الأموال النقدية والمنقولة والعينية والعقارية التي ترد إلى خزينة الدولة بهدف تغطية نفقاتها العامة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أي أنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة للإنفاق على المرافق العامة، ووضع سياساتها المالية موضع التنفيذ<sup>3</sup>، وتعتمد الحكومات على مصادر متعددة للحصول على الإيرادات العامة وتختلف أهمية هذه المصادر تبعاً للنظام الاقتصادي والسياسي المتبع في الدولة وكذلك حسب تقدم الدولة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>اليحيى، حسين وآخرون: المالية العامة. جامعة القدس المفتوحة. فلسطين. 1998. ص168

<sup>2</sup> محجوب، رفعت: الاقتصاد المالي المالية العامة . دار النهضة. 1979. ص175

<sup>3</sup> شهاب، مجدي محمود: الاقتصاد المالي. الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة. 1999. ص102.

<sup>4</sup>الوادي، حسن محمود وآخرون: مبادئ المالية العامة. ط1. عمان. دار المسيرة. ص53.

## تقسم الإيرادات العامة للدولة إلى:

1- إيرادات اقتصادية دائمة: وهي ما تحصل عليه الدولة من أملاكها، وهو ما يعرف بدخل الدومين ويقسم إلى:

أ- دومين عام: وهي عبارة عن ما تملكه الدولة من أموال مخصصة للنفع العام من طرق وموانئ وجسور، ولا يجوز البيع أو التملك أو الحجز لأنها أموال عامة<sup>1</sup>.  
ب- دومين خاص: أي الإيرادات الواردة من النشاط التجاري أو الصناعي أو المالي للدولة وتستغلها الدولة كاستغلال القطاع الخاص، وهي تخضع للقانون الخاص<sup>2</sup>.

2- إيرادات غير جبرية كإيرادات المشروعات العامة.

3- إيرادات جبرية، مثل الضرائب والغرامات.

4- الإيرادات الإدارية غير الضريبية أي الإيرادات الناتجة من ممارسة الدولة لسيادتها مثل الرسوم والرخص، والأتاوات.

5- إيرادات أخرى، وتقسم إلى:

أ- الإيرادات العادية: تحصل عليها الدولة بصفه دورية مثل ضرائب الدومين.

ب- الإيرادات غير العادية تحصل عليها الدولة بصورة غير منتظمة مثل القروض والهبات والمنح والمساعدات<sup>3</sup>.

---

1 عبد المولى، السيد: أصول الاقتصاد، مالية عامة. مصر: دار الفكر العربي. 1985. ص193

2 القيسي، إياد احمد: المالية العامة والتشريع الضريبي. ط1. عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2. 1998. ص64.

3 الوادي، حسين محمود وآخرون: مبادئ المالية العامة. ط 1. عمان: دار المسيرة. 2007. ص52.

## مصادر الإيرادات العامة

تقسم الإيرادات العامة للخبزينة الفلسطينية بحسب مصادرها إلى مصدرين وهما:-

أولاً: الإيرادات المحلية و تقسم إلى:

أ- إيرادات ضريبية حيث تتوزع على إيرادات ضريبة الدخل والأرباح، وضريبة الجمارك وضريبة القيمة المضافة.

وتمثل الإيرادات الضريبية نحو 88% من مجموع الإيرادات العامة، وتشكل ضرائب القيمة المضافة والجمارك والشراء حوالي 79.5% من إجمالي الإيرادات العامة، وهي ضرائب استهلاك وتقرض دون تمييز بين الفقراء والأغنياء، ودون تمييز بين السلع المستهلكة. فهي بذلك تساهم في ارتفاع خط الفقر، أما ضريبة الدخل فهي تشكل ما نسبته 8.3% من إجمالي الإيرادات العامة<sup>1</sup>.

ب- إيرادات غير ضريبية وتمثل 12% من مجموع الإيرادات العامة<sup>2</sup>.

ونلاحظ هنا أن الإيرادات العامة للسلطة ارتكزت على إيرادات الضرائب غير المباشرة والتي هي أصلاً جزء منها مرتبط بالجانب الإسرائيلي والذي يعتمد في تحصيلها على مزاجية الاحتلال في الإفراج عنها، ولا بد من الإشارة هنا أن الإيرادات العامة التي تولدت عن طريق الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الشعب الفلسطيني، أثناء فترة الاحتلال المباشر ما بين 1967-1994، لم تعد كلها على الشعب الفلسطيني بشكل خدمات، حيث اتخذت إسرائيل سياسة الإنفاق الانكماشية تجاه الأراضي المحتلة، فكانت توجه الفائض من الإيرادات نحو عمليات بناء المستوطنات وتطويرها، بالإضافة إلى نفقات جيش الاحتلال في المناطق

---

1 عبد الرازق، عمر ونائل موسى: تقييم خطط التنمية الفلسطينية من زاوية مكافحة الفقر، رام الله: ماس فلسطين، أيار 2001.

2 مرجع سابق ذكره. تقييم خطط التنمية الفلسطينية من زاوية مكافحة الفقر. ص35.

المحتلة، وما تم توجيهه نحو الضفة من نفقات كانت تذهب على شكل رواتب وأجور وعمليات صيانة لبعض المشاريع التطويرية<sup>1</sup>، حيث أدى ذلك إلى قلة الاستثمار، في البنية التحتية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، وإهمالها، مما أدى إلى مستوى منخفض في الاستثمار العام، وشكل هذا التركة المباشرة التي ناءت بها السلطة الفلسطينية عند قيامها<sup>2</sup>.

## ثانياً: إيرادات أخرى:

أ- القروض: تأتي القروض في المرتبة الثانية في تمويل النفقات العامة للدولة، إلا أن للقروض سلبيات منها الفوائد التي تتعهد الدولة بدفعها إلى الجهة المقرضة، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة من الناتج المحلي، إلا إذا تمت الاستفادة من القروض في الاستثمار في المشاريع الإنتاجية وذات القيمة الاقتصادية. وإذا تتبعنا قيمة الدين العام للسلطة الفلسطينية لنجد انه في عام 1994 كانت قيمة القرض السنوي 30 مليون دولار، وفي عام 1995 بلغت 38,3 مليون دولار لتصبح القيمة التراكمية للدين 68,3 مليون دولار، وفي عام 1996 بلغت 160,9 مليون دولار لتصبح القيمة التراكمية للدين 229,2 مليون دولار، وفي عام 1997 بلغت قيمة 134,5 مليون دولار، وفي عام 1998 بلغت قيمة القرض 150,5 مليون دولار، وفي عام 1999 بلغت قيمة 92,0 مليون دولار، عام 2000 بلغت قيمة القرض 128,8 مليون دولار، أما في عام 2001 فقد كان قيمة القرض 60,0 مليون دولار، لتصبح القيمة التراكمية 791 مليون دولار<sup>3</sup>، واستمر الاقتراض حتى وصل في بداية عام 2005 الى مليار و340 مليون دولار<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> اشتهبه، محمد: الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. فلسطين. ص7.

<sup>2</sup> هلال، جميل وآخرون: في سبيل الصالح العام الإيرادات العامة، والمخصصات الاجتماعية والحاجات الاجتماعية في فلسطين، رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية. كانون أول. 2003.

<sup>3</sup> صبري، نضال: السياسات الضريبية في فلسطين. رام الله: معهد السياسات الصحية والتنمية. ص24.

<sup>4</sup> مرجع سابق. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني. 2005. ص211.

ب- المنح والمساعدات الدولية: والتي لا تعتبر من الإيرادات الثابتة وذلك لأنها تتحكم بها السياسات والعلاقات الدولية<sup>1</sup>.

ومن ناحية أخرى إذا نظرنا إلى النظام الضريبي ومعدلات الضريبة المطبقة في فلسطين خلال فترة الاحتلال وحتى الآن، نلاحظ أنها لا تتناسب والاقتصاد الفلسطيني، وذلك لأن الاحتلال ومنذ أن فرض أنظمتها الضريبية على الضفة والقطاع كان هدفه الأساسي خدمة أهدافه الاقتصادية والسياسية دون النظر إلى الاقتصاد الفلسطيني، فوطد أوضاع اقتصادية تجعل انسلاخ الضفة والقطاع عن الاقتصاد الإسرائيلي وتكوين اقتصاد مستقل شبه مستحيل، وجعل الاقتصاد الفلسطيني فاقد القدرة على تكوين اقتصاد ذاتي وعلاقات اقتصادية مع بقية العالم<sup>2</sup>.

ومن خلال تتبع هيكل الإيرادات العامة الفلسطينية نجد بأن هناك ضرورة لإحداث تغييرات في الإيرادات العامة الفلسطينية عن طريق توسيع النشاط الاقتصادي الفلسطيني من خلال تخفيض معدلات ضريبة القيمة المضافة، بحيث يمكن أن يؤدي تخفيض ضريبة القيمة، إلى توسيع القاعدة الضريبية للقيمة المضافة ويحد من حالات التهرب الضريبي، بالإضافة إلى ضرورة أن يركز قانون ضريبة الدخل على أرباح الشركات، وليس على الأجور، لأن الأجور في فلسطين متدنية بالمتوسط العام، وذلك من أجل توسيع قاعدة ضريبة الدخل، وكذلك طريقة آلية جلسة المقاصة التي تتم بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، التي تقوم على أساس الصفقة والفاتورة الموحدة، والتي تؤدي إلى التسرب المالي الذي هو من ضمن موضوع هذه الدراسة، والذي سيتم مناقشته في الفصول القادمة.

وقد كرس الاحتلال من خلال سياسة التبعية الاقتصادية على إحداث خلل في هيكل الإيرادات العامة لفلسطين، فرسم سياسة لا تساعد على التنمية للاقتصاد الفلسطيني، بل جعله اقتصاداً هشاً

---

1 طاقه، محمد وهدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة. ط1. عمان: دار المسيرة. 2007. ص159.

2عبد الرزاق، عمر: هيكل الموازنة العامة الفلسطينية. رام الله: ماس. كانون أول 2002. ص(54).

وإمكانية التنمية فيه محدودة<sup>1</sup>، وعندما تم عقد اتفاقية باريس فإن هذه الاتفاقية سمحت للسلطة إمكانية تعديل معدلات الضريبة، وعدد الفئات الضريبية لضريبة الدخل فعملت اتخاذ إجراءات مبسطة لتوسيع القاعدة الضريبية وذلك من خلال قانون ضريبة الدخل رقم (17) لعام 2004، والذي تم تعديله، حيث يعمل به ابتداء من 2008/1/1، وذلك بهدف إحداث تغيير في هيكل الإيرادات العامة لتحقيق اقتصاد فاعل، ويعمل على توفير موارد مالية للخزينة، وتوفير الرفاهية لأفراد المجتمع، حيث أقر القانون الجديد لضريبة الدخل في المادة (8) الفقرة العاشرة (ب) على تنزيل نفقات البحث والتطوير بنسبة 1% من الدخل الإجمالي أو ما يعادل (100000) دولار، وفق قاعدة أيهما أقل، كذلك عملت تنزيل نفقات تبني المواصفات والمعايير الفلسطينية أو تطوير الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، وتبني معايير المحاسبة الدولية بنسبة 1% من الدخل الإجمالي، أو ما يعادل (100000) دولار أيهما أقل<sup>2</sup>.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تحديد الضرائب ومعدلاتها هو من اختصاص الدولة، وذلك لأهمية الضرائب في تحقيق أهداف المجتمع، دون أن يكون لهذه الضرائب مقابل لمنفعة يحصل عليها الأفراد، أو دون التقيد بالضرورة بكونها وفقاً لمقدرة الممول<sup>3</sup>، في حين يرى البعض أن الهدف الأسمى للضريبة هو تمويل النفقات العامة التي أخذت بالازدياد المطرد منذ بداية القرن الحالي<sup>4</sup>، وهذا يعني أن السلطة المركزية هي التي تفرض الضريبة بالقانون، وبحكم ما تتمتع به من سيادة، على اعتبار أن فرض الضريبة مرتبط طردياً بالنفقات الملقاة على عاتق الدولة، إذ كلما زادت النفقات زادت الحاجة إلى الإيرادات، ولكن هنا لا بد من التأكيد على ضرورة عدم انتهاج الدولة مبدأ الفرض الجزافي غير المستند على قواعد العدالة كما كان متبعاً سابقاً، بل لا بد أن يرتبط فرض الضريبة بما تقدمه الدولة من خدمات، وتسعى إليه من أهداف.

---

1 عطيان، نصر ونائل موسى: اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة الواقع والآفاق. لبنان: بحث للدراسات. 2004. ص 11.

<sup>2</sup> قانون ضريبة الدخل رقم 17 لسنة 2004 المعدل

<sup>3</sup> دراز، حامد عبد المجيد: النظم الضريبية. الإسكندرية: الدار الجامعية. ص 66.

<sup>4</sup> العشاوي، رجب شكري وآخرون: اقتصاديات الضرائب. ط 1. الإسكندرية: الدار الجامعية. . 2007. ص 56.

ومن خلال تتبع قوانين الضريبة الفلسطينية المطبقة، نلاحظ التناقض الواضح في موضوع الضرائب، حيث أن هذه القوانين لا تتبع من الحاجة الفلسطينية والظروف الفلسطينية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية....)، فجزء منها مأخوذ من القوانين التي كانت موجودة منذ الانتداب البريطاني (رسوم تبغ) او القانون الأردني (قانون الدخل) مع بعض التعديلات عليه كما وان جزء من هذه القوانين تأثرت بالإجراءات العسكرية الإسرائيلية التي كانت تفرض على الأراضي المحتلة بحكم سيطرتها واحتلالها لفلسطين من خلال الأوامر العسكرية<sup>1</sup>.

---

1 صبري، نضال: السياسات الضريبية في فلسطين . رام الله:معهد الاعلام والسياسات الصحية والتنمية .ص18.

## المبحث الثاني: الإيرادات المحلية للخبزينة ومصادرها

### الإيرادات المحلية للخبزينة الفلسطينية

تتوزع الإيرادات المحلية إلى إيرادات ضريبية، والتي بدورها تتوزع إلى إيرادات ضريبة الدخل والأرباح، وضريبة الجمارك وضريبة القيمة المضافة<sup>1</sup>، والإيرادات غير الضريبية وهي الرسوم والمخالفات وأرباح المؤسسات العامة، وتؤثر الأنظمة والقوانين المتبعة في الدولة بحجم الإيرادات وتوزيعها، لأن هذه القوانين هي التي تخول الدولة بجمع هذه الإيرادات، حيث لا يمكن فرض أية ضريبة بدون نص في القانون، كما لا يمكن تعديلها أو إلغائها دون موافقة المجلس التشريعي<sup>2</sup>، ولا يعتمد حجم الإيرادات المحصلة من الضرائب في أية دولة على هيكل النظام الضريبي، وعلى مدى تطبيق التشريعات المالية المتعلقة بالنظام الضريبي فقط، بل على الخصائص المختلفة للاقتصاد، حيث تلعب دوراً مهماً في تحديد أنواع الضرائب، ومستوياتها التي يمكن فرضها، فإذا كانت الدولة على علاقات محدودة مع العالم الخارجي، فإن حجم تبادلها التجاري ضعيف، وبالتالي، لا يتصور أن تكون عائداتها كبيرة من رسوم الجمارك حتى لو كانت معدلات الرسوم الجمركية عالية، وذلك بسبب أن القاعدة الضريبية محدودة وغير واسعة النطاق<sup>3</sup>، كذلك لا يمكن قياس فاعلية إدارة الإيرادات العامة فقط بكم حجم جبايتها، وإنما بمقدار تأثير هذه الإيرادات على العدالة الاجتماعية، والمستقبل السياسي للحكومة، وعلى مستوى الرضا والرفاه الاجتماعي<sup>4</sup>، فهي وسيلة الدولة في أداء دورها في التدخل لتحقيق الإشباع العام، والتي تتحدد بمقتضياتها الغاية منها، طبقاً للاعتبارات الواقعية التي تسود الجماعة بأسرها، وتعد الإيرادات العامة الوسيلة المالية التي تستطيع الدولة من خلالها تأمين المال اللازم لتغطية نفقاتها العامة، والقيام بالخدمات العامة والوظائف الملغاة على عاتقها، وهي ذات تأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف المجتمع بشكل عام<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عبد الرازق، عمر: هيكل الموازنة العامة. رام الله: ماس. كانون أول. 2002. ص25.

<sup>2</sup> شاميه، احمد زهير: المالية العامة. عمان: دار زهران للنشر. سنة 1993. ص140.

<sup>3</sup> رابي، ماجد: الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة. 2003. رام الله: ماس. ص47.

<sup>4</sup> عبد الرازق، عمر: هيكل الموازنة العامة الفلسطينية. رام الله: ماس. كانون أول. 2002. ص6.

<sup>5</sup> مرجع سابق. عمر عبد الرازق. ص9.

وفيما يخص الإيرادات المحلية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة من 1995-2008. زادت مساهمة الإيرادات المحلية بنسبة 30% من الإيرادات العامة، وكان لضريبة القيمة المحلية المساهمة الأكبر في الإيرادات العامة، أما الإيرادات الأخرى من ضريبة الشراء، والسجائر والمشروبات فلم تزد مساهمتها على 2.5% من الإيرادات العامة، بينما ساهمت ضريبة الدخل بحوالي 10% من الإيرادات العامة، ومن هنا نلاحظ ضعف الإيرادات المحلية، وبالتالي انعكاسها على خزينة الدولة<sup>1</sup>، وقدرة الإيرادات في سد النفقات العامة، لذلك تعهدت الدول المانحة بتقديم المساعدات المالية لدعم الموازنة الجارية للسلطة الفلسطينية، على أن تتوقف المساعدات بعد أن تتمكن السلطة من السيطرة على جهاز الإيرادات العامة مالياً وفنياً، فقد قام البنك وصندوق النقد الدوليان بدعم السلطة لتطوير جهاز الإيرادات، وذلك بإرسال البعثات الفنية لمساعدة السلطة في المجالات المختلفة بما فيها إعداد الموازنة وإيراداتها، وقام خبراء صندوق النقد الدولي بالمساعدة الفنية في مجال الموازنة، وقدم هؤلاء الخبراء تقارير دورية حول التطور المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأشارت التقارير الأولية إلى تطور متميز وسريع في الإيرادات العامة الفلسطينية بفروعها المختلفة<sup>2</sup>.

وشهدت الفترة من 2000-2002 حالات تدهور حادة في الاقتصاد الفلسطيني، وانخفضت التجارة والإيرادات بشكل حاد، بسبب إعادة الاحتلال المباشر للقطاع والضفة، وسياسة الاحتلال المدمرة من إغلاق للمعابر والحدود، ومنع التجول، وتدمير البنية التحتية، وفي عام 2003 أفرج الجانب الإسرائيلي عن جزء من أموال الضريبة المحتجزة لديه<sup>3</sup>.

أما في عام 2008 فقد بلغت إجمالي الإيرادات التي حققتها السلطة الوطنية حوالي 372 مليون دولار. منها 28.1% (إيرادات محلية بقيمة 104.5 مليون دولار و 68.1 مليون دولار إيرادات ضريبية، و 36.4 مليون دولار إيرادات غير ضريبية)، و 71.9% إيرادات مقاصة ومن المتوقع

<sup>1</sup> الجعفري، محمود و ناصر العارضة: السياسات التجارية والمالية الفلسطينية. رام الله: ماس، تشرين أول. 2002. ص 15.

<sup>2</sup> مرجع سابق. عمر عبد الرازق. ص 10.

<sup>3</sup> عيطاني، نصر و نائل موسى: باحث للدراسات. بيروت: 2004. ص 52.

أن تزيد الإيرادات الضريبية العامة لعام 2008 حيث بلغت كرقم أولي 1,486.00 مليون دولار<sup>1</sup>، وذلك بعد أن قررت دائرة الجمارك والمكوس وضريبية القيمة المضافة تحسين الإدارة الضريبية، من خلال تفعيل الإجراءات المتعلقة بتحسين الالتزام الضريبي، وذلك بفرض الغرامات على المكلفين غير المسجلين لأغراض الجمارك وضريبة القيمة المضافة، وكذلك من خلال التعديلات التي تمت على قانون ضريبة الدخل، والتي هدفت إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل زيادة إيرادات الضريبة<sup>2</sup>.

وبناء على ما سبق فإن جزءاً من الإيرادات العامة الفلسطينية تتولد بسبب العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي، وتقوم إسرائيل بجبايته وفق الترتيبات التي نص عليها الاتفاق الاقتصادي بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية الموقع في باريس عام 1994، كما قامت السلطة الفلسطينية بإنشاء شركات تجارية عامة، وهيئات لاستيراد السلع الرئيسية (الأسمت والبترو)، ومنعت القطاع الخاص من المنافسة فيها بهدف السيطرة على الإيرادات الضريبية المرتبطة بهذه السلع<sup>3</sup>.

### المطلب الأول: نسبة الإيرادات المحلية للخزينة الفلسطينية ومصادرها:

#### أولاً: الإيرادات الضريبية

تعد الضرائب من أهم إيرادات الدولة في العصر الحديث، وذلك لتأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، وأيضاً تغطية أعباء الدولة المختلفة. فالإيرادات الضريبية المحلية الفلسطينية تعتبر جزءاً ذا أهمية من إيرادات الخزينة الفلسطينية. ويبين الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) مجموع الإيرادات الضريبية ونسبتها من الإيرادات المحلية خلال الفترة 1995-2007 بالمليون دولار.

<sup>1</sup> موقع وزارة المالية 3\_balance?pagess=index.php/www.pmf.ps

<sup>2</sup> المراقب الاقتصادي والاجتماعي. فلسطين. رام الله: ماس. عدد 2008. 13. ص 22.

<sup>3</sup> مسيف، مسيف وآخرون: تقييم أداء وزارة المالية الفلسطينية. فلسطين. رام الله: ماس. سنة 2004. ص 80.

**جدول رقم (1): مجموع الإيرادات الضريبية المحلية من الفترة 1995-2000 مليون دولار**

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الإيرادات المحلية	425	657.2	647.5	753.8	901.3	963.7
الإيرادات الضريبية	357.7	598.4	502.3	615.8	782.2	847.7
نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات المحلية	%84	%91	%78	%82	%87	%88

<sup>1</sup> مصدر سنة 2000، عبد الرزاق، عمر: هيكل الموازنة العامة، (ماس)، رام الله، 2002، ص (65).

**جدول رقم (2): مجموع الإيرادات الضريبية المحلية من الفترة 2000-2007 مليون دولار<sup>2</sup>**

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيرادات المحلية	287.1	338.24	749.69	805.2	1232.0	1149.0	1219.0
الإيرادات الضريبية	199.5	278.64	615.99	656.4	993.00	992.00	1097.0
نسبة الإيرادات الضريبية من المحلية	%69	%82	%82	%82	%81	%86	%90

<sup>2</sup> المصدر. وزارة المالية. قانون الموازنة العامة

يلاحظ من الجدولين رقم (1-2) أن نسبة الإيرادات الضريبية سجلت أعلى نسبة من الإيرادات المحلية في العام 1996، ويرجع ذلك إلى زيادة السيادة النسبية للفلسطينيين على الإيرادات المحلية حيث أنه بعد قيام السلطة الوطنية عام 1995، وإرساء سيادتها على الأراضي الفلسطينية

المحررة، استدعت إدارة المرحلة الانتقالية والتخطيط لها بنجاح ضبط الأداء التنموي وتوجيهه لخدمة الإنسان الفلسطيني،

ويمكن إرجاع سبب الارتفاع في نسبة الإيرادات الضريبية من المحلية للعام 1996 من خلال الربط بين المؤشرات الاقتصادية، والإيرادات الضريبية، لا أنها في عام 1997 انخفضت لتصل النسبة حوالي إلى 78% من الإيرادات المحلية، وارتفعت في عام 1998 لتصل إلى 82%، حيث تشير تقديرات الدخل القومي لسنة 1999 إلى زيادة نسبة النمو الحقيقي في الناتج القومي الإجمالي بمعدل 4.6% عما كانت عليه عام 1998.

بينما تراجعت الإيرادات المحلية لفلسطين في الأعوام التالية، وذلك بسبب الانتفاضة وما لحقها من حصار واغلاقات على الضفة، وبالتالي تأثر الحالة الاقتصادية للضفة ونجد أن النسبة عادت لتحسن نوعاً ما ولكن لم تصل إلى نسبة أعلى مما كانت عليه، ويعزى سبب التحسن في الإيرادات إلى عدة أسباب منها:

- إنهاء الإشكالات التي انتابت العلاقة المالية بين السلطة وعدد من كبار الممولين في القطاع المصرفي وقطاعات التأمين والاتصالات.
- قيام وزارة المالية بدفع الرديات الضريبية للمستحقين دونما تأخير مع إلزام المكلفين بدفع ما عليهم من التزامات اتجاه السلطة من أجل استرداد الرديات<sup>1</sup>.

#### أقسام الإيرادات الضريبية ونسبتها من الإيرادات المحلية :

**الفرع الأول: الضرائب المباشرة** تعرف الضرائب المباشرة بأنها الضرائب التي تفرض على الوعاء من حيث اكتسابه أو امتلاكه، والمقصود بالوعاء هنا هو أملاك المكلف، ويمكن التمييز بين مجموعتين من الضرائب المباشرة وهي:

#### أولاً: الضرائب على الدخل:

تفرض الضريبة على الدخل والأرباح عند اكتسابها، أي دخولها في ذمة المكلف وتشكل الضرائب على الدخل أهمية بالغة في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فهي تعتبر

<sup>1</sup> <http://www.mof.gov.ps/khitab.asp>

من أهم مصادر الإيرادات الضريبية في الدول المتقدمة،<sup>1</sup> وذلك لاعتبارات عديدة من أهمها أن الضرائب على الدخل تعتبر ضريبة ثابتة ومتكررة، إضافة إلى كون الدخل يعتبر المعيار الأفضل للتعبير عن مقدرة الأفراد على الدفع، ومن الاعتبارات الأخرى التي تجعل من هذه الضريبة تشكل أهمية بالغة، هو غزارة حصيلتها، مما يدفع الدول إلى الاعتماد عليها في تمويل نفقاتها العامة، ولكن تختلف نسبة اعتماد الدول على هذا النوع من الضرائب<sup>2</sup>، بحسب سياسة الدول المتبعة وكذلك بحسب استراتيجياتها وأهدافها في الاعتماد على الضرائب المباشرة أو غير المباشرة، أما في الدول النامية فتشير الإحصاءات أن حصيلة الضرائب على الدخل منخفضة مقارنة مع الدول المتقدمة، حيث تعتمد الدول النامية على الضرائب غير المباشرة، وذلك عائد إلى ما يلي<sup>3</sup>:

أ- سيادة الضرائب غير المباشرة بسبب ضعف الضرائب المباشرة على الدخل والثروة، وارتفاع نسبة مساهمة التجارة الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي، مما يؤدي إلى ارتفاع الضرائب الجمركية.

ب- عدم تمكن الأجهزة الضريبية من توفير طرق ذات كفاءة، وقدرة تنظيمية عالية لتطبيق قوانين الضرائب المباشرة، ومن ناحية أخرى نلاحظ انخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين.

ت- نظرة المواطن العدائية للضرائب بسبب ترسبات الاحتلال.

ج- انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، وسوء توزيعه، فانخفاض مستويات الدخل انعكس على أنظمتها الضريبية، وبالتالي انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي فيها إلى الناتج القومي الإجمالي<sup>4</sup> وفلسطين تعتبر من البلدان النامية التي تتميز بانخفاض متوسط الدخل، الذي يمنع أية زيادة في فرض زيادة في العبء الضريبي المباشر لما قد يتمخض عنه بالمساس بالحد الأدنى الضروري لللازم لمعيشتهم، وتشير الإحصائيات إلى نسبة الضرائب والدخل من الإيرادات

<sup>1</sup> الوادي، حسن محمود وآخرون: مبادئ المالية العامة. ط 1. عمان. دار المسيرة. 2007. ص 63.

<sup>2</sup> منشورات جامعة القدس المفتوحة. المالية العامة. ط 1. عمان. 1998. ص 65.

<sup>3</sup> طاقه، محمد وهدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة. ط 1. عمان. دار المسيرة. 2007. ص 127.

<sup>4</sup> مرجع سابق. هدى العزاوي. ص 45.

المحلية للسلطة الوطنية المحلية كانت على النحو التالي: سنة 1995، 12%، سنة 1996، 7%، سنة 1997، 13%، سنة 1998، 10%، سنة 1999، 10%، سنة 2000<sup>1</sup>، 8%، سنة 2001، 16%، سنة 2002، 8%، سنة 2003، 5%، سنة 2004، 4%، سنة 2005، 6%، سنة 2006، 7%، سنة 2007، 6%<sup>2</sup>

فرضية الدخل تعتبر مورداً مالياً للخزينة الفلسطينية، ونلاحظ هنا أن نسبة ضريبية الدخل هي نسبة قليلة، لكن تحديد زيادة نسبة هذه الضريبة كمورد مالي للدولة يعتمد على سياسة الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذلك وقبل رفع هذه الضريبة يشترط أن يتم الزيادة في النسبة وفق أسس برنامج إصلاحى شامل، وضمن جدول زمني يراعى التريث والحيطة، بهدف تطوير الاقتصاد الفلسطيني، وحتى لا يتعرض هذا المورد إلى التأثير بالظروف المحيطة سلباً، كذلك يجب نشر الوعي الضريبي للمكلفين الفلسطينيين.

#### ثانياً: - الضرائب على رأس المال:

تفرض على الأموال التي يمتلكها المكلف أي حيازة الأموال وتكوين الثروة<sup>3</sup>، وتعرف بأنها ضرائب تفرض على مجموع الأموال التي يمتلكها الفرد في لحظة معينة من الزمن ويمكن تقدير هذه الأموال نقداً، سواء أكان عقاراً أو منقولاً، وسواء أكانت تدر دخلاً أم لا تدر دخلاً، وتأخذ الضرائب على رأس المال أحد الشكلين الآتيين<sup>4</sup>:

1- الضرائب الدورية على رأس المال: 2- الضرائب العرضية على رأس المال

#### الفرع الثاني: الضرائب غير المباشرة.

تعرف الضرائب غير المباشرة بأنها التي تفرض على السلع والخدمات إما عند إنتاجها أو بيعها أو تداولها أو استهلاكها أو عند استيرادها أو تقديرها، وتنعكس قيمة الضريبة على الأسعار المباشرة، مما يجعلها ذات تأثير مباشر على نمط تخصص الموارد في المجتمع<sup>5</sup>، وتعتبر

<sup>1</sup> صبري، نضال: السياسات الضريبية في فلسطين. فلسطين. معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنمية. 2004. ص26.

<sup>2</sup> منشورات وزارة المالية 2008.

<sup>3</sup> الوادى، حسن محمود وآخرون: مبادئ المالية العامة. ط 1. عمان: دار المسيرة. 2007. ص63.

<sup>4</sup> <http://www.idal.com.lb/Arabic/WhyLebanonAr.aspx?ID=202>.

<sup>5</sup> عثمان، سعيد عبد العزيز وآخرون: اقتصاديات الضرائب السياسات -نظم- قضايا معاصرة. الإسكندرية: الدار الجامعية. 2007. ص83.

الضرائب غير المباشرة من أشكال التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية نتيجة كونها جزءاً من ضرائب الاستيراد التي يتم تحصيل جزء منها من قبل الجانب الإسرائيلي، والتي سيتم توضيحها لاحقاً. ويتم تحديد أشكال الضرائب غير المباشرة في الآتي :

### أولاً: ضريبة الإنتاج

بدأت فكرة فرض ضرائب على سلع معينة من السلع المنتجة أو المستهلكة، مثل المشروبات الروحية والسجائر تستقطب علماء المالية، وذلك من أجل تحقيق أهداف اجتماعية للحد من استهلاك بعض السلع غير المرغوبة في بعض المجتمعات، كما أنها تتمتع بغزارة حصيلتها المالية<sup>1</sup>، ويتم فرض هذه الضريبة على السلعة في مرحلة الإنتاج، أي يضيف منتج السلعة قيمة ضريبية إلى ثمن السلعة عند بيعها، وبذلك يكون المستهلك تحمل عبء الضريبة، حيث يتم دفعها بصورة غير مباشرة من خلال الثمن المدفوع للسلعة حيث تكون الضريبة محمله على سعر المستهلك.<sup>2</sup>

وقد تم استحداث ضريبة الإنتاج من قبل الاحتلال الإسرائيلي بموجب الأوامر العسكرية التي تحمل الأرقام (31)، (103)، (643)، (740)، فهي عبارة عن رسوم جمركية تفرض على نوع معين من السلع التي تنتج محلياً، وتكون مخصصة إما للاستهلاك أو قد تدخل في الصناعة ويتحمل عبئها الذي يستفيد من استخدامها، ونقصد هنا المستهلك النهائي للسلعة، وتجبي على شكل نسبة مئوية أو بشكل مقطوع أو بالطريقتين معاً.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. فلسطين: ط1. ص25.

<sup>2</sup> علوان، نايف قاسم و نجية والزياني: ضريبة القيمة المضافة، المفاهيم القياس التطبيق. عمان: دار الثقافة. 2008. ص92.

<sup>3</sup> علاونة، عاطف كمال: شرعية الضرائب في الأراضي الفلسطينية. رام الله: ماس. ص53.

## ثانياً: ضريبة الشراء

هي ضريبة غير مباشرة يدفعها المنتج الذي يقوم بإنتاج هذه السلعة مرة واحدة، ويقع عبؤها على المستخدم النهائي لهذه السلعة<sup>1</sup>، فهي بذلك جزء من التعرفة الجمركية، وتختلف عن غيرها وعن الرسوم والضرائب الموجودة في التعرفة الجمركية في أنها تفرض على المنتجات المحلية والمستوردة في نفس الوقت، في حين أن الرسوم والضرائب الأخرى الموجودة في التعرفة تفرض فقط على السلع المستوردة، وتفرض ضريبة الشراء بنسب عالية على السلع المستوردة والهدف من ذلك حماية المنتجات المحلية وهي بذلك تختلف عن ضريبة القيمة المضافة لأن نسبتها متفاوتة من سلعة إلى أخرى، وهي تفرض مرة واحدة عند البيع الذي يقوم به تاجر الجملة أو المنتج عند بيع منتجاته، فهذا ما يجعلها تختلف عن ضريبة القيمة المضافة فهي تفرض بشكل متتالي في كل مرحلة تنتقل ملكية السلعة من شخص إلى آخر ومن هنا نلاحظ أن رسوم التعرفة الجمركية تفرض فقط على السلع المستوردة، أما الرسوم والضرائب الأخرى تفرض على السلع المحلية والمستوردة<sup>2</sup>.

### الهدف من فرض ضريبة الشراء<sup>3</sup>

تفرض ضريبة الشراء بنسب عالية على السلع ذات الأثر السلبي على البيئة سواء أكانت سلع معمرة مثل السيارات وقطع الغيار والمكيفات والأجهزة الكهربائية، أو السلع الكمالية والسجائر والكحول وأدوات التجميل، أما إسرائيل فتقوم بفرض هذه الضريبة بنسب عالية، ليس فقط لحماية البيئة بل تهدف من وراءها حماية منتجاتها المحلية بالدرجة الأولى.

### آلية تطبيق ضريبة الشراء واحتسابها.

تفرض ضريبة الشراء على مرحله واحده على بعض المنتجات المحلية والمستوردة، وتستحق الدفع في حالة الإنتاج المحلي عند البيع، وفي حالة إدخال البضاعة بموجب البيان الجمركي الذي

<sup>2</sup> مسيف، مسيف:وزارة المالية.دائرة الجمارك والمكوس.مديرية التخطيط الاقتصادي والمعلومات.ص3.2003.

<sup>3</sup> مسيف، جميل:اثر ضريبة الشراء المالي والاقتصادي على الإنتاج المحلي.دائرة الجمارك والمكوس. 2003 (بيانات غير منشوره)

يحتوي على تفاصيل كاملة عن المستحقات الجمركية والقيمة المضافة وحجم ضريبة الشراء الواجب دفعها والرسوم الأخرى، ويتم تحديد نسبة وحجم ضريبة الشراء والسلع الخاضعة لها بناء على كتاب التعرفة الجمركية والتعديلات اللاحقة عليه.

### كيفية احتساب الضرائب الجمركية

احتساب ضريبة الجمارك: أي أن الجمارك تحسب على سعر الاستيراد للبضاعة (سعر الفاتورة في الخارج بالإضافة إلى المصاريف).

1- احتساب ضريبة الشراء: تحسب على سعر الاستيراد و الجمارك.

2- احتساب الضريبة المضافة: تحسب على مجموع سعر الاستيراد، و الجمارك، و ضريبة المشتريات.

مثال: لتوضيح ذلك نفرض أن شخصاً استورد بضاعة سعر الاستيراد (10000) شيكل، ونسبة الجمارك (20%)، وضريبة المشتريات (60%). تحتسب الضرائب القيمة المباشرة كما يلي:

10000	سعر الاستيراد
2000	الجمارك 20%
12000	المجموع
7200	ضريبة المشتريات 60%
19200	سعر البضاعة الفعلية
2784	ضريبة 14.5%
21984	المجموع

أما مجموع الضرائب غير المباشرة المدفوعة، فتكون كما يلي:

2000	جمارك
7200	ضريبة المشتريات 60%
2784	ضريبة 14.5%
11984	المجموع

### ثالثاً: ضريبة القيمة المضافة:

عرفت ضريبة القيمة المضافة للمرة الأولى سنة 1954 في فرنسا، على يد (موريس لورييه) الذي وضع قواعدها الرئيسة سنة 1953، فكان معدل الضريبة العادي 20% مع زيادات لغاية 23% و 25%، كما كانت تتضمن معدلات منخفضة بحدود 6% و 10%. لقد كان ظهور نظام الضريبة على القيمة المضافة!

وضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة، تفرض على الزيادة في قيمة السلع والخدمات وتفرض بدءاً على الفرق بين ثمن البيع للمادة الخاضعة للضريبة، وبين تكلفة شراء مستلزمات الوسيطة، ومن ثم تبدأ بأن تفرض في مرحلة الإنتاج الأولى، ثم تفرض مرة ثانية في التوزيع وكما في مرحلة الاستهلاك النهائي<sup>2</sup>، فهي ضريبة تفرض بالقانون، مما يجبر المكلف على دفعها مساهماً بذلك في التكاليف العامة التي تقع على عاتق الدولة، وهنا يأتي عامل مهم وهو الإلزام القانوني على الدفع، وبهذا تتعدم حرية الفرد لأنه لا توجد حرية في دفع الضرائب. ويكون الإلزام هنا قانونياً بموجب التشريعات واللوائح التي تفرض على المكلف بموجب إصدار قانون

1 <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%>

<sup>2</sup> علوان، نايف قاسم ونجية الزباني: ضريبة القيمة المضافة - المفاهيم القياس التطبيق. عمان: دار الثقافة، 2008. ص 214.

الضرائب والأحكام عند الشروع من الناحية القانونية، ويحق للأفراد التظلم والاعتراض أمام الجهات القضائية والإدارية المختصة لدى محكمة الموضوع<sup>1</sup>.

أما في فلسطين فإن ضريبة القيمة المضافة استحدثت في المناطق المحتلة في الأول من تموز لعام 1976 بأمر عسكري إسرائيلي رقم (658) بقانون الرسوم على المنتجات المحلية، وقد تم إدخال هذه الضريبة من خلال إجراء تعديل على القانون الأردني الخاص بالرسوم على المنتجات المحلية لسنة 1963 رقم 16<sup>2</sup>، وقد اكتسب هذا القانون شرعيته، بتوقيع اتفاقية باريس الاقتصادية، حيث نصت المادة<sup>3</sup> السادسة في الفقرة الثالثة من بروتوكول باريس الاقتصادي عن الضرائب غير المباشرة.

إن معدل ضريبة القيمة المضافة الإسرائيلية حالياً هو 16.5%، أما معدل ضريبة القيمة المضافة الفلسطينية فإن السلطة تلتزم فيه بالمعدل المعتمد في إسرائيل مع قدرتها على تغييرها بمقدار نقطتين، وهنا تختلف عن ضريبة الدخل في تغيير النسبة بمعنى يمكن إلغاء ضريبة الدخل أو تخفيض النسبة بما تراه السلطة مناسباً، ولكن ضريبة القيمة المضافة مقيدة لأنها تعتبر الأساس في التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

ومن هنا نلاحظ أن الاتفاقية الاقتصادية بما يخص المادة السادسة في الفقرة الثالثة أعطت للسلطة الإمكانيات الآتية:

1. التزام السلطة بمعدلات الضرائب والرسوم التي تفرضها إسرائيل.
  2. تلتزم السلطة بمعدل ضريبة القيمة المضافة، المعتمد في إسرائيل مع قدرتها على تخفيضه بما لا يزيد عن نقطتين مؤويتين.
- كما أنه سيتم التحدث لاحقاً عن أثر الاتفاقيات على هذه الضريبة، وكذلك التسرب المالي الذي تدخل هذه الضريبة في ضمنه.

---

<sup>1</sup> عبد الرزاق، غازي: المالية العامة. عمان: دار وائل للنشر. 1997م.

<sup>2</sup> ستيفنز، مارك: الضرائب في الضفة الغربية 1967-1989. رام الله: مؤسسة الحق نيسان. 1991. ص20.

<sup>3</sup> بروتوكول باريس الاقتصادي

## خلفية ضريبة القيمة المضافة والتشريع:

تكمن أهمية الضرائب للدولة من الناحيتين المالية والاقتصادية، فهي أحد العناصر المهمة في التكامل للإصلاح الاقتصادي، وخصوصاً إصلاح مالية الدولة<sup>1</sup>، فالناحية المالية تهتم بتوفير مصادر الدخل للدولة لمواجهة المصروفات العامة والأجور والرواتب وتأسيس البنية التحتية.

أما الناحية الاقتصادية لها فتكمن في إتباع السياسة الاقتصادية والمالية الملائمة، للتحكم في سعر النشاط الاقتصادي، وتحقيق معدلات نمو مستمر من جهة و تخفيض عجز الموازنة من جهة أخرى، وبخاصة في ظل غياب مقومات السياسة النقدية لعدم وجود بنك مركزي، وحدائث وجود سلطة النقد الفلسطينية، لذا تعد الضرائب الأداة الاقتصادية الفعالة في التأثير على الوضع الاقتصادي.

وتعد ضريبة القيمة المضافة حالياً دخلاً رئيساً في السلطة الفلسطينية وإسرائيل، والقيمة المضافة هي الفرق بين عوائد المبيعات ومشتريات السلع والخدمات الوسيطة على مدى فترة زمنية معينة، وشكلت ضريبة القيمة المضافة الرافد الأهم من الإيرادات المحلية من (ضريبة قيمة مضافة، محلية، والمقاصة)، ويوضح الجدولان (3-4) مجموع ضريبة القيمة المضافة من عام 1995-2007/مليون دولار.

جدول رقم (3): مجموع ضريبة القيمة المضافة من عام 1995-1999/مليون دولار<sup>2</sup>

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الإيرادات المحلية	425	657	648	754	901	964
ضريبة القيمة المضافة	121	201	126	134	200	219
نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى الإيرادات المحلية	0.29	0.31	0.20	0.18	0.22	0.23

<sup>1</sup> مرجع سابق ذكره، ضريبة القيمة المضافة. المفاهيم القياس التطبيق. ص. 217

<sup>2</sup> اشنتية، أسد: التهرب الجمركي وأثره في الإيرادات الجمركية الفلسطينية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2005.

**جدول رقم (4): مجموع ضريبة القيمة المضافة من عام 2000-2007/مليون دولار<sup>1</sup>**

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيرادات المحلية	287	338	750	805	1,232	1,149	1,219
ضريبة القيمة المضافة	1	39	205	171	363	341	376
نسبة القيمة المضافة إلى الإيرادات المحلية	0.003	0.12	0.27	0.21	0.29	0.30	0.31

نلاحظ من الجدولين رقم (3 و 4) أن ضريبة القيمة المضافة حققت أعلى مساهمة لها في الإيرادات المحلية من حيث نسبتها إلى الإيرادات المحلية في عام 2007.

أما إذا أخذنا مجموع ضريبة القيمة المضافة لكل سنة فنجد أنه في عام 1995 بلغت 121.4 مليون دولار لترتفع إلى 201.4 مليون دولار في عام 1996 أي أن نسبة التغير خلال السنتين بلغ 66%، ولكن في عام 1997 أخذت هذه النسبة بالانخفاض لتصل إلى 37% محققه بذلك مبلغاً قيمته 126.3 مليون دولار، ثم عادت وتحسنت في 1998 لتصل 133.8 مليون دولار محققة نسبة تغير مقداره 6% بعدما كان في انخفاض في العام السابق، ثم أخذت في الارتفاع خلال العامين 1999 و عام 2000 لتحقيق على التوالي المبالغ الآتية: 200.2 مليون دولار و 218.8 مليون دولار، وفي عام 2001 وصلت إلى أدنى مستوى لها، حيث تراجعت بنسبة 100%، ويعزى سبب الانخفاض الحاد إلى الانتفاضة وما ترتب عليها من أوضاع اقتصادية، وسياسة الحصار على الشعب الفلسطيني. وفي عام 2002 بدأت النسبة في التحسن الكبير حيث بلغت نسبة التغير 97% مقارنة مع العام السابق، وفي عام 2003 تحسنت نسبة التغير لتصل إلى 80% ولكن انخفضت مرة أخرى في 2004 حيث شهدت تراجعاً بنسبة 19% كما سجل عام 2005 ارتفاعاً عن 2004 بنسبة 4% ثم عادت وارتفعت في عام 2005، 2006، 2007 عن عام 2004.

<sup>1</sup> منشورات وزارة المالية الفلسطينية 2008.

## رابعاً: الضرائب الجمركية

ارتبط النظام الجمركي في الدول المختلفة بالتجارة الخارجية، حيث اتسع النظام الجمركي باتساع التجارة الخارجية، والنظام الجمركي تشكّل بما يتلاءم ونظام الحكم السائد وحسب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة لتلك البلاد<sup>1</sup>. وتعتبر الضرائب الجمركية من الضرائب ذات الطابع الخاص للدولة من حيث غايات وأهداف فرضها، وطرق تحصيلها، وهي من أهم ضرائب الاستهلاك وتفرض على السلعة عند استيرادها أو تصديرها<sup>2</sup>.

وهي بالأساس وسيلة من وسائل إدخال الموارد إلى خزانة الدولة في سبيل سد نفقاتها العامة غير أن فرضها على البضائع المستوردة أو المصدرة، جعل منها أداة فعالة في سياسة الدولة الاقتصادية، لاسيما في حقل التجارة الخارجية والتبادل التجاري الدولي<sup>3</sup>، فالضرائب الجمركية تعتبر نوعاً من الضرائب غير المباشرة المفروضة بقوة القانون.

## خصائص الضرائب الجمركية

1. تعتبر الضرائب الجمركية ضرائب غير مباشرة، حيث أنها تفرض على السلع والخدمات في حال عبورها حدود الدولة، وذلك لاعتبارات تضعها الدولة مراعية بذلك الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدولة، فهي تعتبر من الأدوات الفعالة التي تعتمد عليها الحكومات، وذلك قد يكون بهدف تحقيق توازن بين العرض والطلب في الأسواق سواء أكانت سلعة أو خدمات<sup>4</sup>.

2. تعتبر من الوسائل المهمة لتحقيق الهدف المالي وذلك لأن حصيلتها غزيرة.

<sup>1</sup> علي، دلاور: النظم الضريبية في بعض البلاد الرأسمالية والاشتراكية. مؤسسة المطبوعات الحديثة. 1961. ص 577.

<sup>2</sup> علوان، نايف قاسم و نجية الزباني: ضريبة القيمة المضافة، المفاهيم القياس التطبيق. عمان: دار الثقافة. 2008. ص 92.

<sup>3</sup> عوادة، حسن: المالية العامة. دار النهضة العربية. 1973. ص 721.

<sup>4</sup> عثمان، عبد العزيز سعيد: النظام الضريبي وأهداف المجتمع. ط 1. الدار الجامعية للنشر. 2007. ص 124.

3. تتميز هذه الضرائب بالمرونة حيث يمكن التحكم في حصيلتها مع التغير في مؤثرات النشاط الاقتصادي، بحيث أن إحساس الممول في عبئها منخفض<sup>1</sup>.

### علاقة الرسوم الجمركية بالضريبة<sup>2</sup>.

الرسوم الجمركية هي عبارة عن ضرائب تفرض على بعض السلع عند اجتيازها الحدود الإقليمية، وتفرض هذه الضرائب إما بمناسبة عبور السلع الأجنبية الحدود إلى داخل الدولة ويطلق عليها في هذه الحالة "ضريبة الواردات"، أو تفرض بمناسبة عبور السلع الوطنية الحدود إلى خارج الدولة، ويطلق عليها في هذه الحالة ضريبة الصادرات<sup>3</sup>، والضريبة الجمركية تعتبر ضريبة غير مباشرة أو من ضرائب الإنفاق<sup>4</sup>، فهي ضريبة بمعنى الكلمة تفرض بمجرد إقرارها وفقاً للقواعد الدستورية، وتختلف البلدان في تسمية هذه الضرائب فقد يطلق عليها لفظ رسوم أو ضرائب، ولكن هنا الاختلاف في المسمى وليس في المضمون.

وتعتبر الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة ذات أهمية للموارد المالية المكونة للميزانية، وبخاصة في الدول النامية، فالتعرفة الجمركية (الرسوم الجمركية) وسيلة من الوسائل لحصول الدولة على إيراداتها دون أن يشعر المستهلك بعبء هذه الرسوم عليه وذلك لكونها ضريبة غير مباشرة<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup> العشاوي، رجب شكري وعمان عبد العزيز سعيد: اقتصاديات الضرائب. ط1. الإسكندرية: الدار الجامعية. ص84

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره، البناء الضريبي مدخل تحليل النظم، ص325.

<sup>3</sup> حافظ، محب، مجدي: جريمة التهريب الجمركي، دن، القاهرة، 1997، ص11.

<sup>4</sup> مرجع سبق ذكره، اقتصاديات الضرائب، ص234.

<sup>5</sup> شحاتة، محمد السانوس محمد: التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات دراسة مقارنة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2006، ص138.

و تختلف الضرائب الجمركية عن الضرائب الأخرى بما يأتي<sup>1</sup>:

1- وجود إعفاءات خاصة تخص الرسوم الجمركية دون غيرها من الضرائب الأخرى.

2- تتأثر الرسوم الجمركية بالاتفاقيات الدولية، فهي تزيد أو تنقص حسب نص الاتفاق الموقع بين الدول، في حين أن حرية الدولة تبقى غير مقيدة أن أرادت زيادة بعض الضرائب أو تخفيضها.

3- قاعدة توزيع الضرائب وفقاً للمقدرة التكلفة للمكلف لا يمكن تطبيقها في الرسوم الجمركية.

4- تعلق جباية الرسوم الجمركية عن بعض البضائع في بعض الأحيان لغاية إعادة تصديرها وهذا النظام غير معروف في الضرائب الأخرى.

ولرسم سياسة الضرائب الجمركية في الدول النامية أهمية خاصة، وذلك لأن الضرائب الجمركية في هذه الدول لها دور فعال في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فضل عن إمكانية استخدامها لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات<sup>2</sup>.

### الصفة التشريعية للرسوم الجمركية

إن المصاعب الفنية والسياسية والإدارية التي تقف حاجزاً أمام الضرائب المباشرة بشكل واضح تتعدم أمام الضرائب غير المباشرة، بما في ذلك الرسوم الجمركية، حيث ساهم ذلك في بقاء دور مالي مهم للرسوم الجمركية، ونظراً لاعتماد الدول النامية على الضرائب غير المباشرة وذلك لحاجتها إلى الأموال من أجل تغطية نفقاتها، حيث وجدت في هذه الضرائب مورداً لملء خزينتها، الأمر الذي أدى إلى إعطاء الرسوم الجمركية دوراً مالياً كبيراً.

<sup>1</sup> حسن، عواضه:المالية العامة دراسة مقارنة.بيروت:دار النهضة.1987.ص78.

<sup>2</sup> دراز، حامد عبد المجيد:مبادئ المالية العامة. ط 1.مركز الإسكندرية للكتاب.2000.ص170

## أهمية التشريعات الجمركية

اعتنت غالبية الدول بتضمين دساتيرها مبادئ وأساساً تتعلق بالضرائب، إذ نصت الدساتير أن فرض ضريبة أو إلغائها أو تعديلها، لا يكون إلا بقانون. وذلك لأن الضرائب لها آثارها على الدولة من ناحية الإيرادات، والاقتصاد، وتأثيرها على المكلفين بأعبائها.<sup>1</sup>

فالتشريعات الجمركية ذات أهمية عالية في مكافحة التهرب الجمركي، وذلك لأن للمستوردات دوراً كبيراً في تغذية خزينة الدولة بالموارد المالية، من أجل قيام الدولة بدورها الاقتصادي والسياسي والتنموي وغيره، والتعرفة الجمركية السليمة تساعد في عوامل النمو، وتدعم الناتج القومي من خلال التعرفة التي تفرض السلع والخدمات التي تستورد أو تصدر فتدفع النظام الاقتصادي للدولة إلى الأمام، مما يعمل على رفع مستوى المعيشة للفرد في الدولة.<sup>2</sup>

## الخصائص العامة للتشريع الجمركي

يتميز التشريع الجمركي باحتوائه على مجموعة النصوص القانونية الواجب مراعاتها تحت طائلة العقاب، فهو يحدد السبل الواجب احترامها في نقل البضائع عبر الحدود (في الاستيراد كما في التصدير)، تسهياً لجباية الرسوم الجمركية المستوجبة، وتطبيق تدابير الحظر المقرر، هذا ويحتوي التشريع الجمركي على التعرفة الجمركية من جهة، وعلى قانون الجمارك من جهة ثانية.<sup>3</sup>

## دور الرسوم الجمركية

يتلخص الدور الاقتصادي للرسوم الجمركية في الحماية التي توفرها لتثبيت دعائم الاقتصاد الوطني، حيث طبقت الدول الصناعية الكبرى هذه الحماية في بادئ الأمر، وذلك قبل المناداة برفع الحواجز الجمركية، وعدم إعاقة حرية التداول التجارية بين الدول، فالرسوم الجمركية

<sup>1</sup> فليفل، محمد المهدي: النظم الجمركية والتجارة الدولية. ليبيا: دار الشط. 1997. ص 18.

<sup>2</sup> الحيازي، معن: جرائم التهرب الجمركي دراسة مقارنة. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ط 1. 1997. ص 8.

<sup>3</sup> فرحات، فوزي: المالية العامة التشريع الضريبي العام. لبنان: مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع. ط 1. 1997. ص 413.

تعتبر وسيلة لحماية الاقتصاد، فهي عندما تفرض على البضائع المستوردة تهدف إلى زيادة قيمة هذه البضائع أمام المزاخمة الأجنبية في السوق الداخلية<sup>1</sup>.

### أنواع الضرائب الجمركية:

تُقسم الضرائب الجمركية إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

#### أولاً: الضريبة الإيرادية

الهدف من فرض الضرائب الجمركية الإيرادية هو الحصول على أكبر حصيله ماليه من خلال فرض الضرائب على السلع المستورده<sup>2</sup>، ويحتاج فرض هذا النوع من الضرائب إلى دراسات واسعة وعميقة لمرونة العرض والطلب المحلي والعالمي للسلعة من أجل تحديد سعر ووعاء وطرق الربط المناسبة لهذه الضريبة.

#### ثانياً: الضريبة المانعة

تعتمد بعض الدول إلى رفع الرسوم الجمركية من أجل تصريف منتجاتها المحلية داخل حدودها أو عدم تصديرها إلى خارج حدودها، وتسمى هذه ضرائب مانعة، فيكون الهدف من فرض هذه الضريبة أما أهداف حماية اجتماعية واقتصادية وأخلاقية<sup>3</sup> فإذا تم فرض هذه الضرائب داخل الدولة فإنه لا بد من الأخذ في الاعتبار عند استخدام هذه الضرائب عدم المغالاة في رفعها لما في ذلك من آثار سلبية، منها أنها قد تؤدي إلى منع الاستيراد أو التصدير بشكل حاسم، فإذا كانت ضريبة الاستيراد كبيرة بما يكفي لتخفض الاستهلاك المحلي إلى الحد الذي يمكن أن ينتج عنه الاقتصاد المحلي فإنها تلغي التجارة الخارجية فهي هنا مانعة.

#### ثالثاً: الضرائب الحامية<sup>4</sup>.

1. هي إحدى الوسائل المهمة والشائعة التي تلجأ إليها الدول النامية، من أجل حماية المنتجات

المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية، وتعتبر هذه الضرائب مقبولة في المراحل الأولى

للتنمية الاقتصادية.

<sup>1</sup> فليفله، المهدي محمد: النظم الجمركية والتجارة الدولية. ليبيا: 1997. ص18.

<sup>2</sup> عثمان، عبد العزيز سعيد: النظام الضريبي وأهداف المجتمع. ط 1. الدار الجامعية للطباعة والنشر. 2007. ص128.

<sup>3</sup> دراز، حامد عبد المجيد: مبادئ المالية العامة. ط 1. مركز الإسكندرية للكتاب. 2000. ص171.

<sup>4</sup> عثمان، سعيد عبد العزيز: النظام الضريبي وأهداف المجتمع. ط 1. الدار الجامعية للطباعة والنشر. 2007. ص132.

## التعرفة الجمركية وأنواعها

يطلق اسم التعرفة الجمركية على مجموعة الأحكام المنظمة للضرائب الجمركية في بلد ما<sup>1</sup>، فهي جداول تتضمن قوائم السلع المفروضة عليها الضريبة عند تصديرها أو استيرادها، وبالرسوم الواجب جبايتها عليها، ومن هنا نلاحظ أن التعرفة الجمركية أساس السياسة الجمركية للدولة التي تتبعها في إطار التبادل التجاري، وتهدف إلى تبسيط عمليات التجارة الخارجية، وتسهيل الإحصاءات التجارية المستخدمة في رسم السياسات المالية والاقتصادية، وظهرت التعرفة الجمركية لأول مرة عام 1930م. وكانت مبنية على أسس الدليل الذي أعدته الأمم المتحدة 1927، وعرفت آنذاك بتعرفة جنيف<sup>2</sup>.

## أنواع التعرفة الجمركية

تمثل التعرفة عادة جدول الرسوم المطبق مبدئيًا على منتجات جميع الدول، بصرف النظر عن الاتفاقيات جمركية، كما تهدف إلى توفير الحماية التي تحتاجها المنتجات الوطنية. بيد أن تحديد معدل الرسم الواجب اعتماده يجب أن يسبقه معرفة تامة بدرجة الحماية التي يحتاجها كل صنف من الأصناف المراد حمايته، أو نسبة الضريبة المناسبة، لما في ذلك انعكاسات كثيرة على الصاعدين المالي والاقتصادي لذلك اعتمدت معظم الدول نظام التعريفات المتعددة التي تختلف رسومها باختلاف منشأ البضاعة، وكذلك بحسب نوع التعرفة التي قد تكون كالآتي:-

❖ التعرفة العامة: وهي التي تسري على جميع أنواع السلع بالنسبة لجميع الدول<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عوض الله، زينب حسين: مبادئ المالية العامة. ط1. الإسكندرية:الفتح للنشر والطباعة. 2003.ص163.

<sup>2</sup> السوداني، علي عبد العزيز:اسس السياسة المالية مدخل تحليل قرارات المالية. الدار الجامعية للنشر. 1996.ص 330.

<sup>3</sup> دلاور، علي وآخرون:السنظم الضريبية في بعض البلاد الرأسمالية والاشتراكية.مؤسسة المطبوعات الحديثة. 1961.ص582.

❖ التعرفة الخاصة: هي التي تسري على دولة معينة، أو بالنسبة لسلعه معينه واذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:

1- التعرفة القصاص: وتستخدم من أجل الضغط السياسي والاقتصادي.

2- التعرفة الأفضلية: لتفضيل دولة على أخرى.

3- تعرفه جماعية وهي الموقعة مع دول الجامعة العربية وفقاً لاتفاقيات تسهيل التبادل التجاري، وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية.

4- تعرفه ثنائية: وهي موقعة بين فلسطين - العراق - سوريا -الأردن - مصر<sup>2</sup>.

### محتويات جداول التعرفة الجمركية<sup>3</sup>.

• تسمية البضائع بحسب مفهومها الجمركي.

• شكل الرسوم الجمركية.

• معدل الرسوم الجمركية.

### أولاً: تسمية البضائع بحسب مفهومها الجمركي

من أجل تسهيل فرض الرسوم الجمركية على جميع البضائع المنتجة أو الممكن إنتاجها في العالم لجأت معظم الدول إلى تنظيم جدول مفصل بها.

<sup>1</sup> الغرياني، يوسف:دائرة المعارف الجمركية. مصر:هيئة البحوث والمراجع الجمركية. 1971.ص211.

<sup>2</sup> السريتي، السيد محمد احمد: اقتصاديات التجارة الخارجية.الإسكندرية:مؤسسة رؤية.2008

<sup>3</sup> فرحات، فوزت:المالية العامة التشريع الضريبي العام.البنان:مؤسسة بحسون للنشر. ص.421.

## ثانياً: شكل الرسوم الجمركية

يختلف شكل الرسوم الجمركية باختلاف الزمان والمكان، ويرتبط أشد الارتباط بالوضع الاقتصادي السائد في كل بلد، وقد جرت العادة على تقدير الرسوم الجمركية أما على أساس قيمي أو على أساس نوعي.

## ثالثاً: معدل الرسوم الجمركية

يتجلى دور الرسوم الجمركية في درجة الحماية التي توفرها للإنتاج الوطني ليتمكن من الصمود أمام المزاومة الأجنبية.

## الضرائب على التجارة الدولية الفلسطينية<sup>1</sup>.

### 1- الرسوم الجمركية

الوعاء: قيمة المستوردات بما في ذلك رسوم التأمين والشحن أي سيف.

حيث يحق للسلطة الفلسطينية أن تعدل النسب على البضائع المدرجة في قائمتين تم تحديدهما في البروتوكول الاقتصادي.

### 2- ضريبة الشراء.

الأساس: قيمة المستوردات مضافاً إليها تكاليف التأمين والشحن والجمارك.

### 3- ضريبة القيمة المضافة

الوعاء: جميع البضائع المستوردة .

النسب: 14.5%.

---

<sup>1</sup> النقيب، فضل:تقييم أولي للنظام الضريبي في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله: ماس.تشرين ثاني 1996.ص.12.

فالضرائب الجمركية المفروضة على التجارة الفلسطينية جزء منها تم فرضه عندما احتلت إسرائيل الضفة عام 1967، ففرضت على الأراضي الفلسطينية اتحاداً جمركياً أحادي الجانب، وجعلت التعرفة الجمركية المفروضة في إسرائيل هي نفسها مطبقة في فلسطين، ولم يسمح الاحتلال الإسرائيلي بتسويق المنتجات الفلسطينية إلى الجانب الإسرائيلي، أو حتى إلى العالم الخارجي، فكانت تضع العراقيل والعقبات أمام المنتجات الفلسطينية بل كان الجانب الإسرائيلي يروج لمنتجاته في فلسطين بدون أي قيود حتى غدا السوق الفلسطيني سوقاً مستهلكاً للمنتجات الإسرائيلية<sup>1</sup>. وفي عام 1994 تم توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية بين منظمة التحرير والجانب الإسرائيلي، وأصبح نظام التبادل التجاري بين فلسطين والجانب الإسرائيلي مزيجاً من منطقة حرة واتحاد جمركي، وبذلك أتاح للسلطة حرية محددة حيث تقتصر حريتها على تحديد التعرفة الجمركية لبعض الأصناف المستوردة من الأردن ومصر وبعض الدول العربية، ثم تم تحديد هذه الأصناف وهي سلع ضرورية لبرامج التنمية والإعمار، وتستورد من الدول التي لها علاقة خاصة مع فلسطين، وما يزيد عن الكميات المحددة في هذه القوائم يخضع للنسب وفقاً لمعدلات إسرائيلية وما يطرأ عليها من تعديلات.

تم العمل بقانون الجمارك الأردني رقم (1) 1962 المعمول به حالياً في فلسطين، وحسب المادة (3) من القانون، التي تنص على ما يلي: "تخضع جميع البضائع الواردة إلى المملكة للرسوم الجمركية وتستوفي هذه الرسوم بموجب التعرفة، عدا ما استثني منها بموجب أحكام هذا القانون أو أي قانون آخر أو بموجب أحكام أي اتفاق<sup>2</sup>."

#### خامساً: ضرائب أخرى:

ضريبة الأملاك وشكلت حصتها من الإيرادات المحلية كما يلي، سنة 1995، 2%، سنة 1996، 0.2%، سنة 1997، 0%، سنة 1998، 0.3%، سنة 1999، 0.2%، سنة 2000، 0.1%<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الجعفري، محمود: التجارة الخارجية الفلسطينية واقعها وآفاقها المستقبلية. فلسطين: رام الله: ماس.اب.2000.ص7.

<sup>2</sup> قانون الجمارك والمكوس رقم 1.1962.

<sup>3</sup> عبد الرازق، عمر: هيكل الموازنة العامة الفلسطينية. فلسطين: كانون أول 2002. رام الله: ماس.ص6)

سنة 2001، 0%، سنة 2002، 0.2% سنة 2003، 0.1%، سنة 2004، 0%، سنة  
2005، 0.1%، سنة 2006، 0.001%<sup>1</sup>

ويلاحظ مما سبق أن هذه الضريبة شكّلت نسبة منخفضة جداً من الإيرادات المحلية، وذلك دلالة  
على أن الضرائب الرئيسية التي تعتبر الرافد الأهم في الإيرادات المحلية (ضريبة الدخل،  
الجمارك، ضريبة القيمة المضافة).

---

<sup>1</sup> 2003- منشورات وزارة المالية

2004 منشورات وزارة المالية

2005 منشورات وزارة المالية

2006 منشورات وزارة المالية

2007 منشورات وزارة المالية

## المبحث الثالث: الإيرادات الجمركية ونسبتها في الموازنة في الإيرادات المحلية الفلسطينية.

### الفرع الأول: الإيرادات الجمركية

تشكل الإيرادات الجمركية عادة جزءاً كبيراً من الإيرادات العامة للدول النامية، وبما أن معظم المستوردات الفلسطينية هي سلع استهلاكية، تخضع التعرفة جمركية عالية، فإنه كان من المتوقع بعد توقيع الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني - الإسرائيلي أن تشكل الإيرادات الجمركية نسبة عالية من الإيرادات الضريبية للسلطة الوطنية الفلسطينية<sup>1</sup> وبالرجوع إلى جدول رقم (5-6) نلاحظ أن الإيرادات الجمركية بعد توقيع الاتفاقية لم تزد كثيراً، وينص الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني - الإسرائيلي على تخصيص الإيرادات الضريبية حسب نقطة الاستهلاك، شريطة أن تحدد فواتير الاستيراد اتجاه هذه المستوردات وهو الضفة الغربية وقطاع غزة<sup>2</sup>، إن معظم المستوردات الفلسطينية يتم استيرادها عن طريق تجار إسرائيليين، دون ذكر اتجاه هذه البضاعة إلى الضفة الغربية وغزة، وذلك لأسباب اقتصادية وإدارية، فإن الإيرادات الجمركية المحصلة من هذه المستورات تعود إلى الخزينة الإسرائيلية، وبالتالي تؤدي إلى خسارة مالية كبيرة للسلطة الوطنية الفلسطينية<sup>3</sup>، ولتقييم الإيرادات الجمركية المتوقعة من الجمارك، ستم مقارنة مساهمتها في الإيرادات الكلية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

<sup>1</sup> الجوهري، منى: الترتيبات الجمركية الفلسطينية. فلسطين: رام الله: ماس. سنة 1995. ص (29).

<sup>2</sup> بروتوكول باريس الاقتصادي.

**جدول رقم (5): مساهمة الإيرادات الجمركية في الإيرادات المحلية للسلطة الوطنية الفلسطينية**

مليون دولار<sup>1</sup>.

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الإيرادات المحلية	425	657.2	647.5	753.8	901.3	963.7	287.1
الإيرادات الجمارك	59.7	109.5	148.4	247	301.8	325.8	8.1
نسبة الإيرادات الجمارك من الايرادات المحلية	0.140	0.167	0.229	0.328	0.335	0.34	0.03

**جدول رقم (6): مساهمة الإيرادات الجمركية في الإيرادات المحلية للسلطة الوطنية**

الفلسطينية من 2002-2007 مليون دولار<sup>2</sup>.

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيرادات المحلية	338.24	749.69	805.2	1232.00	1149.00	1219.00
الإيرادات الجمارك	75.4	196.04	212.9	288	330	293
نسبة إيرادات الجمارك من الإيرادات المحلية	%22	%26	%26	%23	%29	%24

<sup>1</sup> اشتية، أسد: **التهرب الجمركي وأثره في الإيرادات الجمركية الفلسطينية**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2005.

<sup>2</sup> 2002 منشورات وزارة المالية

2003 منشورات وزارة المالية

2004 منشورات وزارة المالية

2005 منشورات وزارة المالية

2006 منشورات وزارة المالية

2007 منشورات وزارة المالية

يلاحظ من الجدولين رقم (5-6) أن نسبة إيرادات الجمارك تشكل نسبة لا تعتبر مرتفعة من الإيرادات المحلية ، رغم أن فلسطين من الدول ذات الاستيراد المرتفع، الذي يفترض أن تكون جمارك البضائع المستوردة عالية، بالتالي يجب أن تحتل ضريبة الجمارك نسبة عالية، لكن الواقع الفلسطيني أثبت العكس بسبب عدم السيادة لفلسطين على المعابر، وسيطرة الجانب الإسرائيلي عليها، بالتالي ظهر هذا التسرب الواضح الذي انعكس سلباً على إيرادات الخزينة الفلسطينية، ويمكن إدراج أحد الحلول هو انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية، لأنها تدفع تلقائياً نتائج انضمام إسرائيل لمنظمة التجارة العالمية، لكي تتمكن من الاستفادة من ميزات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وهذا يساهم في رفع الرسوم الجمركية، ويقلل من تحكم الجانب الإسرائيلي المسيطر على المعابر.

#### الفرع الثاني: المقاصة:

ويقصد بفاتورة المقاصة بأنها الفاتورة الصادرة من المصدر سواء كان (المنتج أو التاجر) الإسرائيلي إلى المستورد الفلسطيني، والذي بدوره يسلمها لوزارة المالية الفلسطينية، لاسترداد قيمة ضريبة القيمة المضافة من إسرائيل، وتدور بنود المقاصة حول كمية وحجم المستوردات، وثمان الوحدة، وغالباً ما يتم ذكر نوع البضاعة وقيمتها بدون سرد التفاصيل، أي بشكل عام وتضم أيضاً ضريبة الشراء بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة، وعلى المستورد الفلسطيني تسليم نسخة من فاتورة المقاصة إلى وزارة المالية خلال (45) يوماً من صدور المقاصة، وتقوم وزارة المالية بمتابعتها مع الجانب الإسرائيلي من أجل المطالبة بضريبة القيمة المضافة، حيث تولد استحقاقاً للسلطة خلال ستة أشهر من تاريخ صدور المقاصة وإلا فإن الفاتورة تعد لاغية بعد هذه المدة، فلا يعود للسلطة الفلسطينية الحق في المطالبة بها (ضريبة القيمة المضافة)، وبناء على ذلك يتم حصر قيمة وحجم المستوردات السلعية الواردة من الجانب الإسرائيلي إلى فلسطين بأنها سلع إسرائيلية تتم بواسطة الفاتورة نفسها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> الجعفري، محمود وناصر العارضة: بيانات التجارة الخارجية (السلعية) قراءة نقدية. رام الله: ماس. كانون الثاني 2000. ص 11

وقد اندرجت فكرة المقاصة من بروتوكول العلاقات الاقتصادية (حيث تم توقيع اتفاقية إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي في المرحلة الانتقالية في واشنطن بتاريخ 13/9/1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل)<sup>1</sup>.

وتشمل اتفاقية إعلان المبادئ على إحدى وثلاثين مادة، يحتوي البروتوكول على إحدى عشرة مادة في الشؤون الاقتصادية، حيث تختص المادة السادسة "بالضرائب غير المباشرة"، منها ضريبة القيمة المضافة، إذ إن إيرادات الضرائب الإسرائيلية والفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء سيتم جمعها، بالإضافة إلى الضرائب الأخرى الواقعة في مناطق السلطة وأن مبادئ ضريبة القيمة المضافة السائدة سيستمر تطبيقها من قبل الطرفين، بشكل متساوٍ في حين أجبر الاتفاق الجانب الفلسطيني بأن ضريبة القيمة المضافة الفلسطينية يجب أن لا تقل عن (2%) من قيمة الضريبة المضافة الإسرائيلية، وكذلك تم الاتفاق على آلية العمل في تبادل البضائع عن طريق فاتورة المقاصة، وتسمى "الفاتورة الموحدة" أما محتوياتها فهي: اسم المشتغل، عنوان المشتغل، رقم متسلسل، مشتغل مرخص. مع العلم أنها لا تصدر إلا من مشتغل مرخص إلى مشتغل (إما مرخص وإما معفى). وتكون فاتورة المقاصة نوعين<sup>2</sup>:

1. نوعاً فلسطينياً ويرمز له بحرف P

2. نوعاً إسرائيلياً ويرمز له بحرف I

### أهداف فواتير المقاصة

إن الهدف من فواتير المقاصة هو عدم الاعتراف بالبضائع المنقولة بين الطرفين، إلا بوجود فاتورة مقاصة مصاحبة لهذه البضائع أو الخدمات المتبادلة، بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية

---

<sup>1</sup> بروتوكول باريس الاقتصادي

<sup>2</sup> <http://www.pma-palestine.org/arabic/payments/2001/fourth.html>

وضبط حركة السلع والخدمات الداخلة والخارجة بين الجانبين، من أجل تحديد حجم التبادل بين جانب السلطة والجانب لإسرائيلي<sup>2</sup>.

ومن جانب آخر فالهدف المالي من المقاصة يتمثل: في دفع المبالغ الإضافية المستحقة جميعها جراء العمل بهذه الفواتير، فإذا باع فلسطيني بضاعة لمشتغل إسرائيلي وجب على الفلسطيني إعطاء فاتورة مقاصة للإسرائيلي مع إضافة قيمة (14.5%) على الفاتورة. بهذا يكون الإسرائيلي دفع للمشتغل الفلسطيني قيمة الضريبة، فيقوم الفلسطيني بدفع هذه القيمة إلى الضرائب الفلسطينية وتقوم السلطة الفلسطينية بدفع هذه القيمة للإسرائيليين، والعكس يحدث، ففي حالات الشراء من التاجر الإسرائيلي لا يتم إعطاء نقود للمتعهد الفلسطيني أو التاجر إلا بإعطاء الإسرائيلي فاتورة مقاصة، وبهذا تتم عملية التبادل التجاري، فيصبح لدى السلطة نقود للإسرائيليين، ولدى الإسرائيليين نقود للسلطة وبهذا يتم عمل المقاصة بين الجانبين، وبما أن مشتريات الفلسطينيين أكبر لأن السوق الفلسطيني سوق استهلاك، حيث تشكل المشتريات الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي (70%) من كافة مشترياتهم، الأمر الذي يؤدي إلى وجود<sup>1</sup> متطلبات نقدية للسلطة الفلسطينية في الجانب الإسرائيلي تكون للسلطة نقود أكثر بكثير مما لدى الجانب الإسرائيلي في حوزة السلطة.

ويلاحظ أهمية المقاصة في تحقيق الموارد المالية للجانبين، ولكن بنسب تختلف، فالجانب الفلسطيني مشترياته، أكبر بكثير من مبيعاته للجانب الإسرائيلي، وبالتالي تحقيق مورد مالي جيد بالنسبة للسلطة، ولكن بسبب الأوضاع السياسية الحالية، وتحكم الجانب الإسرائيلي في هذه الموارد من منع أو حجز وبالتالي حرمان الخزينة الفلسطينية من موردها المالي. كما أن جهل المواطن أو طمعه في تزييف المقاصة أو بيعها وما يترتب عليها من خسارة للخزينة الفلسطينية.

---

<sup>1</sup> <http://www.phrmg.org/arabic/monitor1998/sept1998.htm>

## أسباب التهرب والتزوير في المقاصة:

إن معظم القضايا الضريبية التي سنعرضها هي قضايا تلاعب في فواتير المقاصة، ومن أنواع هذا التلاعب<sup>1</sup>:

1. تزييف أرقام الفاتورة.

2. طباعة الفاتورة في مطابع خاصة.

3. بيع الفواتير بنسبة مئوية ربحية معينة دون وجود صفقة حقيقية.

والنوع هذا هو الأكثر شيوعاً في قضايا الضريبة فواتير المقاصة التي تم بيعها للإسرائيليين على نسبة مئوية ربحية معينة تتراوح من (3% إلى 7%)، فإذا قام التاجر الفلسطيني ببيع فاتورة مقاصة بقيمة (500000 شيكل) تصبح قيمة الفاتورة مع الضريبة (572500) فإذا أخذ نسبة (3%) مثلاً أي ما يعادل (17175 شيكل)، وتقوم السلطة بدفع مبلغ (72500 شيكل) للإسرائيليين، وبذلك تكون الخزينة خسرت هذا المبلغ مقابل جشع التاجر. فلو كان لدينا شركتان: شركة X إسرائيلية تعمل في مجال البناء والمقاولات، وشركة Y فلسطينية تعمل في مجال التجارة وتوريد البضائع، تقوم الشركة الإسرائيلية بإنشاء المباني والمواد الأولية من المحلات العادية دون أن تحصل على فواتير من إسرائيل كمستندات تثبت عملية شراء المداخلات وذلك للتهرب من دفع ضريبة (17%) إلى البائع الذي اشترت منه المواد. وعند تسليم البناء يجب على الشركة الإسرائيلية أن تصدر فاتورة بقيمة المبالغ التي تم الحصول عليها مقابل البناء، وإذا أصدرت هذه الفاتورة دون وجود فواتير مشتريات ستدفع كامل الضريبة على الفاتورة.

تتوجه الشركة الإسرائيلية إلى تاجر أو مقاول فلسطيني تقوم بشراء فواتير وهمية (وليست بموجب صفقة حقيقية) بنسبة ربحية (5%) للتاجر الفلسطيني، وتقوم بإدخالها في حساباتها في تقرير الضريبة، تخصم هذه الفواتير (المشتريات) من فواتير المبيعات للشركة الإسرائيلية وتدفع الضريبة المتبقية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> <http://www.phrmg.org/arabic/monitor1998/sept1998.htm>

<sup>2</sup> هذه الحالة إحدى الحالات التي تم اكتشافها في دوائر الجمارك الفلسطينية.

## ماذا تستفيد الشركة الإسرائيلية:

1. تدفع قيمة (5%) من الفاتورة للتاجر الفلسطيني فقط.
2. ارتفاع نسبة الربح بمقدار 12%.
3. نقل نسبة الدخل الخاضع للضريبة باقتطاع هذه المشتريات من ضريبة الدخل أيضاً.

## ماذا يحدث في الجانب الفلسطيني...!؟

1. يتلقى التاجر الفلسطيني قيمة (5%) بدلاً من (17%) من المبلغ فقط.
2. تدفع السلطة الفلسطينية (17%) كاملاً عن الفاتورة للجانب الإسرائيلي.
3. هذه الصفقة غير حقيقية، مما يعكس حجم التبادل التجاري مع إسرائيل بشكل مضخم وغير صحيح.<sup>1</sup>

## والأرقام التالية توضح ذلك:

باع Y الفلسطيني لـ X الإسرائيلي فاتورة بمبلغ (1000000 شيكل) بنسبة ربح (5%). Y يأخذ ربح قيمته (50) ألف شيكل لحسابه الخاص دون جهد، تتكبد السلطة الفلسطينية خسارة (170) ألف شيكل، تنقص المطالبة الفلسطينية من الإسرائيليين مبلغ (170) ألف شيكل، وقد بلغت خسائر السلطة من التلاعب بالفواتير.

- عام 1995 - 21 مليون شيكل تقريباً.
- عام 1996 - 18 مليون شيكل تقريباً.
- عام 1997 - 11 مليون شيكل تقريباً.

خضم الإسرائيليون هذه المبالغ من حساب السلطة الفلسطينية. إن فاتورة المقاصة لا يتم طباعتها بشكل خاص إنما يتم تسلمها من مكاتب الضريبة الإضافية فقط، فهي تعتبر ورقة مالية حكومية متداولة وقابلة للخصم من حسابات الضريبة للمشتغل، يتم الاستفادة من بيع الفاتورة وشرائها وتعامل في القانون ضريبة رسمية مثل فواتير الضريبة المحلية الأخرى<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> <http://www.phrmg.org/arabic/monitor1998/sept1998.htm>

<sup>2</sup> تعليمات ومناشير وزارة المالية - الجمارك سنة 1995

## الفصل الثاني

التجارة الخارجية بين فلسطين وإسرائيل وتأثيرها على المستوردات غير

### المباشرة

المبحث الأول: التجارة الخارجية الفلسطينية وأهميتها

المطلب الأول: التجارة الخارجية الفلسطينية

مزايا التجارة الخارجية

المطلب الثاني: المتاجرة بين فلسطين وإسرائيل وأثرها على المستوردات غير المباشرة

المطلب الثالث: مراحل تطور المتاجرة في فلسطين وعلاقتها بالاستيراد غير المباشر

المبحث الثاني: التوزيع السلمي والجغرافي للمستوردات الفلسطينية

الأهمية النسبية للمستوردات الإسرائيلية من المجموع العام للمستوردات من إسرائيل

المطلب الثاني: الأهمية النسبية للمستوردات والصادرات مع إسرائيل ومدى ارتباطها

بالمستوردات غير مباشرة

المطلب الثالث: التوزيع السلمي للصادرات السلعية الفلسطينية من الفترة 1996-2007

المبحث الثالث: الخصائص العامة للتجارة الفلسطينية

المطلب الأول: مقاييس التجارة الخارجية

تجارة الخدمات الفلسطينية مع إسرائيل

المطلب الثاني: الخصائص والأداء لتجارة خارجية بين فلسطين وإسرائيل

المطلب الثالث: المعوقات التجارية التي تواجه الاستيراد والتصدير المباشر في فلسطين

أولاً: القيود والعوائق التجارية

ثانياً: في مجال النقل

ثالثاً: الفحص الأمني

رابعاً: التخليص

خامساً: المواصفات الإسرائيلية

المطلب الرابع: آثار الحصار الإسرائيلي على المستوردات غير المباشرة

المطلب الخامس: آثار انخفاض الشيك على التجارة الخارجية:

المطلب السادس: الواقع الفلسطيني حول إجراءات الاستيراد والتصدير

## الفصل الثاني

### التجارة الخارجية بين فلسطين وإسرائيل وتأثيرها على المستوردات غير المباشرة

#### المبحث الأول: التجارة الخارجية الفلسطينية وأهميتها

يحتل قطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة في اقتصاد الدول المتقدمة، والنامية من خلال ارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومي والنتاج القومي، ويعود ذلك لعدة عوامل تتعلق في مجملها بتأثير هذا القطاع على الفروع الاقتصادية الإنتاجية، وسوق العمل، وميزان المدفوعات، ومستويات الأسعار، ودورها الأساسي في توفير احتياجات السوق المحلية من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية، لذلك لاقى هذا القطاع اهتماماً من قبل الحكومات والدول لما له من تأثير بالغ الأهمية على الاقتصاد وعلى خزينة الدول من حيث الإيرادات<sup>1</sup>.

#### المطلب الأول: التجارة الخارجية الفلسطينية

يقصد بالتجارة الخارجية عملية تبادل السلع المادية، والخدمات، والأيدي العاملة، والنقود بين دول العالم<sup>2</sup>، فتبادل السلع والخدمات بين الدول يتيح للدولة الحصول على ما لا يتوفر لديها من ضروريات حياة شعوبها، فتعتبر التجارة الخارجية إحدى ركائز الاقتصاد القومي لجميع بلدان العالم سواء أكانت متقدمة أم نامية<sup>3</sup>.

و يعزى سبب قيام التجارة الخارجية واستمرارها إلى اختلاف النفقات النسبية بين الدول المختلفة، وهذا الاختلاف يجعل الدول أكثر تفوقاً في إنتاج بعض السلع من غيرها، وبالتالي تبادل هذه السلع المنتجة مع الدول الأخرى التي لا تستطيع إنتاجها، أو أن تكلفه إنتاجها مرتفعة، ونلاحظ هنا أن التجارة الدولية سهلت الحصول على السلع المستوردة للدولة بسعر أقل مما لو أنتجتها عندها، فإذا أخذنا نفقات النقل في عين الاعتبار نجد مجرد وجود فرق في الثمن

<sup>1</sup> خلف، فليح حسن: الاقتصاد الكلي. ط 1. جدار للكتاب العالمي. 2007. ص 351.

<sup>2</sup> الصوص، نداء محمد: التجارة الخارجية. ط 1. الأردن: المجتمع العربي للنشر والتوزيع. 2008. ص 9.

<sup>3</sup> عريقات، حربي محمد موسى وعبد الرحمن إسماعيل: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي). ط 1. دار وائل. 1999. ص 255.

بين الدولة المستوردة والمصدرة لا يعني وجود الفرق بين الدولتين، بل لابد أن يكون الفرق بين الثمنين أكبر من نفقات نقل السلع<sup>1</sup>.

## مزايا التجارة الخارجية

1. تستطيع الدول من خلال التبادل التجاري بينها أن تتخلص من الفائض من إنتاجها وذلك عبر تصديره إلى الخارج بسعر أعلى مما لو قد بيعت داخل الدولة المنتجة.
2. يساعد التبادل التجاري بين الدول على التخصص في إنتاج سلع معينة بحيث أن هذه السلعة تتميز بميزة نسبية فيؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج العالمي، وتحصل كل دولة على مكاسبها من التجارة الخارجية<sup>2</sup>، وقد تعمد الدولة إلى استيراد سلع معينة بتكاليف منخفضة من دول أخرى، وتصنيع هذه السلع وإعادة تصديرها بسعر مرتفع، وهنا تكون الدولة عملت على استغلال مواردها بشكل أفضل<sup>3</sup>.
3. يؤدي التبادل التجاري الدولي إلى زيادة الرفاه الاقتصادي من خلال توسيع الأنماط الاستهلاكية، وتعمل أيضاً على نشر الثقافات والتقارب بين الدول<sup>4</sup>.
4. هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، وذلك لأنها تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي وتؤثر أيضاً في تركيبة الدخل القومي<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup> شحاته، محمد السانوس محمد: التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات. ط1. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي. 2006. ص48.

<sup>2</sup> السواعي، محمد خالد: التجارة والتنمية. ط1. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع. ص36.

<sup>3</sup> لمرجع السابق ذكره. التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات. ص50.

<sup>4</sup> الصوص، نداء محمد: التجارة الخارجية. ط1. عمان: مكتبة المجتمع العربي. 2008. ص11.

<sup>5</sup> الجمل، جمال جويدان: التجارة الدولية. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي. 2003. ص12.

## المطلب الثاني: المتاجرة بين فلسطين وإسرائيل وأثرها على المستوردات غير المباشرة

تختلف المتاجرة بين إسرائيل والضفة عن باقي دول العالم في الأسس التي تحكم المتاجرة بين أي دولتين، فالعلاقة هنا قائمة على تركيز اتخاذ القرارات في يد سلطات الاحتلال<sup>1</sup>.

عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة قامت مباشرة بإحكام سيطرتها على التجارة الخارجية الفلسطينية استيرادًا وتصديرًا، فمنعت الاستيراد والتصدير المباشر وأخضعت لموافقتها وسياساتها، كما ألحقت السوق الفلسطينية بالسوق الإسرائيلية، وأصبحت تتعامل معها باعتبارها سوقًا داخلية تسوق فيها منتجاتها، في حين فرضت قيودًا وإجراءات على تدفق السلع الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية، وفرضت اتحادًا جمركيًا، فالاتحاد الجمركي هنا يعني حرية تبادل السلع بين دول الاتحاد دون أية تعرفه جمركية، غير أن الاتحاد الجمركي الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي<sup>2</sup>، كان أحادي الجانب، وذلك لأن الاحتلال جعل انسياب السلعة من الجانب الإسرائيلي إلى الضفة والقطاع بكل سهولة ووضعت قيود وعراقيل لدخول البضائع الفلسطينية إلى الجانب الإسرائيلي<sup>3</sup>، وبالتالي إغراق السوق الفلسطينية بالسلع الإسرائيلية وهي سلع تتمتع بدعم حكومي وبدون تعرفه جمركية. كما عمدت إلى منع البضائع الفلسطينية من الدخول، وأخرى يسمح لها بالدخول بكميات تحددها حاجات السوق الإسرائيلية، وعلى نحو لا ينافس البضائع الإسرائيلية وبالتالي كانت الضرائب المفروضة على البضائع الأجنبية مرتفعة جدًا تهدف إسرائيل من وراء فرضها حماية بضائعها، مما حتم على المستورد الفلسطيني أن يقوم باستيراد بضائع إسرائيلية بتكلفة تبلغ أضعاف ما هي عليه في البلاد المجاورة وهو ما جعل

<sup>1</sup> سمارة، عادل: اقتصاد تحت الطلب دراسة في محوطة اقتصادي الضفة والقطاع عبر التبادل مع المجموعة الأوروبية ط1..القدس:مركز الزهراء للدراسات والأبحاث.1989.

<sup>2</sup> الكعبري، محمد وناصر العارضة: بيانات التجارة الخارجية قراءة نقدية.رام الله: رام الله: ماس كانون ثاني ص10.

<sup>3</sup> النقيب، فضل ونصر عيطياني: واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية.رام الله: ماس.2003.ص18.

الأسواق الفلسطينية أسيرة الأسواق الإسرائيلية، إذ أن 90% من المستوردات الفلسطينية تأتي من إسرائيل و 65%-85% من الصادرات الفلسطينية تذهب إلى إسرائيل<sup>1</sup>.

أما الحجم النسبي للاقتصاد الفلسطيني، مقارنة بالاقتصاد الإسرائيلي، يتضح أن هذه العلاقة غير متكافئة ولا تمت بصلة إلى موضوع الاعتماد المتبادل الذي ينشأ من علاقات تجارية متكافئة بين بلدين، وعلاوة على ذلك فإن الميزان التجاري يعاني عجزاً دائماً أي زيادة المستوردات عن الصادرات، حيث بلغ العجز في الميزان الفلسطيني لعام 2006 (2,392) مليار و 392 مليون دولار، حيث زاد العجز في الميزان التجاري 2.6% مقارنة مع 2005، وبلغ العجز في الميزان التجاري لعام 2007 (2,629.096) / 2 مليار و 629 مليون دولار<sup>2</sup>.

ومن هنا، نلاحظ أن الاقتصاد الفلسطيني تحكمه الظروف الاستثنائية الطارئة على مدى عقود طويلة، مما أدى إلى حدوث خلل في هيكل الاقتصاد الفلسطيني، وفي علاقاته الاقتصادية، وأدى ذلك إلى عدم تنمية اقتصادية حقيقية، ولم يتخلل هذه العقود سوى فترات زمنية محدودة أدت إلى إحداث تطور بسيط جداً على الاقتصاد دون إحداث تغييرات جذرية أو تطور في الهيكل الاقتصادي أو في القطاعات الإنتاجية، ومما ساعد أيضاً على زيادة التثوّه في الاقتصاد الفلسطيني، وتعميق حدة المشكلة الاقتصادية، ونقص موارده الاقتصادية، إضافة إلى القيود المشددة على استيراد المواد الخام اللازمة لتعزيز الإنتاج، وبالتالي، خفض القوة التنافسية للمنتجات المحلية، مما أدى إلى ضعف عمليات الإنتاج بمواصفات ربما ليست عالمية، الأمر الذي أدى إلى أن تكون فلسطين سوقاً استهلاكية، وبالتالي الاعتماد بشكل كبير على المستوردات من الخارج لتلبية احتياجات المجتمع من مواد و سلع، وعكس ذلك على الميزان التجاري نتيجة لكبر حجم المستوردات وضآلة الصادرات.

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008

<sup>2</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008

## المطلب الثالث: مراحل تطور المتاجرة في فلسطين وعلاقتها بالاستيراد غير المباشر خلال الفترة 1968-1987.

منذ الأشهر الأولى للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين قام الاحتلال برسم العلاقات التجارية للمناطق المحتلة بموجب الأوامر العسكرية الصادرة عنه، حيث وصل عدد الأوامر العسكرية الخاصة في الاقتصاد إلى نحو نصف مجموع الأوامر العسكرية<sup>1</sup>.

فقامت إسرائيل بإلحاق اقتصاديات المناطق المحتلة إليها، حيث صاغت العلاقات الاقتصادية بين المناطق المحتلة والأسواق الخارجية وفقاً لمصالح الاحتلال، ونتيجة لهذه السياسة أصبحت عمليات التبادل السلعي من استيراد وتصدير محصورة في الجانب الإسرائيلي المحتل، فهدف الاحتلال من هذه السياسة جعل السوق الفلسطيني امتداداً لسوق الاحتلال، فعمدت إلى إحكام سيطرتها على الأرض والإنسان والموارد جميعها، وسيطر على منافذ الدخل<sup>2</sup> والخروج للبضائع، فتوقفت العلاقات الاقتصادية التجارية بين قطاع غزة ومصر، سواء أكانت من ناحية الاستيراد أم التصدير، وعلى صعيد الضفة استمرت العلاقات مع الأردن وفقاً لأحكام التجارة الداخلية، ولكن تحت مظلة الاحتلال الإسرائيلي المسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني<sup>3</sup>.

## الفترة 1988-1994

في هذه الفترة طرأ وضع سياسي جديد، حيث انطلقت الانتفاضة الفلسطينية، وما نشأ عنها من مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وسياسة الاحتلال ضد الفلسطينيين من تقييد لحركة البضائع

---

<sup>1</sup> مرجع سبق ذكره: اقتصاد تحت الطلب دراسة في محوطة اقتصادي الضفة والقطاع عبر التبادل مع المجموعة الأوروبية.

<sup>2</sup> الجعفري، محمود و علي رضوان شعبان،: التجارة الخارجية السلعية للضفة والقطاع. رام الله: ماس.تشرين ثاني.1995.ص1.

<sup>3</sup> مسيف، جميل مسيف: التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية واقعها وآفاقها المستقبلية. رام الله: ماس.تموز2000.ص7.

والأشخاص، وفك الارتباط مع الأردن، بالإضافة إلى بدء عملية التسوية السياسية في مطلع التسعينيات<sup>1</sup>.

ونلاحظ هنا أن النشاط الاقتصادي الفلسطيني من عام 1967 وحتى مطلع التسعينيات سار في ظل ظروف شاذة استتبع أداءً اقتصادياً ضعيفاً وغياباً في التنمية الاقتصادية المتماسكة، فعمد الاحتلال إلى جعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً تابعاً وفي هذه الفترة كان اقتصاد الضفة منفصلاً عن اقتصاد غزة، فكان للجانب الإسرائيلي حصة الأسد في العلاقة مع اقتصاد غزة والضفة، وسار الإنتاج والتجارة الفلسطينية تحت الاحتلال في اتجاه منسجم مع اتجاهات الإنتاج والتصدير والاستهلاك في إسرائيل، وهذا لم يعكس بالضرورة الحاجات طويلة الأجل للاقتصاد الفلسطيني<sup>2</sup>.

### الفترة 1995-2005

أي الفترة التي تلت توقيع الحكم الذاتي الانتقالي الذي تم بموجبه تسليم السلطة الوطنية الفلسطينية لإدارة النشاط الاقتصادي، وتوقيع الاتفاقيات، المختلفة وبخاصة اتفاق باريس الاقتصادي في نيسان 1994، حيث أصبح اتفاق باريس الاقتصادي هو الإطار العام والمرجع للعلاقات التجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي<sup>3</sup>، وفي ظل هذه الفترة ازداد اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على العالم الخارجي بشكل عام، وعلى إسرائيل بشكل خاص، ولم يطرأ أي تطور إيجابي على الأداء العام لمؤشرات الاقتصاد الكلي في الأراضي الفلسطينية، فالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين مازالت شديدة الاختلال، وغير متكافئة، وتميل لمصلحة إسرائيل، وذلك بالرغم من الإدراك الكامل لوجود الكثير من القيود والعوائق التي تضمنها البرتوكول الاقتصادي، والذي يفترض أنه سعى لتصحيحها تدريجياً عبر توسيع الهوامش المتاحة للسلطة الوطنية الفلسطينية التي جاءت استمراراً لطبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية التي كانت سائدة بين المناطق

<sup>1</sup> الجعفري، محمود: التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية واقعها وآفاقها المستقبلية. رام الله: ماس. 2000. ص7.

<sup>2</sup> تقرير الأمم المتحدة، 1998. ص8

<sup>3</sup> مرجع سابق: التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية واقعها وآفاقها المستقبلية. ص12.

الفلسطينية المحتلة والجانب الإسرائيلي منذ 1967، كما أن الصلاحيات الممنوحة بموجب البرتوكول الاقتصادي للسلطة الوطنية لإدارة النشاط الاقتصادي في الضفة والقطاع مازالت محدودة، إضافة إلى الكثير من القيود والعوائق التجارية التي تضمنها البرتوكول، والتي لم تكن محددة رسمياً العام 1994، وبخاصة تلك المفروضة على التجارة الزراعية، كما أصبح برتوكول باريس الاقتصادي إطاراً ومرجعاً لعقد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين السلطة الوطنية والأقطار الأخرى وتنفيذها<sup>1</sup>.

فشجع الاقتصاد الفلسطيني على البقاء محصوراً في النشاطات ذات القيمة المنخفضة لصالح إسرائيل، مما حد من فرص النمو وجعل الاقتصاد الفلسطيني عرضة إلى حد كبير للمخاطر الكبيرة ولسرعة التأثير بالعوامل السياسية التي استطاعت بل عملت بالفعل على الحيلولة دون عقد الصفقات والمعاملات.

فالضفة الغربية وقطاع غزة يعتمدان بشكل كبير على البضائع المستوردة بنوعها البضائع الاستهلاكية، والبضائع المستخدمة كمدخلات للإنتاج، وقد وصل مجموع المستوردات إلى ما يقارب 80% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1998، وكانت إسرائيل دولة المنشأ للجزء الأكبر من هذه المستوردات بنسبة 57.5%، أما الجزء المتبقي من هذه المستوردات فكان نصفها من دول وقعت اتفاقيات تجارة حرة مع إسرائيل كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل أساسي، وكان الأداء التصديري الفلسطيني ضعيفاً، حيث وصل مجموع الصادرات إلى أقل من 20% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1998<sup>2</sup>، أما التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية فقد كان أحادي الجانب بشكل أكبر من المستوردات، حيث استقبل السوق الإسرائيلي 95% من هذه الصادرات، أما حصة العالم العربي من الصادرات فكانت حوالي 3% مع العلم أن معظم المستوردات الفلسطينية القادمة من الدول العربية تأتي من الأردن ومصر وأغلبها من إسرائيل

<sup>1</sup> الجعفري، محمود وآخرون: السياسات التجارية الفلسطينية والبدائل والخيارات المتاحة. رام الله: ماس. رام الله. حزيران 2002. ص14.

<sup>2</sup> النقيب، فضل: أوراق العمل وقائع المؤتمر السنوي، الاقتصاد الفلسطيني أربعين عام على الاحتلال. رام الله: ماس. 2007. ص49.

بنسبة 69% وبقيّة العالم بنسبة 29%، أما في عام 2006 فقد بلغ إجمالي المستوردات السلعية 2835 مليون دولار حيث شكّلت المستوردات من غير إسرائيل ما نسبته 26%، والمستوردات من إسرائيل 74% أي أن المستوردات سجلت ارتفاعاً عن عام 2005، أما بالنسبة للمجموعات الدولية فقد ارتفعت المستوردات من أوروبا بنسبة 18% والدول الآسيوية 9% مقارنة مع عام 2005.<sup>1</sup>

من هنا نلاحظ أن الاقتصاد الفلسطيني ارتبط بالاقتصاد الإسرائيلي، وأن العلاقة بينها هي علاقة تحكمها المعايير الاستعمارية والقواعد والاعتبارات التي يضعها الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني، ليضمن التبعية التامة له، وعدم تحقيق توازن في النواحي الاقتصادية و التنمية الأخرى.

كما ضمن الاحتلال أن تكون الأسواق الفلسطينية تصريفاً للبضائع الإسرائيلية، دون السماح للفلسطينيين بتصريف بضائعهم في الأسواق الإسرائيلية، بل وضعت العراقيل وقيدت حركة البضائع والأشخاص.

---

<sup>1</sup> النقيب، فضل: اوراق العمل وقائع المؤتمر السنوي للاقتصاد الفلسطيني أربعين عام على الاحتلال . فلسطين: 2007. ص50.

## المبحث الثاني: التوزيع السلعي والجغرافي للمستوردات الفلسطينية

المطلب الأول: التوزيع السلعي للمستوردات الفلسطينية من الفترة 1996-2007<sup>1</sup>

جدول رقم (7-أ): المستوردات السلعية من إسرائيل من الفترة 1996-2000/ القيمة بالمليون دولار

المستوردات السلعية	1996	1997	1998	1999	2000
مواد غذائية مشروبات	309.480	361.038	325.462	382.453	306.281
التبغ ومصنوعات التبغ.	87.788	53.609	74.132	64.827	70.664
زيوت ودهون	38.162	42.137	42.505	48.439	43.937
وقود سلع	383.865	376.613	407.024	386.878	452.932
معادن	81.761	73.742	70.950	213.880	79.582
مواد كيميائية	27.018	38.887	41.349	37.739	32.503
مواد خام غير مصنعه	84.819	101.659	28.929	62.731	46.464
سلع مصنعه	578.694	650.325	644.649	454.884	536.157
معدات ومكائن وأجهزه	151.602	154.368	198.665	201.816	170.851
المجموع	1743.190	1,852.379	1,833.665	1,853.648	1,739.370

نلاحظ من الجدول رقم (7) أن المستوردات السلعية الفلسطينية من إسرائيل بلغت في عام 1996، حوالي 1,743.19/ مليار و743 مليون دولار، أما من الفترة 1997-1999، أخذت في

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيانات غير منشورة

الارتفاع عما كانت عليه في 1996، ويعزى السبب في ذلك إلى الارتفاع في استيراد كل من المواد الغذائية والمشروبات، كذلك ارتفاع في استيراد الوقود والسلع المصنعة.

**جدول رقم (8): المستوردات السلعية من إسرائيل من الفترة 2001-2005 القيمة مليون دولار<sup>1</sup>**

2005	2004	2003	2002	2001	المستوردات السلعية
294.373	295.207	237.206	214.785	331.302	مواد غذائية ومشروبات
70.480	73.110	64.794	52.785	68.596	التبغ ومصنوعات التبغ
40.084	39.513	35.472	31.269	31.269	زيوت ودهون
714.772	657.405	423.848	360.092	360.092	وقود سلع مصنعه
63.981	136.196	103.216	94.797	50.575	معادن
31.316	68.320	26.890	24.558	27.488	مواد كيميائية
56.146	55.739	47.667	33.368	44.864	مواد خام غير مصنعه
484.104	289.330	274.694	214.300	321.609	مواد أخرى مصنعة
117.622	120.295	95.849	79.678	103.060	معدات ومكائن وأجهزة
1872.880	1735.116	1309.635	1105.633	1338.855	المجموع

ونلاحظ من الجدول رقم (8) أن الاستيراد خلال الفترة من عام 2001-2003 أخذ في الانخفاض حتى وصل إلى حوالي 1,338.855 مليار و338 مليون دولار في عام 2001 و1,105.633 مليار و105 مليون دولار في عام 2002 و1,309.635 مليار و309 مليون دولار في عام 2003 ويعزى سبب الانخفاض إلى الانتفاضة الفلسطينية والحصار الاقتصادي على الضفة والقطاع، ثم أخذ الاستيراد في الازدياد خلال الفترة 2004 حتى 2005.

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيانات 2008 غير منشورة

## الأهمية النسبية للسلع المستوردة من إسرائيل

جدول رقم (9): الأهمية النسبية للمستوردات الإسرائيلية من المجموع العام للمستوردات من إسرائيل (1996-2000)

المستوردات السلعية	1996	1997	1998	1999	2000
مواد غذائية مشروبات	17.75%	19.49%	17.75%	20.63%	17.61%
التبغ ومصنوعات التبغ	5.04%	2.89%	4.04%	3.50%	4.06%
زوت ودهون	2.19%	2.27%	2.32%	2.61%	2.53%
وقود سلع مصنعة	22.02%	20.33%	22.20%	20.87%	26.04%
معادن	4.69%	3.98%	3.87%	11.54%	4.58%
مواد كيميائية	1.55%	2.10%	2.25%	2.04%	1.87%
مواد خام غير مصنعة	4.87%	5.49%	1.58%	3.38%	2.67%
مواد أخرى مصنعة	33.20%	35.11%	35.16%	24.54%	30.82%
معدات ومكائن وأجهزة	8.70%	8.33%	10.83%	10.89%	9.82%
المجموع	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%

نلاحظ من الجدولين رقم (9-10) أن نسبة البضائع المستوردة من إسرائيل في عام 1996 كانت منخفضة ثم أخذت في الازدياد في 1999 ثم في عام 2000، انخفضت وذلك بسبب بداية الانتفاضة والاعلاقات في عام 2000 حيث 1,739.370 /مليار و739 مليون دولار ، وإذا نظرنا إلى التوزيع السلعي نجد أن السلع المصنعة حققت أكبر قيمة من المستوردات تليها المواد الغذائية ثم الوقود وهنا نلاحظ مدى كون السوق الفلسطيني سوقاً مستهلكاً.

جدول رقم (10): الأهمية النسبية للمستوردات السلعية من الإسرائيلية من المجموع العام

المستوردات السلعية	2001	2002	2003	2004	2005
مواد غذائية مشروبات	24.75%	19.43%	18.11%	17.01%	15.72%
التبغ ومصنوعات التبغ	5.12%	4.77%	4.95%	4.21%	3.76%
زوت ودهون	2.34%	2.83%	2.71%	2.28%	2.14%
وقود سلع مصنعه	26.90%	32.57%	32.36%	37.89%	38.16%
معادن	3.78%	8.57%	7.88%	7.85%	3.42%
مواد كيميائية	2.05%	2.22%	2.05%	3.94%	1.67%
مواد خام غير مصنعة	3.35%	3.02%	3.64%	3.21%	3.00%
سلع ومواد أخرى مصنعة	24.02%	19.38%	20.97%	16.67%	25.85%
معدات و مكائن وأجهزة	7.70%	7.21%	7.32%	6.93%	6.28%
المجموع	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%

شكلت المستوردات من الأغذية والحيوانات والوقود والسلع المصنوعة والمصنفة أكثر من 75% من مجمل المستوردات السلعية الفلسطينية من إسرائيل خلال العامين 2001- كما تراجع الاستيراد من المواد الكيميائية من إسرائيل بنسبة 15.7% خلال هاتين السنتين، وخلال الفترة 2003-2005 أخذت المستوردات السلعية من إسرائيل في الارتفاع حتى عام 2005 .

## المطلب الثاني: الأهمية النسبية للمستوردات والصادرات مع إسرائيل ومدى ارتباطها بالمستوردات غير المباشرة.

عاش الاقتصاد الفلسطيني على مدى عقود عدة ظروفًا استثنائية صعبة خلقت اختلالاً وتشويهاً لهيكل الاقتصاد، وحال ذلك دون إحداث تنمية اقتصادية حقيقية وإن شهد الاقتصاد تطوراً جزئياً في بعض الأحيان، فإن ذلك لم يقترن بتطور هيكلي في القطاعات الإنتاجية المختلفة. وعلى ضوء النقص الحاد في الموارد الاقتصادية لفلسطين، الأمر الذي يعمق حدة المشكلة الاقتصادية، وإضافة إلى القيود المفروضة بأشكال كثيرة على استيراد المواد الخام، والتي تقلل من فرص تنويع وتعزيز الإنتاج، وبالتالي خفض القوة التنافسية للمنتجات المحلية، وعلى خلفية ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية فقد نشأت في ظل هذا الوضع سوق استهلاكية، وارتكزت بشكل رئيسي في تلبية الاحتياجات الأساسية على المستوردات من الخارج، مما زاد من اتساع الهوة بين الصادرات والمستوردات، وبسبب محدودية السوق الفلسطيني والعراقيل والمعوقات التي وضعها الجانب الإسرائيلي، فإن تعزيز الصادرات والتوجه نحو السوق الخارجي لتصريف المنتجات المحلية، وخفض العجز في الميزان التجاري، كان التحدي الرئيسي للسلطة الوطنية الفلسطينية في الإطار العام لرسم معالم اقتصاد قوي وسليم.

من جهة أخرى فقد ارتبط أداء الاقتصاد التجاري الفلسطيني بالتطورات السياسية، حيث شهد تحسناً ملحوظاً في عام 1994، وهي الفترة التي شهدت استقراراً نسبياً نتيجة توقيع الاتفاقيات السياسية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ثم عاد ليتراجع هذا الأداء في عام 1996 ثم بدا عليه التحسن في السنوات الثلاث ما قبل انتفاضة الأقصى، ثم انخفض إلى أدنى مستوياته خلال السنوات الأخيرة.

تظهر أهمية التجارة الخارجية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط نسبة التجارة الخارجية السلعية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الفترة 1992 - 2001 حوالي 69.3% وتعتبر مرتفعة مقارنة مع بعض الدول (الأردن 50%، مصر 20%، إسرائيل

25%، اليابان 10%، الولايات المتحدة الأمريكية 7%<sup>1</sup> وهذا يعتبر مؤشر سلبي ويبن مدى ضعف الناتج المحلي في فلسطين لتلبية الطلب المحلي بالمقابل يبين اعتماد اقتصاد فلسطين على الاستيراد من إسرائيل.

كما أن معامل الارتباط بين حجم التجارة الخارجية والناتج الإجمالي زاد عن 95%، وكما ارتفعت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي تزداد آثار الاتجاهات غير الملائمة في التجارة الدولية على عمليات التنمية، مما يعرض الاقتصاد الفلسطيني للانكشاف المستمر ويبقى عرضة للصدمات الخارجية<sup>2</sup>. والمعروف أن نسبة التجارة الخارجية مع إسرائيل وصلت إلى 77% من حجم التجارة الخارجية الفلسطينية لعام 2003، تليها دول الاتحاد الأوروبي، ثم الأردن، ثم باقي الدول العربية، ثم دول المجموعة الأمريكية والدول الآسيوية غير العربية ويظهر ضآلة حجم التبادل التجاري مع مصر بشكل كبير جداً لا يتناسب مع طبيعة البعد الجغرافي والعربي والاتفاقيات المبرمة مع مصر بهذا الخصوص إضافة لباقي الدول العربية<sup>3</sup>.

ونلاحظ هنا تدني حجم التبادل السلعي بين مدن الضفة الغربية، وقطاع غزة لحساب السوق الإسرائيلي، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف النقل والشحن، أو الحواجز الأمنية التي تفرضها إسرائيل على النقل أو ضعف سياسات التشجيع والترويج بين الضفة الغربية وقطاع .

---

<sup>1</sup> عبد الرازق، عمر وآخرون: تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني. رام الله: ماس. ص114.

<sup>2</sup> الجعفري محمود: التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية واقعها وآفاقها المستقبلية رام الله: ماس. 2000. ص13.

<sup>3</sup> مسيف، مسيف وآخرون: التجارة الفلسطينية المصرية واقعها وآفاقها المستقبلية. رام الله: ماس. 2000. ص14.

المطلب الثالث: التوزيع السلعي للصادرات السلعية الفلسطينية من الفترة 1996-2007<sup>1</sup> للعالم

جدول رقم (11): الصادرات السلعية إلى العالم بما فيها إسرائيل من الفترة 1996-2000 القيمة مليون دولار أمريكي

الصادرات السلعية	1996	1997	1998	1999	2000
مواد غذائية مشروبات	48.715	57.674	62.486	61.124	84.705
التبغ ومصنوعات التبغ.	15.400	19.639	25.561	14.567	13.573
زيوت ودهون حيوانيه	14.692	13.523	6.073	10.954	6.840
وقود	8.276	6.175	7.043	4.952	3.671
معادن	12.224	20.068	17.857	11.303	11.777
مواد كيمياوية	2.708	0.305	0.220	14.164	0.388
مواد خام غير مصنعه	21.669	12.737	18.674	10.325	19.446
أثاث والبسه ومصنوعات جلديه	-	-	-	-	-
مواد أخرى مصنعه	202.936	225.305	231.671	226.994	235.188
معدات و مكائن وأجهزة	12.848	24.997	25.261	17.764	25.270
المجموع	339.467	380.423	394.846	372.148	400.857

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيانات غير منشورة

التوزيع السلمي للصادرات السلعية الفلسطينية إلى العالم (بما فيها إسرائيل) من الفترة  
2001-2005<sup>1</sup> للعالم

جدول رقم (12): الصادرات السلعية الفلسطينية إلى العالم من الفترة 2001-2005 القيمة مليون  
دولار أمريكي

2005	2004	2003	2002	2001	الصادرات السلعية
36.265	36.042	34.326	27.141	34.199	مواد غذائية مشروبات
14.322	17.219	12.980	13.657	13.478	التبغ ومصنوعات التبغ.
6.102	6.107	5.345	10.947	7.135	زيوت ودهون حيوانية
12.220	10.492	3.871	2.481	2.161	وقود
9.673	9.838	7.092	2.309	3.161	معادن
0.198	0.149	0.193	0.661	0.468	مواد كيميائية
23.864	26.975	19.560	13.644	17.881	مواد خام غير مصنعة
-				-	أثاث والبسه ومصنوعات جلديه
213.195	193.449	180.523	157.757	199.239	مواد أخرى مصنعة
19.604	12.415	15.789	12.270	12.627	معدات ومكائن وأجهزة
335.443	312.687	279.678	240.867	290.349	المجموع

نلاحظ من الجدول رقم (12) أن الصادرات السلعية خلال الفترة 1996 - 2000 نمت بمعدل  
2.2% سنوياً في الضفة الغربية، وبمعدل 1.6% في قطاع غزة<sup>2</sup>، وزادت قيمة الصادرات  
السلعية من 321/ مليون دولار عام 1992 إلى 615 مليون دولار عام 1999، أي زادت بنسبة

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيانات غير منشورة

<sup>2</sup> المراقب الاقتصادي، فلسطين، عدد رقم ( 8 )/2008. ص82.

92% خلال الفترة 1992-1999، أي بمعدل 11% سنوياً، إلا أن الصادرات السلعية انخفضت خلال الفترة 1999 - 2003 بنسبة 30%.

وظلت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي متدنية، حيث لم تتجاوز في المتوسط خلال نفس الفترة 13.3%، بعد ما كانت تزيد على 25% خلال السبعينيات والثمانينيات، وتعكس هذه العلاقة ضعف الترابط بين الصادرات السلعية والناتج المحلي، أما على صعيد صادرات الخدمات فتركزت في خدمات الشحن والنقل، حيث انخفضت من حوالي 225 مليون دولار في عام 1999 إلى حوالي 153 مليون دولار عام 2003<sup>1</sup>.

هذا، وقد كانت نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للصادرات ضعيفة، حيث بلغت نسبتها 1% من مجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في فلسطين لعام 2003<sup>2</sup>.

لعل أهم ما يميز المتاجرة الخارجية الفلسطينية هو اعتمادها على إسرائيل كشريك رئيس فقد بلغ العجز في الميزان التجاري في كما هو مبين في الجدول رقم (13) وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري السلعي لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب السنة القيمة بالمليون دولار أمريكي<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي. التاسع. فلسطين. تموز. 2004. ص50.

<sup>2</sup> سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي. التاسع. فلسطين. 2004. ص116.

<sup>3</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

جدول رقم (13): صافي الميزان التجاري / القيمة بالمليون دولار أمريكي<sup>1</sup>

السنة	صافي الميزان التجاري
1995	-1264.014
1996	-1676.589
1997	-1856.138
1998	-1980.256
1999	--1264.014
2000	-1981.950
2001	-1743.298
2002	-1274.741
2003	-1520.588
2004	-2060.561
2005	-2331.329
2006	-2392.017
2007	-2629.096

نلاحظ من الجدول رقم (13) أن العجز في الميزان التجاري يبلغ في عام 1995-1,264.014 مليار و264 مليون دولار، ثم اخذ في الارتفاع خلال العوام التالية ليصل إلى أعلى مستوى له في عام 1999 حيث وصل إلى 1,264.014/ مليار و264 مليون دولار دولار، أما خلال الفترة من عام 2000-2003 اخذ بالانخفاض وذلك بسبب الانتفاضة والحصار المفروض على الضفة والقطاع، أما الفترة من 2004-2007 اخذ العجز في الارتفاع ليصل في أعلى قيمة له وهي 2,629.096 /2 مليار و629 مليون دولار

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منشورات 2008

### المبحث الثالث: الخصائص العامة للتجارة الفلسطينية

شكلت المستوردات من الأغذية والحيوانات والوقود والسلع المصنوعة والمصنفة أكثر من 75% من مجمل المستوردات السلعية الفلسطينية من إسرائيل خلال العامين 2001-2002 وقد انخفضت المستوردات السلعية من إسرائيل من 1351 مليون دولار عام 2001 إلى حوالي 1117 مليون دولار عام 2002 أي بنسبة (17.3%)، وذلك وفقاً للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني، وعُزى هذا التراجع إلى الانخفاض في المستوردات من الأغذية والحيوانات والسلع المصنفة بنسبة 20.6% و24.7% خلال تلك الفترة على التوالي. كما تراجع الاستيراد من المواد الكيماوية من إسرائيل بنسبة 15.7% خلال هاتين السنتين، وخلال الفترة 2003-2005 أخذت المستوردات السلعية من إسرائيل في الارتفاع حتى وصلت عام 2005 إلى حوالي 1,872.880 / مليون دولار ر.

أما المستوردات من الوقود ومصادر الطاقة الأخرى فإن مصدرها ما زال مرتبطاً بإسرائيل، علماً بأن بروتوكول باريس الاقتصادي سمح للسلطة الوطنية الفلسطينية باستيراد الوقود من الأردن، شرط أن لا تقل أسعار الوقود في المناطق الفلسطينية بأكثر من 15% عن الأسعار السائدة في إسرائيل، وذلك حتى لا تتم إعادة تصدير البترول ومشتقاته إلى إسرائيل، مما جعل أسعار البترول ومشتقاته في الضفة والقطاع أعلى نسبياً من السائد في إسرائيل، مما دفع بالفلسطينيين للحصول على الغاز والوقود من محطات الوقود الإسرائيلية، حيث بلغت قيمة إجمالي المستوردات السلعية 3,020 مليون دولار أمريكي، شكلت المستوردات المباشرة منها. من غير إسرائيل (ما نسبته 26% والمستوردات من إسرائيل 74%)، وسجلت المستوردات ارتفاعاً بنسبة 9% مقارنة مع عام 2006، وتشير النتائج الأولية إلى زيادة المستوردات من مشتقات البترول والطاقة الكهربائية بنسبة 19%، والمواد الكيماوية والأدوية بنسبة 15% مقارنة مع عام 2006، بينما تراجعت المستوردات من الكمائن ومعدات النقل بنسبة 9% مقارنة مع نفس العام. أما بالنسبة للمجموعات الدولية، فتشير النتائج إلى ارتفاع المستوردات من الدول العربية

بنسبة 36 %، والدول الأجنبية بنسبة 17 % مقارنة مع عام 2006<sup>1</sup>، وانخفاضها من دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 2 % والدول الآسيوية بنسبة 4 % مقارنة مع نفس العام، بلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية 392 مليون دولار أمريكي خلال عام 2007، وقد سجلت الصادرات ارتفاعاً بنسبة 7 % لعام 2007

مقارنة مع عام 2006، وتشير النتائج إلى ارتفاع الصادرات من المصنوعات الجاهزة بنسبة 19% وانخفاض الصادرات من المواد الغذائية والمواد الخام بنسبة 10 % مقارنة مع عام 2006، 42% إلى الدول الأوروبية والأمريكية، أما بالنسبة للمجموعات الدولية، فقد سجلت الصادرات زيادة بنسبة 78 % على التوالي، وانخفاضاً بنسبة 10% إلى الدول العربية الآسيوية مقارنة مع عام 2006، بلغ حجم التبادل التجاري السلعي 3,412 مليون دولار أمريكي، وقد سجل ارتفاعاً بنسبة 9 % مقارنة مع عام 2006، فيما بلغ العجز في الميزان التجاري السلعي 2,629 مليون دولار وقد سجل ارتفاعاً أيضاً بنسبة 10 % مقارنة مع عام 2006

### المطلب الأول: مقاييس التجارة الخارجية

أولاً: التجارة الخارجية الفلسطينية ودرجة الانكشاف

يتم بيان الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد القومي من خلال درجة الانكشاف، والتي يتم احتسابها وفق المعادلة التالية بهدف تحديد درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج.

ومؤشر التبعية<sup>2</sup>:

درجة الانكشاف = مجمل التجارة الخارجية (مجموع الصادرات + مجموع المستوردات) / الناتج المحلي الإجمالي \* 100%<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيانات 2009

<sup>2</sup> عبد الرحمن، إسماعيل و حربي موسى عريقات: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد. ط1. الأردن: 1999. ص240

<sup>3</sup> حربي، محمد عريقات: مبادئ الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي - التجارة الخارجية. 1997. ص290

ثانيا- الميزان التجاري ، هو الفرق بين مجمل الصادرات ومجمل المستوردات.

ثالثا- معدلات التبادل أي العلاقة النسبية بين مستوردات وصادرات الدولة  
(الرقم القياسي للصادرات /الرقم القياسي للمستوردات ) \* 100.

رابعا - هيكل الصادرات أي التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات، حيث يعكس هذا المؤشر طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي .

خامسا - هيكل المستوردات ويبين هذا المؤشر طبيعة وتطور الاقتصاد القومي ومدى تبعيته للخارج 1.

#### تجارة الخدمات الفلسطينية مع إسرائيل:

يمثل حجم تبادل الخدمات(صادرات العمل) بين الضفة الغربية وإسرائيل أكثر من 85% ، من حجم الخدمات الكلي، والتي تشمل تجارة الخدمات، خدمات الشحن والنقل والسفر والاتصالات خدمات البناء، التأمين، الخدمات الترفيهية الثقافية والخدمات الحكومية، وباستثناء حجم وقيمة صادرات العمل الفلسطينية إلى إسرائيل، فإن تجارة الخدمات الفلسطينية الأخرى لا تشكل أكثر من 10% من حجم التجارة (السلعية والخدمية) الفلسطينية .

---

<sup>1</sup>مرجع سابق. مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد . ط1. الأردن: 1999. ص273.

**جدول رقم (14): إجمالي قيم الصادرات الخدمية الفلسطينية إلى إسرائيل حسب البنود الرئيسية للخدمات خلال الفترة 2000-<sup>1</sup> 2006 (القيمة مليون دولار)**

البنود الرئيسية للصادرات الخدمية							
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
5.974	3.474	3.133	2.596	1.958	4.471	6.387	خدمات النقل
0.407	1.488	0.560	0.496	1.510	0.366	1.810	خدمات السياحة والسفر
28.494	23.552	9.811	3.775	1.070	0.679	1.200	خدمات اتصالات
19.167	38.766	18.244	13.761	14.976	23.991	45.952	خدمات التشييد
0.48	.006	.002	-	-	-	.029	خدمات التأمين
.015	.004	-	.004	-	-	.032	الخدمات المالية
0.533	0.458	.360	1.118	.953	.719	.629	خدمات الحاسب الآلي والمعلومات
0.036	0.025	0.027	0.045	0.001	-	0.008	خدمات رسوم الامتياز والترخيص
75.703	59.404	59.109	49.989	45.743	57.981	76.048	خدمات الأعمال الأخرى
0.972	0.566	1.331	1.340	0.111	1.302	1.333	خدمات ثقافية وترفيهية
		-	-	-	-	0.085	الخدمات الحكومية
131.349	127.742	92.576	73.124	66.321	89.510	133.511	المجموع

<sup>1</sup> منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2008

**جدول رقم (14): إجمالي قيم المستوردات الخدمية الفلسطينية مع إسرائيل حسب البنود الرئيسية للخدمات خلال الفترة 2000-<sup>1</sup> 2006 (القيمة مليون دولار)**

البنود الرئيسية للمستوردات الخدمية							
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
16.939	18.787	19.007	17.749	15.614	20.200	13.830	خدمات النقل
0.106	0.197	0.175	0.085	0.021	0.169	0.695	خدمات السياحة والسفر
69.165	60.311	40.966	16.269	0.194	20.176	35.969	خدمات الاتصالات
2.681	2.878	1.651	0.858	13.710	0.764	2.827	خدمات التشييد
0.060	0.008	0.043	0.017	1.052	.003	0.353	خدمات التأمين
0.399	0.497	0.348	0.137	0.002	0.329	0.485	الخدمات المالية
0.907	1.908	0.746	1.359	0.103	3.289	0.674	خدمات الحاسب الآلي والمعلومات
1.526	2.734	1.871	0.312	2.091	0.061	0.067	خدمات رسوم الامتياز والترخيص
28.692	28.800	29.097	24.745	1.688	21.239	27.982	خدمات الأعمال الأخرى
2.758	3.058	0.125	0.056	14.531	0.038	0.353	خدمات ثقافية وترفيهية
-	-	-	-	-	-	0	الخدمات الحكومية
<b>123.234</b>	<b>119.179</b>	<b>94.029</b>	<b>61.587</b>	<b>49.006</b>	<b>66.268</b>	<b>83.234</b>	<b>المجموع</b>

<sup>1</sup> منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2008

نلاحظ من خلال جدول المستوردات الخدمية السابق أنه في عام 2000 وحتى 2003 تذبذبت قيمة المستوردات حيث بلغت أدنى قيمة لها في عام 2002 وذلك بسبب الانتفاضة والحصار الغاشم على فلسطين من قبل الاحتلال.

وأما من عام 2004-2006 أخذت المستوردات الخدمية في الارتفاع حيث بلغت في 2004 لتصل إلى 94.029 /مليون دولار، وفي عام 2005 بلغت 179.119 مليون دولار، وبلغت أعلى نسبة في عام 2006 حيث سجلت 234.123 مليون دولار

### المطلب الثاني: الخصائص والأداء للتجارة الخارجية بين فلسطين وإسرائيل.

لعل أهم ما يميز التجارة الخارجية الفلسطينية، هو اعتمادها على مدى أكثر من ثلاثة عقود على إسرائيل كشريك رئيسي، ولم تسهم الاتفاقات الاقتصادية بين الطرفين في تغيير هذا الواقع، بل زاد الاعتماد على إسرائيل، وتوسع العجز التجاري لصالح إسرائيل، حيث بلغ في العام 1995 نحو 1096 مليون دولار، وارتفع إلى 1450 مليون دولار في العام 1998، كما تشير التقديرات إلى بلوغ هذا العجز في العام 2000 حوالي 1506 مليون دولار، وإن كانت قد تراجعت كل من عمليتي الاستيراد والتصدير خلال العامين 2001 و2002 بشكل حاد، حيث انخفض الاستيراد بنسبة 56%، 23% على التوالي على خلفية الانتفاضة الفلسطينية<sup>1</sup>.

من جهة أخرى فقد ارتبط الأداء الاقتصادي والتجاري الفلسطيني بشكل قوي بالتطورات السياسية، حيث شهد هذا الأداء تحسناً ملحوظاً في العام 1994، وهي الفترة التي شهدت استقراراً نسبياً نتيجة توقيع الاتفاقات السياسية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ثم عاد ليتراجع هذا الأداء في العام 1996، بسبب المواجهات التي وقعت بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي آنذاك، في حين أدى الاستقرار في السنوات اللاحقة لتحسن وتطور الأداء الاقتصادي إلى أن وصل إلى أدنى مستوياته خلال

<sup>1</sup> الجعفري، محمود: التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية. مجلة مركز التخطيط الفلسطيني. 2/ ديسمبر. 2001.

الأعوام الثلاثة الأخيرة، بسبب الانتفاضة القائمة والإغلاق والاجتياحات المتكررة للأراضي الفلسطينية.

ويعتبر الانفتاح على الخارج إلى جانب النسبة العالية للمستوردات إلى الصادرات، والعجز التجاري المزمّن من أهم خصائص التجارة الخارجية الفلسطينية، فقد انخفضت نسبة الصادرات في العام 2000 لتصل إلى 8.6% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 51.4% للعام نفسه، مع العلم بأن المعدل العالمي لنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي بلغت على سبيل المثال في العام 1999 حوالي 40%، فيما بلغت نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي على المستوى العالمي 45% خلال عقد التسعينيات، ويعني ذلك تضخم العجز التجاري العام، حيث بلغ في العام 1996 حوالي 1,677.589 مليار و667 مليون دولار، وارتفع ليصل إلى 1,981.950 مليار و981 مليون دولار في العام 2000.

**جدول رقم (15): المستوردات الفلسطينية من دول العالم من الفترة (1996-2000) القيمة  
مليون دولار أمريكي<sup>1</sup>**

2000	1999	1998	1997	1996	المجموعات الدولية
25.734	60.886	689.57	25.563	7.398	الدول العربية الآسيوية
1,958.322	2,285.629	1,983.903	1,947.951	1,796.088	الدول الآسيوية
13.934	20.185	27.722	30.583	19.172	الدول العربية في أفريقيا
2.243	5.351	4.438	3.720	1.776	الدول الإفريقية الأخرى
58.127	90.409	33.982	24.577	25.450	دول أمريكا الشمالية
2.392	2.703	0.882	0.850	0.707	دول أمريكا الوسطى
0.052	1.062	0	0	0.015	دول البحر الكاريبي
6.396	5.694	4.556	3.867	2.703	دول أمريكا الجنوبية
263,605	484,644	226,217	178,903	148,625	دول الاتحاد الأوروبي
8,561	11,799	14,214	7,645	5,592	دول التجارة الحرة
26.570	29.541	12.113	10.046	6.534	دول أوروبا الشرقية
16.001	7.462	9.073	4.840	2.218	الدول الاقياوسية
0.871	1.862	0.0314	0.014	0	متفرقات
2,382.807	3,007.227	2,375.102	2,238.560	2,016.279	المجموع

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منشورات 2008

**جدول رقم (15): المستوردات الفلسطينية من دول العالم من الفترة (2001-2005) مليون دولار<sup>1</sup>**

2005	2004	2003	2002	2001	المجموعات الدولية
36.400	34.801	26.643	21.639	23.779	الدول العربية الآسيوية
2,249.500	2,005.967	1,514.979	1,274.234	1,534.842	الدول الآسيوية
32.601	30.299	19.078	9.436	13.002	الدول العربية في أفريقيا
4.779	4.125	4.522	2.257	4.793	الدول الإفريقية الأخرى
33.313	40.759	31.591	0.648	41.022	دول أمريكا الشمالية
2.378	1.355	2.085	1.189	1.759	دول أمريكا الوسطى
0.072	0.055	0.020	0.072	0.233	دول البحر الكاريبي
15.385	13.774	9.215	6.289	9.228	دول أمريكا الجنوبية
240.495	205.141	154.564	161.151	358.829	دول الاتحاد الأوروبي
16.016	9.244	7.273	5.227	5.767	دول التجارة الحرة
26.672	17.619	19.931	23.089	26.976	دول أوروبا الشرقية
8.092	9.626	10.049	9.748	13.292	الدول الاقباوسية
1.069		0.317	0.629	0.126	متفرقات
2,666.772	2,372.765	1,800.268	1,515.608	2,033.647	المجموع

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منشورات 2008

### المطلب الثالث: المعوقات التجارية التي تواجه الاستيراد والتصدير المباشر في فلسطين

تواجه التجار الفلسطينيين عوائق وقيود في عمليات الاستيراد والتصدير، أدت بالتجار إلى التوجه نحو الاستيراد غير المباشر نذكر منها ما يأتي:

#### أولاً: القيود والعوائق التجارية

حدد بروتوكول باريس الاقتصادي النظام الجمركي الفلسطيني حسب مفهوم المادة (111) ضمان سياسة جمركية، والذي شكل استمراراً للنظام الجمركي الإسرائيلي الذي كان سائداً قبل اتفاقيات المرحلة الانتقالية، استثناءات محدودة وهو حرية السلطة في فرض رسوم جمركية على القوائم السلعية من مصر والأردن في إطار القوائم (A1,A2,B)، حيث يتم تحديد الكميات والأنواع التي يمكن استيرادها ضمن القوائم المحددة، وفقاً لتقديرات اللجنة المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية في إطار الكمية المبنية على احتياجات السوق الفلسطينية<sup>1</sup>.

ونلاحظ هنا أن البروتوكول منح السلطة هامشاً محدوداً لتنمية التجارة التبادلية مع هذه الدول، وذلك لأن الأهمية النسبية للمستوردات من هذه الدول صغيرة جداً، لأنه تم تحديدها ضمن القوائم A1,A2,B أي أنه حدد السلع هنا، كذلك جعل تقدير الكمية تابعاً لقرار اللجنة المشتركة بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني .

#### ثانياً: في مجال النقل

نظام القوافل: على الشاحنات الفلسطينية التي ترغب في دخول إسرائيل من الضفة أو غزة الحصول على تصاريح خاصة، والتي يندر منحها للتجار بالإضافة إلى أن شاحنات قطاع غزة يجب أن تخرج بنظام قوافل وبحراسة إسرائيلية إلى أن تصل ميناء الشحن. الأمر الذي يحد من

---

1 العارضة، ناصر وآخرون: السياسات التجارية الفلسطينية والبدائل والخيارات المتاحة . رام الله: ماس. حزيران. 2002.

العملية التجارية بسبب قلة التصاريح الممنوحة كذلك على الشاحنات الفلسطينية إتباع نظام التحميل والتنزيل للبضائع على المعبر لدواعي الأمانة الإسرائيلية، الأمر الذي يتطلب الانتظار لساعات طويلة تحت الشمس والذي بدوره يؤدي إلى إتلاف البضائع وخاصة المنتجات الزراعية بالإضافة إلى التكاليف الباهظة التي يتكبدها التاجر الفلسطيني.

ويمنع على التجار الفلسطينيين استخدام طائرات المسافرين للشحن، كما هو الحال لدى التاجر الإسرائيلي حيث إن طائرات المسافرين أرخص، وتساfer في كل الاتجاهات على عكس طائرات الشحن، الأمر الذي يضيف أعباء مالية جديدة على التاجر الفلسطيني، وهذا خرق لما جاء في اتفاق باريس في بند المعاملة بالمثل.

### ثالثا: الفحص الأمني

تعمل السياسة الإسرائيلية المتبعة على تشديد الإجراءات المتبعة على المعابر بحجة الأمن، الأمر الذي أدى إلى تلف البضائع ورفع التكلفة. ومن هذه الإجراءات استخدام آلات حادة تعمل على إتلاف المنتجات وبخاصة الزراعية منها، حيث يعتمد إتلاف الأغلفة الذي بدوره يؤدي إلى إتلاف البضاعة، علاوة على ذلك فإن البضائع المصدرة من قطاع غزة تخضع للفحص مرتين الأولى عند معبر كارني والثانية عند معبر الشحن.

### رابعا: التخليص

▪ الجمارك الإسرائيلية لا تعترف بالاتفاقية الأوروبية الفلسطينية، والتي تعفي فيها المستوردات الفلسطينية من الجمارك، لذلك على التاجر الفلسطيني إما أن يحضر بضاعته بموجب الاتفاق الإسرائيلي-الأوروبي، وهذا سيؤخر الاستيراد أو يدفع كل ما يستحق عليه للجمارك الإسرائيلية<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> منشورات وزارة الاقتصاد

<http://www.met.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabindex=1&tabid=10&lng=2#finish>

- على التاجر الفلسطيني أن يوقع في جميع المعابر على تعهد بأن بضائعه فقط ستباع في مناطق السلطة، ومثل هذا التعهد لا يوقعه التاجر الإسرائيلي، وهذا خرق واضح لما جاء في بروتوكول باريس بحرية تنقل البضائع بين الضفة وإسرائيل وبالعكس.
- لا يسمح للمخلصين الفلسطينيين بمتابعة الشحنات داخل الموانئ والمطارات الإسرائيلية مباشرة وإنما عبر وكيل إسرائيلي معتمد للقيام بإجراءات التخليص.
- التقييم الجمركي: يتم في أغلب الأحيان إعادة تقييم ورفع للسعر المنصوص عليه في البيان، وبشكل عشوائي ودون الاستناد إلى معايير حقيقية، ونسبة الرفع ستؤدي إلى ارتفاع سعر البضاعة المستوردة.<sup>1</sup>

من هنا، يمكننا الإشارة إلى أهم القضايا التي ساهمت في تباطؤ نمو التجارة الفلسطينية وبقائها سوق استهلاكية، والذي أدى إلى وجود عجز كبير في الميزان التجاري، تمثل في سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود الفلسطينية، وتحكمها في حركة الاستيراد والتصدير عبر فرضها شروطاً مباشرة ومجحفة بحق كل من الصادرات والمستوردات الفلسطينية، من خلال تطبيق نظام تعرفه جمركية يحول دون سهولة انتقال الكثير من السلع التي قد تتنافس منتجاتها، استخدام الذرائع الأمنية كوسيلة لمنع دخول الكثير من المواد الخام اللازمة لعملية التصنيع بشكل خاص، إضافة إلى منع الاستيراد المباشر من دول لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

والى جانب تلك المعوقات، التشوهات في الهيكل الاقتصادي (أبقت الاتفاقيات الفلسطينية- الإسرائيلية في المرحلة الانتقالية على حوالي 60% من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية، وكذلك السيطرة على المعابر الدولية مع كل من الأردن ومصر، الأمر الذي يمكن الإسرائيليين من التحكم بالاقتصاد

<sup>1</sup> <http://www.met.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabindex=1&tabid=10&lng=2#import>

الفلسطيني وإحباط تطوير المشاريع والقوانين وقطع الصلات مع العالم الخارجي. فقد عطلت إسرائيل بقدر ما تستطيع كافة المشاريع الفلسطينية الهامة أو أخرجتها كما جرى ذلك في مشروع ميناء غزة ومشروع مطار غزة الدولي، وقد زادت حدة الممارسات الإسرائيلية باستخدام وسائل حربية لتدمير المنشآت والمشاريع الفلسطينية<sup>1</sup>، وبطء نمو التجارة الخارجية، أدى كل ذلك إلى ضعف البنية التحتية للتجارة، وبالتالي جعل من دخول الأسواق الخارجية أمراً صعباً ومعقداً، الأمر الذي انعكس على قيمة الصادرات الفلسطينية للخارج ونوعيتها، كما ساهم في ذلك الافتقار الملحوظ لاستراتيجية شاملة ومتكاملة للتجارة الفلسطينية في هذا الاتجاه، كذلك فإن التخطيط الإستراتيجي لتنمية التجارة الفلسطينية وتعزيز هذه التنمية لا يزال دون المستوى الفعال الذي يخدم هذه الإستراتيجية المتكاملة للتجارة الفلسطينية.

ولعل أخطر التشوهات التي نجمت عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، يتمثل في التحول الذي طرأ على العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع العالم الخارجي، وخاصة العالم العربي والإسلامي ومن جهة أخرى مع الجانب الإسرائيلي، حيث انعكس هذا التشوه في العلاقات التجارية حيث قفزت المستوردات من الجانب الإسرائيلي قبل حزيران 1967 من لا شيء إلى حوالي 960 مليون دولار في عام 1987، انعكست إلى أقل من 600 مليون في عام 1988 وحوالي 515 مليون دولار عام 1989 نتيجة للإجراءات الإسرائيلية التي أعقبت الانتفاضة، ثم عادت وارتفعت لتصل إلى أكثر من 1100 مليون دولار عام 1992، كما يتضح من جدول المستوردات حتى عام 2006.

وهناك معوقات خارجية أخرى ساهمت في إعاقة حركة المبادلات التجارية بين المناطق الفلسطينية والعالم الخارجي، واستندت بالأساس إلى سياسات الحماية المتبعة والإجراءات

---

<sup>1</sup> موقع نت

البيروقراطية والجمركية على الحدود، واستخدام القيود المتعلقة بالموصفات التجارية الموقعة بين السلطة الفلسطينية والعالم الخارجي.

#### المطلب الرابع: آثار الحصار الإسرائيلي على المستوردات غير المباشرة

منذ 28 أيلول 2000 شددت إسرائيل حدة الحصار على الأراضي الفلسطينية بشكل ملحوظ، حيث أغلقت الضفة والقطاع، ونقصد هنا بالإغلاق أي منع الفلسطينيين من التنقل خارج حدود الضفة والقطاع وخارج المدن والقرى والمخيمات لمناطق السلطة، وكما منعت أيضاً نقل البضائع والمواد التجارية والخدمات من وإلى تلك المناطق<sup>1</sup>، وحولتها لمناطق شبه معزولة عن العالم الخارجي (حتى عن بعضها البعض)، حيث منعت الصادرات الفلسطينية من الوصول للأسواق الإسرائيلية أو عبر موانئها والمعابر الحدودية التي تسيطر عليها للعالم الخارجي، كما أعاقت تدفق المستوردات الفلسطينية (وخصوصاً مدخلات الإنتاج) القادمة من أو عبر إسرائيل مما أثر على بعض القطاعات الاقتصادية الريادية مثل القطاع الصناعي، حيث انعكس التراجع في الصادرات "إعاقه الصادرات" بأضرار فادحة على القطاع الزراعي، والفروع الصناعية التي تعتمد على إسرائيل في تسويق إنتاجها مثل صناعة الحجر والرخام والملابس (وخصوصاً التعاقد من الباطن) والمزروعات، إضافةً للأضرار الناتجة عن عدم القدرة على التسويق المحلي بين المحافظات الفلسطينية نفسها أو الأضرار المباشرة، نتيجة قصف وتدمير الاستثمارات الصناعية والزراعية المتكررة بدون أي سبب، وتضررت كذلك المؤسسات والمنشآت العاملة في التجارة الخارجية، نتيجة انخفاض حجم التبادل التجاري بفعل العوائق الإسرائيلية أمام حركة الصادرات وبدرجة أقل أمام حركة المستوردات، مما يؤثر على طبيعة الإنتاج والعرض الكلي الفلسطيني، لانخفاض الطلب على السلع المحلية المستوردة، كما وارتفعت كلفة المستوردات الفلسطينية نتيجة للحصار والإغلاق الشامل للأراضي الفلسطينية<sup>2</sup>، حيث تم احتجاز ما يزيد عن 2800 حاوية من البضائع المستوردة للفلسطينيين، حيث شكلت 800 حاوية للقطاع والباقي

<sup>1</sup> اشنتيه، محمد: الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. فلسطين. بكار: 2003. ص 505.

<sup>2</sup> موقع نت <http://business.maktoob.com/Arabic/thankyou-loginprofile-.htm>

للضفة، كذلك حجز البضاعة التي كانت تصل إلى الموانئ بموجب اتفاقيات أبرمت قبل الحصار الغاشم، مما ترتب على هذا الحجز دفع غرامات ورسوم أراضي وأجور حاويات وأيضاً الفائدة المترتبة على هذه البضائع وارتفاع كلفة الشحن والتأمين.<sup>1</sup>

وتتمثل أهم جوانب الأضرار التي لحقت بالقطاع التجاري من ناحية الاستيراد بما يلي:<sup>2</sup>

1- حجز كافة البضائع المستوردة لمناطق السلطة الوطنية بالموانئ والمعابر الإسرائيلية، خاصة بعد إعادة الانتشار من قطاع غزة، وما يترتب على ذلك من دفع رسوم وغرامات عالية بالإضافة لتأثر كثير من الصناعات الفلسطينية التي تعتمد على استيراد المواد الخام من الخارج، مما يؤثر على القدرة التنافسية لها.

2- تعطيل حركة الصادرات الفلسطينية إلى الخارج عمومًا والبلدان العربية خصوصاً والتي تقدر بحوالي 10% من إجمالي الصادرات الفلسطينية، ولا بد من العمل بكل الوسائل لزيادة هذه النسبة تأكيداً لأهمية التصدير إلى البلدان العربية والصديقة، بدلاً من الاعتماد على السوق الإسرائيلي التي استحوذت منذ عام 1994 - 2004 على 90% من صادراتنا.

3- إن تقطيع أوصال المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها، أعاق حرية تنقل العمالة والمنتجات الصناعية، مما أثر على العملية الإنتاجية والتسويقية في هذه الصناعات، وأدى لارتفاع حجم المخزون في المصانع، لعدم القدرة على التسويق في مختلف المحافظات الفلسطينية وخصوصاً محافظات قطاع غزة.<sup>3</sup>

4- الحصار المفروض على القطاع التجاري نتجت عنه خسائر كبيرة للخرينة الفلسطينية، بسبب توقف الدخل الناتج عن الجمارك والضرائب، والتي تقدر بحوالي 1.7 مليون دولار يومياً حيث أدت سياسة الحصار والإغلاق إلى انخفاض قدرة السلطة على جمع الضرائب التي

<sup>1</sup> مرجع سابق. الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. بكار: ص 514.

<sup>2</sup> تقرير البنك الدولي. تقييم تقديري للانتفاضة وحالات الإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية من 2003

<sup>3</sup> موقع نت 36 <http://www.mop.gov.ps/ar/publishing/detail.asp?recordID=36>

انخفضت بشكل كبير، وكذلك عائدات الجمارك وضريبة القيمة المضافة والدخل، والرسوم وغيره<sup>1</sup>.

5- تراجع حجم الاستيراد بمعدل 56.1 % ، وسجلت استيراد المعدات والماكينات الاستثمارية أعلى معدل تراجع بنسبة 83.7 % ، يليه السلع المعمرة كالسيارات بنسبة 79 % والأدوات الكهربائية والمنزلية بنسبة 63.3 %، وسجل حجم الاستيراد من الدول العربية أعلى معدل انخفاض بنسب 62.2%، فيما بلغ معدل الاستيراد انخفاض في حجم المستوردات من إسرائيل نسبة 44.5 %<sup>2</sup>.

6- ازدادت تكلفة استيراد الوحدة أثناء الإغلاق بنسبة 25.6 % ، وازدادت تكلفة النقل بنسبة 37.2%، أما المدة الزمنية التي تستغرقها وصول السلع المستوردة من الدول العربية فقد ازدادت بمعدل 34 % ، بينما ازدادت المدة الزمنية التي تستغرقها وصول السلع المستوردة من باقي دول العالم بمعدل 36.3 % ، أما الزمن اللازم لوصول المنتجات والسلع المستوردة إلى السوق المحلي فقد ازداد بمعدل 46.1%<sup>3</sup>.

وتتلخص الأسباب الرئيسة لتراجع حجم الاستيراد في: الممارسات الإسرائيلية وحجز البضائع وسيطرتها على المعابر، ارتفاع تكاليف الشحن، العوائق الإدارية وغير الجمركية، القيود المفروضة على حركة السلع والأفراد، و ضعف القدرة الشرائية.

#### أما من ناحية جانب التصدير

انخفض حجم الصادرات السلعية الفلسطينية بنسبة 50.3 % بالمقارنة مع حجم الصادرات قبل الإغلاق، وسجلت الصادرات الموجهة إلى إسرائيل انخفاض بنسبة 51.9% وانخفاض بنسبة 27.01 % من حجم الصادرات الموجهة إلى الدول العربية.

<sup>1</sup> اشتيه، محمد: الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. فلسطين. بكار: 2003. ص506.

<sup>2</sup> الاتحاد العام للغرف الصناعية والزراعية الفلسطينية دراسات غير منشورة

<sup>3</sup> مرجع سابق الاتحاد العام للغرف الصناعية

كما أدت الإجراءات الإسرائيلية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، حيث ازداد معدل تكلفة إنتاج الوحدة أثناء الإغلاق بنسبة 23.78%، وازدادت المدة الزمنية اللازمة لوصول المواد الخام، والمدخلات المستوردة إلى المعابر بمعدل 45% مقارنة بما قبل الإغلاق وتعرضت المعابر لفترات إغلاق متكررة تتراوح مدتها بين ثلاثة أيام إلى ثلاثة أسابيع، وفيما يخص تصريف المنتجات فقد تبين أن المدة الزمنية اللازمة لوصول المنتجات الفلسطينية إلى السوق المحلي<sup>1</sup> ازدادت بنسبة 47.36% مقارنة مع قبل الإغلاق و ارتفع الزمن اللازم لوصول المنتجات إلى السوق الخارجي بنسبة 57.27%<sup>2</sup>، وتمحورت الأسباب الرئيسة لتراجع حركة التصدير في السيطرة الإسرائيلية على المعابر، ارتفاع تكاليف الشحن و ضعف البنية التحتية.

#### المطلب الخامس: آثار انخفاض الشيكل على التجارة الخارجية:

يبين الميزان التجاري للسلع والخدمات للدولة حركة الصادرات والمستوردات بين الدولة والعالم الخارجي، وتعتبر الصادرات مصدراً رئيسياً للعملة الأجنبية، وأحد عوامل الطلب على السلع المحلية، فيما تعتبر المستوردات مصدراً لفقدان العملات الأجنبية مقابل زيادة عرض العملة المحلية، فزيادة المستوردات على الصادرات يعمل على زيادة عرض العملة المحلية (حاليا هي الشيكل أو الدينار) وانخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية (الدولار)، والعكس في حال زيادة الصادرات على المستوردات<sup>3</sup>.

ففي فلسطين لا يوجد عملة وطنية، فالسلطة الفلسطينية ومن خلال سلطة النقد لا تملك تأثيراً كبيراً على سوق النقد المحلي، لأنه ليس لديها عملة، وبما أن سلطة النقد ليس لديها سياسات نقدية توجيهية، لذلك فإن تأثير انخفاض أو ارتفاع الدولار يتم استيعابه من خلال العلاقة المباشرة مع الاقتصاد الإسرائيلي<sup>4</sup>، فتجارتنا الخارجية 80% بالمتوسط من خلال أو مع

<sup>1</sup> تقرير للأونكتاد: الاستعدادات الفلسطينية لإقامة الدولة. 25-أيلول-2005. ص4.

<sup>2</sup> الاتحاد العام للغرف الصناعية والزراعية الفلسطينية دراسة غير منشورة

<sup>3</sup> [http://arabic.pnn.ps/index.php?option=com\\_content&task=view&id=25486](http://arabic.pnn.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=25486)

<sup>4</sup> نصر عبد الكريم. ومحسن رمضان::صحيفة فلسطين. 12 أكتوبر 2008 .

الاقتصاد الإسرائيلي وأي علاقات اقتصادية إسرائيلية مع العالم الخارجي بالدولار، سيكون لها تأثير علينا، وحيث أن معظم المستوردات الفلسطينية في الأصل من إسرائيل ونحن نستخدم نفس العملة وبالتالي تبقى قيمتها في الحد الأدنى، وإذا كان انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الشيكل نتيجته زيادة الطلب المحلي، فهذا سيؤدي بالطبع إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر<sup>1</sup>.

لذلك فتذبذب الذي شهده الشيكل يؤثر بشكل خاص على التجارة الخارجية، حيث يدفع المستورد الفلسطيني الذي يقوم بعملية الاستيراد من (أو من خلال) إسرائيل قيمة اعتماداته المفتوحة بواسطة الدولار الأمريكي سواء من خلال الاستيراد المباشر، أو من خلال التجار الإسرائيليين، وبالمقابل فإنه يقوم ببيع السلع المستوردة إلى المواطن الفلسطيني بالشيكل الإسرائيلي، مما يشير لفرق في سعر<sup>2</sup> صرف العملة يتحمله في نهاية الأمر المواطن الفلسطيني سواء أكان من خلال المنتج أم التاجر، وذلك عن طريق ارتفاع سعر السلعة المستوردة من إسرائيل سواء أكانت مادة خام أم سلع وسيطة، أو سلع نهائية جاهزة للاستهلاك، وبالمقابل فإن سعر السلعة المصدرة يصبح أعلى من سعر مثيلاتها في السوق الإسرائيلية - لأن المنتج الإسرائيلي يتلقى الدعم بشكل مباشر أو غير مباشر جراء ذلك، ومن المعروف أن تخفيض قيمة العملة لأية دولة يؤدي لزيادة صادراتها وانخفاض مستوردات ها من خلال زيادة تكلفة التحويل، وانخفاض القوة الشرائية للعملات المتداولة، وهو ما ينطبق على الاقتصاد الفلسطيني وبشكل خاص الشيكل الإسرائيلي، مما يعني زيادة المستوردات السلعية إلى الاقتصاد الفلسطيني، مقابل انخفاض الصادرات السلعية الفلسطينية للخارج بشكل عام، وللاقتصاد الإسرائيلي بشكل خاص، نتيجة انخفاض القدرة التنافسية للصناعات الفلسطينية في ظل عدم وجود عملة فلسطينية للتأثير على سعر صرف العملات المتداولة من أجل زيادة قدرة السلع الفلسطينية على المنافسة الخارجية وبالتالي زيادة التصدير والحد من الاستيراد

<sup>1</sup> موقع نت <http://www.felesteen.ps/?action=showdetail&nid=45980>

<sup>2</sup> الراعي، محمد: انخفاض الشيكل الإسرائيلي. صحيفة الأيام. 2/15/2214. ص 15. الجمعة 2002.

## الفصل الثالث

الفصل الثالث: الخزينة الفلسطينية مشاكلها والمستوردات غير المباشرة

المبحث الأول: الخزينة الفلسطينية وهيكلها التنظيمي

المطلب الأول: الإدارة العامة للخزينة

أهداف الإدارة العامة للخزينة

هيكلية الإدارة العامة للخزينة

المطلب الثاني: مهمات وواجبات الإدارة العامة للخزينة

المطلب الثالث: مشاكل الخزينة الفلسطينية

المطلب الرابع: بعض إنجازات الإدارة العامة للخزينة: -

المبحث الثاني: التسرب المالي لدى الخزينة الفلسطينية والمستوردات غير المباشرة

المطلب الأول: التسرب المالي

المطلب الثاني: أنواع التسرب المالي

المطلب الثالث: أشكال التسرب الرئيسية في فلسطين

المطلب الرابع: مشكلة المستوردات غير المباشرة

المبحث الثالث: إجمالي المستوردات (المباشرة، وغير المباشرة) إلى فلسطين

المطلب الأول: أسباب لجوء الفلسطينيين إلى الاستيراد غير مباشر

المطلب الثاني: طرق تقديرا لمستوردات غير المباشرة

أولا: التقدير الجزئي

ثانيا: التقدير الكلي

المطلب الثالث: طرق وقف التسرب المالي الناتج عن المستوردات غير المباشرة

المبحث الرابع: الاتفاقيات الاقتصادية وتأثيرها على المستوردات غير المباشر

المطلب الأول: المعايير العامة لتقييم الاتفاقيات التجارية:

المطلب الثاني: مجموعة من المعايير الخاصة بالحالة الفلسطينية وهي

المطلب الثالث: نص الاتفاقية الاقتصادية

المطلب الرابع: سلبيات الاتفاقية

المطلب الخامس: نقد الاتفاقية من ناحية المعايير العامة

المبحث الخامس: اثر اتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية على المستوردات غير المباشرة

المطلب الأول: نقد الاتفاق من ناحية المعايير العامة

المطلب الثاني: نقد الاتفاقية من ناحية المعايير الخاصة

المطلب الثالث: أهم المعوقات الإسرائيلية لاتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية:

المطلب الرابع: بعض المهام المطلوبة من السلطة لتعظيم استفادة الفلسطينيين من الاتفاقيات

أهم نقاط الدخول والخروج الرئيسية الدولية لغايات التصدير والاستيراد

## الفصل الثالث

### الخزينة الفلسطينية مشاكلها والمستوردات غير المباشرة

#### المبحث الأول: الخزينة الفلسطينية وهيكلها التنظيمي

تتمتع خزينة الدولة بامتيازات السلطة العامة وذلك من أجل إعطائها القدرة في تحصيل إيراداتها السيادية وغير السيادية، سواء كان من ضرائب ورسوم وديون، بحيث يجعلها ذلك في وضع خاص تعلق فيه على الأشخاص الحقيقيين والمعنويين<sup>1</sup>.

وتعتبر وزارة المالية كخزينة مركزية للدولة من حيث جباية كافة مستحقات الدول من إيرادات وصرف نفقات حسب احتياجات الدولة وتنظيم الحسابات العامة<sup>2</sup>، اعتمد تمويل الخزينة الفلسطينية بشكل رئيسي على الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على المستوردات، حيث أصبحت الإيرادات الضريبية المتأتية من الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على المستوردات تشكل أكثر من 80% من إجمالي الإيرادات الجارية، بالمقابل فإن الرواتب والأجور تستحوذ على 60% من مجمل الإنفاق الحكومي الجاري، وعند الأخذ بالاعتبار أن نحو 54% من الرواتب توجه أساساً للإنفاق، والتي تشكل نسبتها 60% من الإنفاق الاستهلاكي، ويشير ذلك إلى الإيرادات العامة الفلسطينية الناتجة أساساً عن المستوردات يعاد استخدامها لتمويل المستوردات والتي يأتي أكثر من 90% منها من إسرائيل، أو عبرها، وقد أدى انتهاج سياسة لضبط المستوردات التي نمت بمعدلات كبيرة منذ عام 1994 على حساب الناتج المحلي الإجمالي، إلى زيادة الاعتماد على المستوردات لتلبية الطلب المحلي، وإلى تعميق العجز في الميزان التجاري.

إن اعتماد الإيرادات الحكومية على الإيرادات الضريبية والجمركية المفروضة على المستوردات قد شكل ضغطاً على السياسات المالية الحكومية لمواجهة تمويل الإنفاق<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> قطيش، عبد اللطيف: الموازنة العامة. ط1. منشورات الحلبي الحقوقية . 205. ص326

<sup>2</sup> بشور، عصام: المالية العامة والتشريع المالي. ط6. منشورات جامعة دمشق. 1992. ص47.

<sup>3</sup> الجعفري، محمود و ناصر العارضة: السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة. رام الله: ماس. ص3.

## المطلب الأول: الإدارة العامة للخزينة

الإدارة العامة للخزينة هي إحدى إدارات وزارة المالية، حيث تقوم بعمليات صرف النفقات ومراجعة ومتابعة كافة معاملات الصرف منذ وصول المعاملة للإدارة، وحتى طباعة الشيك أو الحوالة المالية، ومتابعة الدين العام وعمل تذاكر السفر.

### أهداف الإدارة العامة للخزينة<sup>1</sup>:

1. العمل على تدقيق أية معاملة تصل إلى الإدارة وتخص الصرف أو التحصيل.
2. متابعة عمليات الصرف باستخدام الحاسوب.
3. متابعة الدين العام
4. متابعة مهمات السفر وحجز تذاكر السفر
5. التنسيق مع محافظات الوطن بخصوص التعويضات والمساعدات<sup>2</sup>
6. متابعة الاستقطاعات الضريبية والتقارير المالية.

### هيكلية الإدارة العامة للخزينة<sup>3</sup>

تضم الإدارة العامة للخزينة الدوائر الآتية :

- (1) دائرة حسابات الإيرادات.
- (2) دائرة حسابات المصروفات.
- (3) دائرة حسابات التسويات البنكية.

<sup>1</sup> مواقع انترنت <http://www.mof.gov.ps/?stat=31>

<sup>2</sup> مقابله شخصية للمحاسب العام للخزينة الفلسطينية

<sup>3</sup> منشورات وزارة المالية سنة 2008

4) دائرة حسابات الدين الحكومي.

5) دائرة حسابات المشاريع.

6) دائرة أرشيف الحسابات.

7) دائرة التقارير والدراسات.

### المطلب الثاني: مهمات وواجبات الإدارة العامة للخزينة

تتولى الإدارة العامة للخزينة مسؤولية إدارة ومتابعة كافة حسابات السلطة الوطنية الفلسطينية، كما وتقوم بإصدار كافة أنواع التقارير المتعلقة بذلك واللازمة لجميع الجهات الرسمية.

وتقدم الخدمات الآتية:<sup>1</sup>

1- متابعة التزام دوائر التحصيل بالوزارات المختلفة بتوريد إيراداتها، ومتابعة التزام البنوك بتسجيلها على الحسابات المخصصة لذلك. ومن ثم التنسيق لتطوير آليات التحصيل والجبابة.

2- متابعة المعاملات المتنوعة الواردة من مديريات الوزارة المختلفة ومن الوزارات والمؤسسات الأخرى، والتأكد من تزويدهم بالبيانات المحاسبية والمالية بالطرق الرسمية وحسب الأصول وتعليمات وزارة المالية.

3- متابعة ملف سلف الوزارات والمؤسسات المختلفة والأفراد، ووضع الإجراءات الخاصة بصرفها حسب بنود الصرف المعتمدة من قبل مديرية الموازنة العامة، وإعداد القيود المحاسبية لها إضافة إلى إعداد التقارير الخاصة بها.

4- المتابعة مع البنوك بخصوص عقد الاتفاقيات معها وفتح الحسابات البنكية ومتابعة التسويات البنكية لكافة حسابات الإيرادات والنفقات والأمانات والقروض.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> وزارة المالية مقابله شخصيه المحاسب العام للخزينة

<sup>2</sup> منشورات وزارة المالية سنة 2008

5- متابعة الدين العام الداخلي والخارجي وإعداد التقارير المتعلقة به.

6- متابعة المشاريع الحكومية سواء منها ما هو منفذ من خلال وزارة المالية أو ما ينفذ من خلال الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى والتأكد من تسجيل بياناتها في النظام المالي لوزارة المالية حسب الأصول وإعداد التقارير اللازمة لذلك.

7- متابعة عمل رديات الأمانات الضريبية وغير الضريبية والأمانات الأخرى، ومتابعة وإعداد التقارير والبيانات المالية والمحاسبية الشهرية والربع سنوية والنصف سنوية ووضع الدراسات المقارنة لها.

8- متابعة أرشيف الحسابات وما الفلسطينية ايرير مالية وملفات وحوالات بنكية وقيود، ومتابعة مشروع الأرشفة الالكترونية.

### المطلب الثالث: مشاكل الخزينة الفلسطينية<sup>1</sup>

تعاني خزائن دول العالم النامي من مشاكل متنوعة، وتختلف هذه المشاكل حسب الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذه الدول، ففي فلسطين تعاني السلطة الوطنية من مشاكل متعددة خاصة في خزينتها، ونذكر منها:

1- العجز في السيولة، مما يؤدي إلى صعوبات متعددة تؤثر على أداء السلطة، فجزء كبير من موارد السلطة الفلسطينية التي تعتمد عليها في ميزانيتها بقي مرتباً بالجانب الإسرائيلي، وبخاصة أن تمويل الخزينة الفلسطينية طوال عمر السلطة الوطنية الفلسطينية اعتمد بشكل كبير على المنح والمساعدات، وعلى الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على المستوردات التي تقوم إسرائيل حسب بروتوكول باريس الاقتصادي بجبايتها لصالح السلطة، والتي في أحيان كثيرة

---

<sup>1</sup> <http://www.alwatanvoice.com/arabic/index.html>

تخضع للموقف السياسي الآني والمماثلة في تحويلها، فضلاً عن تحويلها بعملة الشيك،<sup>1</sup> وهنا نلاحظ أن الاحتلال بتحكمه في هذه الإيرادات من حيث عدم توريدها إلى الخزينة الفلسطينية كنوع من العقاب السياسي والضغط على السلطة لتحقيق مأربه من حيث إضعاف سلطة الفلسطينيين وإشعارهم بالعجز الدائم وبفائهم تحت رحمة الاحتلال من أجل الإفراج عن هذه المبالغ، وأيضاً إشعارهم بأنهم بحاجة دائمة إلى المنح المساعدات الكبيرة من أجل تغطية النفقات الأساسية وذلك حتى تستطيع السلطة القيام بمهامها ومسؤوليتها اتجاه مواطني الدولة

2- تعطيل المصانع وحركة التجارة بسبب ارتفاع معدل الاعتداءات الإسرائيلية والحصار على مختلف المناطق والقطاع في المناطق الفلسطينية المختلفة، بحيث عمل على تعطيل المصانع والإنتاج والتجارة مع العلم أن الصناعات في فلسطين لا تزال في طورها الأول، وغير قادرة على أن تصمد أمام هجمة الاحتلال الكبيرة، فأغلقت الكثير من المصانع، وتوقف الكثير من الموظفين والعمال عن أداء أعمالهم، وبالتالي عدم توفر مورد دخل لهم نتج عنه عدم قدرتهم على دفع مستحقات الضرائب لفترة من الزمن، مما أدى ذلك إلى الانخفاض الحاد في الإيرادات، وبذلك فقد تأثر إنفاق السلطة الوطنية الفلسطينية على الاحتياجات الأساسية بشكل سلبي، وهو ما تزامن مع ازدياد احتياجات المجتمع الفلسطيني لنفقات الطوارئ والمساعدات الاجتماعية.

3- حصول زيادة سريعة في حجم الإنفاق الجاري خاصة ببند الرواتب والأجور، والناجم عن التوسع الكبير في التعيينات الحكومية، حيث عملت السلطة الوطنية على توظيفات دائمة في المؤسسات السلطة المدنية والعسكرية، وذلك كخطوه من أجل تخفيف وطأة الإغلاقات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية، وعملت على خلق حوالي 73 ألف وظيفة دائمة في مناطق مختلفة من الضفة والقطاع<sup>2</sup> أربكت الموازنة والخزينة لزيادة النفقات العالية في الرواتب والأجور.

<sup>1</sup> صبري، نضال رشيد: الجوانب المالية والقانونية للموازنة الفلسطينية. فلسطين. رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. 2000. ص39.

<sup>2</sup> تقرير بكار: الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية . 2002. ص70.

4- تعدد القنوات التي تؤول إليها الموارد، فكانت المساعدات والمنح التي كانت تخصص لتمويل برامج محددة في الوزارات تأتي مباشرة إلى صناديق الوزارة والمشاريع الخاصة بها، حيث لم يكن هناك حساب موحد للخزينة تؤول إليه كل المستوردات، وبذلك تكون الخزينة الفلسطينية حرمت من مبالغ طائلة طوال الفترة السابقة بسبب تعدد مراكز تجميع الإيرادات<sup>1</sup>

5- عدم وجود عمله وطنية أدى إلى:

- استخدام أكثر من عملة في حساب أساس الإيرادات أي أن هناك رسوماً تحتسب على أساس شيكل، وأخرى بالدينار (مثل ضريبة العقارات وغيرها)، وأخرى بالدولار.
- كذلك استخدام أكثر من عملة في التحصيل.
- استخدام أكثر من عملة في حساب ودفع النفقات.
- استخدام أكثر من عملة في تحديد الرواتب.
- عدم ثبات معدل الصرف بين العملات الثلاثة المستخدمة في تحديد الأسس المستحقة للإيرادات والنفقات.

6- عدم وجود سياسة مالية واضحة تنتهجها السلطة الفلسطينية، وكذلك عدم توريد بعض الهيئات والجهات التابعة للسلطة لما تجنيه من رسوم إلى الخزينة بصورة منتظمة مثل الرسوم المحصلة من المحروقات، وكذلك أرباح الشركات الحكومية، مما أدى إلى مشاكل في السيولة المتوفرة، وإلى حدوث إرباك في الإنفاق العام، وزيادة في الاقتراض من البنوك لتغطية العجز وتراكم المتأخرات.

---

<sup>1</sup> صبري، نضال رشيد: الجوانب المالية والقانونية للموازنة الفلسطينية. الهيئة المستقلة لحقوق المواطن: رام الله. فلسطين . 2000. ص35.

7- تسرب المال العام وانتشار ظاهرة الفساد، مما حدا ببعض الأطراف المانحة إلى اتخاذها حجة لوقف المساعدات والقروض إلى الخزينة الفلسطينية، الأمر الذي دفع بالسلطة إلى اتخاذ إجراءات متعددة لإصلاح الأمر من أجل رفع منسوب الشفافية، ومحاربة الفساد المالي والإداري في كافة مؤسسات السلطة بحيث يكون إصلاح المؤسسات وفق أسس مهنية تدعم وتيسر العملية الاقتصادية.

8- مارست السلطة سياسة احتكار التجارة في بعض السلع الأساسية عبر هيئات وشركات حكومية، من أهمها احتكار استيراد الاسمنت من إسرائيل إلى المناطق الفلسطينية، واستيراد مشتقات البترول، ومعظم حالات الاحتكار كانت تتم وفق عقد شراكة بين شركتين، إسرائيلية مصدرية، وأخرى فلسطينية مستوردة، هذه الأخيرة التي تقوم بتزويد المناطق الفلسطينية بالسلع والمواد اللازمة. علاوة على ذلك فإن أحد أهم الإشكاليات التي تطرحها هذه الاحتكارات هو عدم إدراج رأس المال فيها ضمن الحسابات التي تخضع لإشراف وزارة المالية، وذلك بتحويلها إلى حساب أشخاص ومسؤولين في السلطة، الأمر الذي أصبحت معه السلطة الفلسطينية تواجه مشكلة سيولة.

#### المطلب الرابع: بعض إنجازات الإدارة العامة للخزينة:

##### 1- توحيد الخزينة<sup>1</sup>.

اتخذت وزارة المالية خطوة تعد من أهم الخطوات الايجابية في هذه الوزارة، وذلك بأن عمدت إلى توحيد إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية في حساب واحد بالخزينة تحت سيطرة ورقابة وزير المالية، حيث يتم تحويل كافة المدخولات الفلسطينية من ضرائب ومنح ومساعدات وأرباح لاستثمارات السلطة المختلفة إلى حساب الخزينة العام<sup>2</sup>، (فهو حساب خاص تديره وزارة المالية

<sup>1</sup> مقابلة شخصية مع المحاسب العام للخزينة الفلسطينية

<sup>2</sup> المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح): فصل السلطات في إطار الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية. رام الله: المبادرة الفلسطينية "مفتاح". 2006.

لدى أي بنك حيث يتم إيداع كافة المقبوضات، وصرف جميع المدفوعات المتعلقة بالسلطة<sup>1</sup> ويعتبر هذا الحساب نقطة تحول كبيرة في سبيل إصلاح الوضع المالي، فقد حرمت الخزينة الفلسطينية من مبالغ طائلة طوال الفترة السابقة، بسبب تعدد مراكز تجميع الإيرادات، وعدم توريد بعض الهيئات والجهات التابعة للسلطة لما تجنيه من رسوم إلى الخزينة، مما أدى إلى مشاكل في السيولة المتوفرة، وإلى حدوث إرباك في الأنفاق العام وزيادة في الاقتراض من البنوك لتغطية العجز وتراكم المتأخرات.

فدائرة الخزينة هي الجهة المسؤولة في وزارة المالية عن وضع القواعد والإجراءات التي تحكم تنفيذ الموازنة العامة والمحلية والصناديق الخاصة وموازنات المؤسسات العامة، ووضع الترميز المحاسبي للمعاملات المالية الخاص بها بما ينفق وتبويب وتصنيف الموازنة العامة، فهي تقوم بإدارة النقدية وتنظيم الترتيبات المصرفية للسلطة الوطنية، وكذلك إدارة مصادر التمويل المختلفة وضبطها وتنظيمها، فنقوم بتجميع الحسابات الدورية والسوية للمعاملات المالية للوزارات والمؤسسات العامة والصناديق الخاصة، وإصدار التقارير الدورية لها<sup>2</sup>.

2- المساهمة في تطوير الاستقطاع الضريبي للموردين.

3- العمل على تسهيل صرف الشيكات والحوالات للمراجعين<sup>3</sup>.

4- إنجاز آلية تنظيم حساب الخزينة الموحد للسلطة الوطنية الفلسطينية الذي تورد إليه كافة الإيرادات وتصرف منه كافة النفقات.

5- المساهمة في إنجاز نظام مالي إلكتروني موحد للوزارة.

6- إنجاز تقارير العمليات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

<sup>1</sup> المجلس التشريعي:قوانين في الشأن الاقتصادي والمالي. رام الله. فلسطين . ص10.

<sup>2</sup>المجلس التشريعي: قوانين في الشأن الاقتصادي والمالي. رام الله . ص10.

<sup>3</sup> مواقع انترنت http://www.mof.gov.ps/?stat=31

7- إعادة البدء بنشر التقارير المالية الشهرية بشكل منتظم على الموقع الإلكتروني للوزارة

8- عملت وزارة المالية الفلسطينية على القضاء على الاحتكارات الخاصة بالسلطة والتي تسببت في خسائر كبيرة للخزانة الفلسطينية فكان من أول الاحتكارات التي تم إلغاؤها الهيئة العامة للبتروول، كما عملت الوزارة على تأسيس صندوق الاستثمار الفلسطيني سنة 2000، ليحل محل الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية في إدارة ممتلكات واستثمارات السلطة الوطنية وبشفافية تامة إلا أن جهود تأسيس الصندوق ظلت متعثرة حتى تولى الوزير سلام فياض حقيبة المالية حيث أعطى أولوية في خطة الإصلاح المالي لإنشاء صندوق الاستثمار الذي يمثل إطاراً قانونياً وتنظيمياً يمكن من خلاله أن تتم المساءلة وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات عن الأموال المملوكة بشكل كامل أو جزئي للسلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها أموالاً عامة<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> موقع إنترنت. <http://alwatanvoice.com/arabic/content-3689.html>

## المبحث الثاني: التسرب المالي لدى الخزينة الفلسطينية والمستوردات غير المباشرة

يوصف التسرب المالي على أنه الخسارة غير المرغوب بها، أما لغويا فيعني التسرب لشيء يتسرب من موقعه الصحيح، ولا يؤدي وظيفته المرجوة. وفي الاستعمال اليومي، هو تسرب المادة من خلال مصارف تسريب خاصة. ويملك المصطلح معنى خاص به في كل مجال علمي.

### المطلب الأول: التسرب المالي وأنواعه.

يعرف التسرب المالي في علوم الاقتصاد والإدارة المالية على أنه عدم استخدام المداويل، والتي تتضمن المدخرات، وإيرادات الضرائب، والمستوردات الأخرى، وبعبارة أخرى، فإن التسرب المالي هو الاستعمال غير الاستهلاكي للدخل، والذي يتضمن التسرب في المدخرات، والتسرب الضرائب والتسرب في المستوردات<sup>1</sup>.

ومن النماذج التي حاولت أن توضح طبيعة التسرب المالي النموذج الذي قدمه كينسيان - للتسرب المالي أو نموذج التدفق الدائري، ويمكن النظر إلى هذا النموذج على أنه التدفق الدائري ما بين المدخرات، وإيرادات الضرائب، والدخل القومي، والمداويل والاستهلاك، ومدفوعات الأجور، حيث تتسرب المدخرات وإيرادات الضرائب، والمستوردات من التدفق الرئيس، والتي من شأنها أن تقلل الموارد المالية المتوفرة في بقية قطاعات الاقتصاد.

---

<sup>1</sup> <http://econplace.com/mmese/glossary.html>.

## المطلب الثاني: أنواع التسرب المالي

يوجد أنواع عديدة من التسرب المالي نذكر منها ما يأتي<sup>1</sup>:

• ففي الاقتصاد المفتوح حيث يتعامل مع العالم الخارجي، فإن الاستيراد يمثل اقتطاع جزء من الدخل القومي، حيث يتم دفعه إلى الجهة المستورد منها لذلك تعتبر المستوردات تسرباً من دورة الدخل، لأنها تتضمن عدم توجيه جزء من الدخل القومي المدفوع إلى الخارج، ونقصد هنا قيمة المستوردات الموجهة نحو الإنفاق الكلي في الاقتصاد.<sup>2</sup>

• هناك نموذج آخر بسيط للقروض، والذي يفترض بأن جميع القروض، والتي يتم اقتراضها من البنك في النظام البنكي يتم إعادة إدخالها للنظام مرة أخرى، وهذا يسمح بإجراء حسابات صغيرة لكم القروض التي تم تبادلها، ولذلك فإن صنع القروض، أو التسرب النقدي يعرف بأنه مجموع النقود التي يتم اقتراضها من البنك، ولكن لا يتم إيداعها في البنك نفسه. والتسرب النقدي في هذه الحالة يقلل من القدرة على صنع القروض الأخرى.

• التسرب السياحي وهو ما يعرف بخسارة عوائد السياحة من بلد حيث يقوم مواطنو الدولة بصرف مبالغ طائلة من أموالهم على السياحة خارج بلدهم، فهم بهذا العمل يقومون دون أن يشعروا بإحداث تسرب مالي في أموال الدولة إلى الخارج، لكن إذا تم استغلال هذه الأموال المصروفة على السياحة الداخلية بدلاً من السياحة في الخارج فإن العوائد المتحصلة سوف يتم إعادة استغلالها داخل الدولة مرة أخرى لتحقيق رفاهية، أو استغلال هذه الأموال من أجل إحداث تنمية والتي في النهاية يجب أن تساعد في إحداث الرفاهية للمواطنين.

• وهناك أيضاً التسرب في التوزيع حيث تقوم فلسطين. و طبقة في المجتمع بصرف مبلغ من المال خارج الدولة التي يعيشون فيها، أو عندما يتم صرف المال خارج المجتمع، فعلى سبيل المثال عندما يتم قطع الحدود بين بلد ما من أجل شراء البضائع التي كان من الممكن شراؤها في البلد نفسها، مثال على ذلك ما يحصل في موسم الحج، حيث يتم شراء الهدايا من الخارج مع

<sup>1</sup> Merriam-Webster

<http://glossary.econgurur.com/economic-term/leakage>

<sup>2</sup> خلف، حسن فليح: الاقتصاد الكلي. ط1. الأردن : عالم الكتاب. 2007، ص374.

العالم، إن هذه الهدايا أو البضائع متوفرة في الأسواق المحلية، والقيام بشرائها من السوق المحلي يعمل على تحريك التجارة وبالتالي تتعزز العوائد منها.

• الاستيراد غير المباشر حيث يتم الاستيراد من خلال وكيل إسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية وكون المستورد الإسرائيلي يتمتع بسلطات أوسع من المستورد الفلسطيني، فإذا تم الاستيراد عن طريق المستورد الإسرائيلي تخسر الخزنة الفلسطينية الرسوم الجمركية، وضريبة الشراء بحيث تحويل هذه المبالغ إلى الخزنة الإسرائيلية، أما الجزء الآخر يتم تحويله إلى الجانب الفلسطيني المتمثل ضريبة القيمة المضافة بالمطالبة به من الخزنة الإسرائيلية. وأيضاً إذا تم استيراد البضائع عن طريق إسرائيل دون تحدي المصعب النهائي للبضائع، فإن الإيرادات الجمركية تذهب برمتها إلى خزينة الإسرائيلية حتى لو كان المصعب النهائي للبضائع مناطق السلطة، وبذلك يكون الفلسطينيون قاموا بالاستيراد عن طريق مستوردين إسرائيليين ودفع الرسوم الجمركية للجانب الإسرائيلي بدلاً من الجانب الفلسطيني<sup>1</sup> وهنا يشكل الاستيراد غير المباشر تسرباً مالياً لا يستهان به إلى الخزنة الإسرائيلية، مسبباً بذلك خسارة للخزينة الفلسطينية واستنزاف لمواردها المالية، حيث يمكن استغلال هذه الموارد في سد جزء من نفقات الدولة الفلسطينية، وتقليل نوعاً ما من الاعتماد على المنح والمساعدات، كذلك ممن استغلال هذه الموارد المالية المتسربة في سد جزء من نفقات الأجور في فلسطين، وتقليل العجز في ميزانية الدولة، كما يمكن أن تعود بالرفاه على الناحية الاجتماعية والاقتصادية للدولة، لا أن استنزاف هذه الموارد المالية من قبل الاحتلال حرمت السلطة الفلسطينية من هذه الأموال

### المطلب الثالث: أشكال التسرب الرئيسية في فلسطين<sup>2</sup>.

يصنف التسرب في الخزينة الفلسطينية إلى عدة أشكال نذكر منها:

1- ضريبة القيمة المضافة المفروضة على البضائع التي يستوردها الفلسطينيون من أو عبر الجانب الإسرائيلي، حيث تحصل حسب نقطة الاستهلاك النهائي.

<sup>1</sup> الجوهري منى: الترتيبات الجمركية الفلسطينية الإسرائيلية. رام الله: ماس. 1997. ص1  
<sup>2</sup> نصر، محمد: تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. رام الله: ماس. حزيران 2003. ص 22.

2- ضريبة الدخل المفروضة على العمال الفلسطينيين داخل فلسطين المحتله عام 48.

3- ضرائب الضمان الاجتماعي المفروضة على العمال الفلسطينيين الذين يعملون لدى إسرائيل.

4- ربيع إصدار العملة (ربيع السيادة) التي تحصل عليه إسرائيل بحكم فرض عملتها على الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة لعدم وجود عملة وطنية للفلسطينيين واعتماد العملة الإسرائيلية، فاستعمال النقد يعود بمنفعة اقتصادية على الدولة التي تصدر هو قيمة هذا الربيع يكون الفرق بين قيمة العملة وتكلفة طباعتها، فعلى سبيل المثال، إذا قامت الحكومة الإسرائيلية بدفع 10 شيكل لقاء بضاعة اشترتها من الضفة، وان هذا المبلغ ابقى في الضفة على أساس انه يستعمل كعملة رسمية، فإننا نجد أن الحكومة الإسرائيلية ربحت من هذه العملة لقاء مبلغ لا تتعد قيمته الفعلية تكلفة طباعة الشيكلات الألف، أي بما لا تتجاوز 10-20 شيكل فتكون ربحت 980-990 شيكل<sup>1</sup>. وتقدر بعض المصادر مجموع ما كانت تحصل عليه إسرائيل عبر هذه القنوات الثلاث ما بين 15% إلى 25% من الناتج القومي المحلي<sup>2</sup>

5- هناك تسرب يحصل في الإيرادات الجمركية على المحتوى الأجنبي للسلع، حيث يتم بيعها من الإسرائيليين إلى الفلسطينيين على اعتبار أنها إسرائيلية المنشأ، بالرغم من أنها مستوردة من الخارج على اعتبار أن الإضافات البسيطة على سلعة جعل منها إسرائيلية المنشأ، حيث يؤدي ذلك إلى ضياع إيرادات الرسوم الجمركية على السلطة الفلسطينية، وذهابها إلى الخزينة الإسرائيلية دون وجه حق. كذلك إذا تم الاستيراد عن طريق المستورد الإسرائيلي فان الخزنة الفلسطينية تخسر الرسوم الجمركية، وضريبة الشراء بحيث تحويل مبالغ ضريبة الرسوم الجمركية وضريبة الشراء إلى الخزنة الإسرائيلية

<sup>1</sup> النقيب، فضل: الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. نيسان. 1997. ص29.

<sup>2</sup> النقيب، فضل وعيطياني: واقع العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية. رام الله: ماس : حزيران. 2003. ص21.

6- عملية الخصم على ما تجنيه إسرائيل من ضرائب القيمة المضافة كمصروفات إدارية<sup>1</sup>.

7- هناك تسرب يحصل نتيجة اعتماد أسلوب الفاتورة الموحدة عند تقسيم الإيرادات الجمركية بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني بدلاً من اعتماد التقديرات الكلية للمستوردات الفلسطينية حيث قد يحصل مشاكل في الفاتورة من تلف أو ضياع أو غيرها من الأمور<sup>2</sup>.

أما التسرب في المقاصة فيمكن تقسيمه إلى:

• تسرب يصب في الخزينة الإسرائيلية بدلاً من الخزينة الفلسطينية، وهو الذي يتم نتيجة عدم إظهار الفاتورة الموحدة من قبل المكلف الفلسطيني للجهة الفلسطينية وخاصة أنه لا توجد محفزات على تسليم فاتورة المقاصة لدائرة الضريبة، وقد أدى هذا التلاعب بفواتير المقاصة إلى خسائر السلطة على النحو الآتي 3 :-

- عام 1995 - 21 مليون شيفل تقريباً .

- عام 1996 - 18 مليون شيفل تقريباً .

- عام 1997 - 11 مليون شيفل تقريباً .

• التهرب الضريبي للمكلف الذي يشتري بضائع من إسرائيل، وهذا التسرب لا يصب في أي خزينة<sup>4</sup>، أي أن الشخص هنا يلجأ إلى التخلص من الضريبة الجمركية والرسوم الأخرى، ومخالفة قوانين الاستيراد والتصدير، في إدخال البضائع إلى نطاق الدولة<sup>5</sup>

<sup>1</sup> النقيب، فضل: مدخل نظري نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية . رام الله: رام الله: ماس. حزيران. 203. ص58

<sup>2</sup> الجوهري، منى : الترتيبات الجمركية الفلسطينية الإسرائيلية. رام الله: رام الله: ماس. 1997. ص17.

<sup>3</sup> <http://www.phrmg.org/arabic/monitor1998/sept1998.htm>

<sup>4</sup> الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. مرجع سبق ذكره. بكار ص 283

<sup>5</sup> الحيارى معن. مرجع سابق . ص57

## المطلب الرابع: مشكلة المستوردات غير المباشرة

في أعقاب أوصلو ارتفعت نسبة الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل، وكذلك تعاضمت المستوردات من إسرائيل إلى الضفة والقطاع، كما وصل حجم التبادل التجاري (التجارة الرسمية وغير الرسمية) قبل الثانية، بلغ حوالي 2.7 مليار دولار في السنة حيث شكلت المستوردات من منتجات إسرائيلية ومنتجات أخرى قام إسرائيليون فيها بدور الوسيط بين الموردين في الخارج والتجار الفلسطينيين حوالي<sup>1</sup>.

وشكل السوق الفلسطيني حتى أيلول 2000 ثاني أكبر سوق منفرد للصادرات الإسرائيلية، بعد الولايات المتحدة، ثم في بداية الانتفاضة الثانية تقلص حجم التبادل التجاري و الجدول (25) يبين نسبة المستوردات الاسرائيلية إلى إجمالي المستوردات.

**جدول رقم (16): أ: نسبة السلع المستوردة من الإسرائيلية إلى المستوردات السلعية الكلية لفلسطين**

السنة	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة المستوردات الإسرائيلية /إجمالي المستوردات	86%	83%	77%	62%	76%

**جدول رقم (16): ب: نسبة السلع المستوردة من الإسرائيلية إلى المستوردات السلعية الكلية لفلسطين**

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة المستوردات الإسرائيلية /إجمالي المستوردات	70%	77%	76%	78%	75%	77%

المصدر: دائرة الإحصاء (بتصرف من الباحثة)

<sup>1</sup>صالح ، محسن محمد:التقرير السنوي الاستراتيجي الفلسطيني2006. بيروت: مركز زيتونه. 2006. ص218

وبملاحظة الجدول (16:أ، ب) نجد نسبة الاستيراد الفلسطيني من الجانب الإسرائيلي مرتفع جدا تتعدى النصف، وهذا مؤشر على مدى اعتمادنا في التبادل التجاري على الجانب الإسرائيلي.

إما إذا نظرنا إلى هذه السلع المشتراة من الجانب الإسرائيلي من حيث مدى كونها سلع إسرائيلية بكل مكوناتها أو أنها ليست إسرائيلية، أي تم استيرادها من الخارج ثم أعيد بيعها إلى الجانب الفلسطيني فهي بذلك تعتبر نوعاً من المستوردات غير المباشرة.

وهنا نقصد بالمستوردات غير المباشرة من حيث أشكاله الاستيراد بوجود وسيط أو طرف ثالث في عملية التبادل التجاري، وتعتبر المستوردات غير المباشرة من عناصر التسرب للدخل المحلي أي أن جزءاً من الدخل المحلي يتم خروجه من دورة الدخل ويتدفق للإنفاق في الخارج، ممثلاً بالمقابل الذي يتم دفعه من الدخل من أجل الحصول على المستوردات، وبالتالي، فإن الاستيراد يمثل اقتطاع جزء من الدخل القومي، حيث يتم دفعه إلى الجهات التي يستورد منها الاقتصاد احتياجاته<sup>1</sup>، في المقابل تحصل الدولة المستوردة على إيرادات ناتجة من الضرائب غير المباشرة على الاستيراد التي تعود إلى خزينة الدولة المستوردة، فإذا لم تحصل الدولة على إيرادات ضرائب عملية الاستيراد تكون الدولة بذلك خسرت هذا الإيراد من خزينتها وتسرب إلى خارج الخزينة، فإذا نظرنا إلى الاستيراد غير المباشر في الاقتصاد الفلسطيني نجد أن التجارة الفلسطينية منذ بداية الاحتلال وحتى وقتنا الحاضر يعتمد فيها المستوردون وتجار الجملة والشركات على المستوردين والتجار الإسرائيليين في الاستيراد من باقي أنحاء العالم (عدا الاستيراد من الأردن والذي لا يزيد عن 1% من إجمالي الاستيراد)، ويقوم هؤلاء التجار الإسرائيليون في العادة بإدراج المستوردات الفلسطينية كجزء من المستوردات إلى إسرائيل، وليس إلى الضفة وغزة، وبالتالي خسارة الإيرادات العائدة للسلطة كضرائب غير مباشرة، وكضريبة الشراء للرسوم الجمركية، والتي تم التحدث عنها سابقاً، والتي من المفروض من هذه إيرادات هذه الضرائب أن تغذي الخزينة الفلسطينية، كما قد تلجأ الشركات والأشخاص إلى الاستيراد عبر المستورد الإسرائيلي، نتيجة أن الكميات التي يحتاجونها هي كميات صغيرة حيث أن تكاليف الاستيراد تكون عالية جداً، وبخاصة إذا كانت الكميات التي يحتاجها المستورد صغيرة، لذلك يعتمد التاجر الفلسطيني بالاتفاق مع التاجر الإسرائيلي إلى استيراد هذه السلع على أنها جميعها تعود إلى التاجر الإسرائيلي، ولا يوجد فيها كميات تعود للتاجر الفلسطيني، وذلك

<sup>1</sup> خلف، فليح حسن: الاقتصاد الكلي. الأردن: 2007. ص37

من أجل التوفير في مصاريف الاستيراد من مصاريف نقل واستيراد فإذا قام المستورد باستيراد كميات قليلة، فإن التكاليف سوف تكون مرتفعة على التاجر، مما ينعكس أثرها على السلعة، حيث ستكون هنا سعرها أعلى، لذلك تعرف هذه المستوردات بأنها بضائع موجهة للاستهلاك في إسرائيل وليس هناك جزء منها يخص فلسطين المحتلة، وبالتالي ضياع إيرادات هذه المستوردات على الخزينة الفلسطينية<sup>1</sup>.

فإذا نظرنا إلى البند (15) من اتفاقية باريس التي نصت على أن مقاصة الإيرادات من كل من ضرائب الاستيراد والرسوم الأخرى بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ستعتمد على مبدأ مكان المقصد النهائي، بالإضافة لذلك، فإن الإيرادات الضريبية ستخصص للسلطة الفلسطينية حتى لو قام مستوردون إسرائيليون بالاستيراد عندما يكون المقصد قد ذكر بوضوح على وثائق الاستيراد أي أن شركة الاستيراد مسجلة لدى السلطة الفلسطينية، وتقوم بنشاط تجاري في المناطق وسيتم تخليص هذا الإيراد خلال ستة أيام عمل من يوم جباية الضرائب والرسوم المذكورة.

إن مقاصة العوائد من كامل الضرائب والرسوم على المستوردات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية سوف تؤسس على مبدأ مكان التوجه النهائي (للمستوردات). وبالإضافة إلى ذلك فإن عوائد الضرائب هذه سوف تذهب إلى السلطة الفلسطينية، حتى لو تم الاستيراد من قبل مستوردين إسرائيليين طالما كان المكان النهائي مكتوب شكل واضح في وثائق الاستيراد على أنه شركة مسجلة من قبل السلطة الفلسطينية، وتقوم بنشاطاتها التجارية في المناطق<sup>2</sup>.

أما إذا كانت الجمارك التي تدفع من قبل الفلسطينيين على هذه المستوردات تعود إلى الجانب الإسرائيلي، ولا يجري تحويلها إلى السلطة الوطنية كما هو الحال في المستوردات الفلسطينية المحددة سلفاً بأنها موجهة إلى الضفة والقطاع.

<sup>1</sup> الجوهرى، منى: الترتيبات الجمركية . رام الله: رام الله: ماس : 1995. ص20.

<sup>2</sup> الفقرة 15 من المادة 3 بروتوكول الاقتصادي

فهنا أعطت الاتفاقية الحق للفلسطينيين في استرداد الجمارك المدفوعة على جميع البضائع التي يتم استيرادها عبر إسرائيل، وتحفظ السلطة بالحق في استرداد هذه الضرائب مادام المصعب النهائي الضفة أو غرة.

من هنا نلاحظ أن هذا البند في تفسيره يحتوي على العمومية، لأن تحديد مكان التوجه النهائي لاستهلاك المستوردات من أجل تخصيص عوائد الجمارك من رسوم وضريبة الشراء والمقاصة لجهة الدولة المستهلكة لهذه السلع، الأمر الذي قد لا يتم تحديده بسهولة من خلال وثائق الاستيراد، حيث قد يتم التحايل في جهة الاستهلاك النهائية، فيمكن أن توضع جهة الاستهلاك النهائية إسرائيل ولكن فعلياً تستهلك داخل الضفة.

## المبحث الثالث: إجمالي المستوردات (المباشرة، وغير المباشرة) إلى فلسطين

تقسم المستوردات إلى قسمين:

### أولاً: سلع وخدمات من العالم الخارجي

حيث نقصد هنا بالخدمات خدمات الشحن والنقل والسفر والاتصالات، خدمات البناء، التأمين، الخدمات الترفيهية الثقافية والخدمات الحكومية<sup>1</sup>، ويطلق عليها مستوردات مباشرة وغير مباشرة،

ويتم استيرادها بالطرق الآتية:

أ- مستوردات يتم استيرادها من العالم الخارجي مباشرة (استيراد مباشر) أي استيرادها من قبل الطرف الفلسطيني، دون أن يكون هناك طرف ثالث في الاستيراد أو وسيط، وهذه الطريق تصب إيراداتها في الخزينة الفلسطينية، حيث يذكر مكان توجه السلعة النهائي في البيان الجمركي وهي الضفة والقطاع.

ب- المستوردات غير المباشرة، وهي مستوردات يتم استيرادها عبر الموانئ والمطارات الإسرائيلية سواء أكان المستورد إسرائيلياً أم فلسطينياً، وبوجود وسيط بين المستورد والمصدر، من العالم الخارجي أو من إسرائيل.

### ثانياً: سلع وخدمات محلية الصنع من الجانب الإسرائيلي

حيث يطلق عليها مستوردات مقنعة (وتعتبر مستوردات غير مباشرة) وتقسم إلى:

• مستوردات من العالم الخارجي، حيث يتم مرة ثانية استيرادها من الجانب الإسرائيلي، وغالباً ما يتم استيراد هذه السلع من الدول التي ترتبط مع إسرائيل باتفاقيات تجارة حرة، حيث يكون من السهل على المستورد الفلسطيني الحصول عليها من إسرائيل بدلاً من استيرادها من تلك الدول، وبالنسبة لهذه السلع فإن استيرادها من الخارج مباشرة من أجل تسويقها في فلسطين

<sup>1</sup> عمارة، رانيا عبد العزيز محمود: تحرير التجارة الدولية وفقاً لاتفاقية الجات في مجال الخدمات. مصر: دار الفكر الجامعي. 2008. ص360

يجعل سعرها مرتفعاً مقارنةً مع أسعارها في الأسواق الإسرائيلية، وهذا النمط يؤدي إلى تسهيل تدفق السلع الإسرائيلية إلى السوق الفلسطيني<sup>1</sup>.

• مكونات مستوردة من الخارج تدخل في البضائع الإسرائيلية المصدرة لفلسطين (وهي مستوردات غير مباشرة)، أي يتم تجميعها في إسرائيل ليتم تسويقها في الأسواق الإسرائيلية والفلسطينية، حيث يسهم إنتاج هذه السلع في إسرائيل في تشغيل الأيدي العاملة، وزيادة القيمة المضافة لهذه السلع، وأيضاً توفير سلع مناسبة لأذواق المستهلكين، فحسب مبدأ الاستهلاك النهائي يجب أن يشمل استعادة ضرائب الجمارك المدفوعة على المستوردات الآتية: الاستيراد من العالم الخارجي مباشرة، والاستيراد غير المباشر عبر الموانئ، والمكونات المستوردة من الخارج والمكونة للبضائع الإسرائيلية، والمصدرة إلى فلسطين باعتبار أن مكان الاستهلاك النهائي لها في فلسطين، ولكن المشكلة تتعلق في المستوردات المقنعة، أي معاد استيرادها من الجانب الإسرائيلي وفي المكونات المستوردة في سلع الجانب الإسرائيلي فالاستيراد غير المباشر يمكن أن يحدث من خلال إحدى الطرق الآتية:

1. أن يقوم مستورد إسرائيلي باستيراد السلع من الخارج، وهنا فإن البيان الجمركي يصدر باسم التاجر الإسرائيلي، ثم يقوم التاجر الإسرائيلي ببيع أو نقل ملكية البيان الجمركي إلى المستورد الفلسطيني داخل الميناء، ويكون موضح فيه أن الاستهلاك النهائي هو الضفة والقطاع ويطلق عليه (الاتتومي)

2. البضائع التي تدخل السوق الإسرائيلي بموجب بيان إسرائيلي، ويتم إعادة بيعها بشكل كامل بموجب فاتورة المقاصة، وهذه البضائع التي تدخل السوق الفلسطيني على أنها بضائع إسرائيلية، ولكن فعلياً هي بضائع ليست إسرائيلية، بل مستوردة من الخارج وهي تؤثر على الخزينة الفلسطينية عبر خسارة الإيرادات من ضريبة شراء ورسوم جمركية وغيرها، التي من المفروض أن تذهب إلى الخزينة الفلسطينية، ولكن فعلياً تذهب إيراداتها إلى الخزينة الإسرائيلية، حيث لا يمكن أن يتم اكتشافها إذا لم تصرح عنها المصادر الإسرائيلية، فالمستورد

<sup>1</sup> الجعفري، محمود: التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية واقعها وآفاقها. رام الله: رام الله: ماس. 2000. ص47.

إسرائيلي يقوم باستيراد بضائع أجنبية على أساس انه موجهه إلى السوق الإسرائيلية، ثم يقوم ببيع هذه السلع عن طريق المقاصة إلى المستورد الفلسطيني أو التاجر، فهنا المنشأ أجنبي تم توجيه البضائع إلى الضفة، ولكن مع خسارة الرسوم الجمركية التي عادت إلى الخزينة الإسرائيلية، وبسبب صعوبة تحديد منشأ البضائع الظاهرة في المقاصة وعدم وضوحها حيث أنها مكتوبة باللغة العبرية.

3. البضائع الإسرائيلية مصنعة إسرائيليًا ولكن المواد الخام أو مدخلات الإنتاج هي بالكامل مستوردة من الخارج، حيث يتم بيع هذه البضائع بعد تصنيعها على أنها سلع إسرائيلية، وبذلك تخسر السلطة الرسوم الجمركية وضريبة الشراء من خزنتها، وأيضاً تستفيد إسرائيل من تشغيل الأيدي العاملة لديها ودعم الاقتصاد.

4. البضائع التي يقوم المستورد الإسرائيلي باستيرادها من الخارج، ويحدد في البيان الجمركي أن جهة الاستهلاك هي إسرائيل ثم يقوم المستورد الإسرائيلي بإضافة بعض التعديلات البسيطة عليه مثل إجراء تغليف عليها، ثم يقوم المستورد الإسرائيلي بإعادة بيعها إلى التاجر الفلسطيني عن طريق المقاصة، أي انها خسارة للخزينة الفلسطينية من إيرادات الاستيراد.

5. البضائع التي يقوم المستورد الإسرائيلي باستيرادها إلى إسرائيل بالاتفاق مع التاجر الفلسطيني الذي يكون له جزء من هذه البضائع المستوردة، ويعمد التاجر الفلسطيني إلى هذه الطريقة إما لتوفير التكاليف، وإما هروباً من التعقيدات التي تفرضها إسرائيل على المستورد الفلسطيني، وهذه المستوردات تؤدي إلى خسارة إيراداتها الجمركية التي تذهب بالكامل إلى الخزينة الإسرائيلية دون الخزينة الفلسطينية، وقد أشار مسؤول ملف التجارة الخارجية في دائرة الإحصاء أنه نتيجة للأحداث الأخيرة، وهي حصار غزة، عمد التجار في القطاع على تحويل البضائع المستوردة إلى الجانب الإسرائيلي، أي أن التسرب أصبح يحدث بطريق عكسية أي التسرب من خزينة الإسرائيلية إلى الخزينة الفلسطينية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> مكالمة تلفونية مع مسئول ملف التجارة الخارجية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتاريخ 25-11-2008

فالتسرب المالي هنا هو ذلك الجزء من الدخل الذي يتولد نتيجة الإنفاق الذي لا يعاد إنفاقه أي لا يصب في دورة الدخل، بل يصبح خارج دورة الدخل، وهذا التسرب يؤدي إلى انخفاض حجم الزيادة النهائية في الدخل<sup>1</sup>، وبمعنى آخر فإن الموارد المالية المتولدة عن الاستيراد داخل حدود السلطة لا تعود إلى خزينتها، بل تعود إلى خزينة الجانب الإسرائيلي<sup>2</sup>. فهنا يحدث تسرب لضرائب المشتريات والجمارك والرسوم الأخرى التي تدفع على السلع المستوردة، حيث تذهب إلى الخزينة الإسرائيلية فقط دون أن يتم استعادة هذه الرسوم، أو ما تم دفعه من ضرائب على السلع المستوردة، فاستعادة مدفوعات الضرائب على المستوردات التي يتم استهلاكها في المناطق الفلسطينية، والتي تتضح من خلال تطبيقات تحليلات الرفاه على التكمالات التجارية يفترض دائماً أن التعرفة الجمركية هي تحويلات من المستهلكين إلى الحكومة، حيث تقوم الحكومة بإنفاق هذه التحويلات على مواطنيها من أجل تحقيق الرفاه لهم، وأن عدم حصول الحكومة على دخل التعرفة التي يدفعها المستهلكون تعتبر بمثابة خسارة صافية للاقتصاد الوطني.

### المطلب الأول: أسباب لجوء الفلسطينيين إلى الاستيراد غير المباشر

#### 1. التشوهات في المرافق العامة والموارد:

سار النشاط الاقتصادي منذ عام 1967 في ظل مجموعة من الظروف الخارجة عن السيطرة حيث عمد الاحتلال إلى نهب مستمر للأراضي وتقسيمها، كذلك نهب الموارد المائية لصالح المستوطنات وداخل إسرائيل، كذلك عمد الاحتلال أثناء سيطرته التامة على الأراضي الفلسطينية إلى نهب الموارد المالية (الإيرادات المحلية)، وتوجيهها نحو الخزينة الإسرائيلية، بدل من إنفاقها لصالح المرافق العامة أو الخدمات، وبالتالي الاعتماد على إسرائيل في توفير هذه الخدمات، ومن ثم توجيه الاقتصاد الفلسطيني نحو التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، فاستهدفت السياسة الاقتصادية الإسرائيلية منذ بداية الاحتلال إلى نهب الموارد الاقتصادية بشكل متواصل

<sup>1</sup>خلف، فليح حسن: الاقتصاد الكلي. الأردن: 2007. ص367

<sup>2</sup>كنفاني، نعمان: العلاقات التجارية بين فلسطين وإسرائيل منطقة تجارة حرة ام اتحاد جمركي رام الله: ماس. كانون أول

1996. ص30

ومبرمج للفلسطينيين سواء أكان من موارد مائية أم سرقة الأراضي، وأيضا موارد مالية وضرائب (ضريبة القيمة المضافة، الدخل، ضرائب الضمان الاجتماعي وغيرها)<sup>1</sup> وبالرغم من إقبال كاهل الاقتصاد الفلسطيني بكل قطاعاته من صناعة وتجارة وزراعة، بالضرائب المفروضة عليه لم تكن هذه الموارد المالية تتفق على المرافق العامة والخدمات في فلسطين إلا القليل منها، مما أدى إلى بنى تحتية مدمرة من طرق ومواصلات ومؤسسات وصحة<sup>2</sup>.

## 2. المصلحة الشخصية لدى بعض الفلسطينيين<sup>3</sup> :

إن الاحتلال خلق مصالح لفئات معينة ترتبط مصالحها بالاقتصاد الإسرائيلي، وهم ثلاث فئات حيث يرتبط دخلها بشكل مباشر بالاقتصاد الفلسطيني

• التجار الذين يستوردون من أو يصدرون إلى إسرائيل.

• أصحاب المشاغل والمصانع الذين يعملون في الباطن مع مؤسسات إسرائيلية.

• العمال الذين يعملون في المستوطنات اليهودية أو العمل في إسرائيل.

3. القيود التي وضعتها إسرائيل على المستوردات ومنها التعرف المرتفعة، شروط الصحة والبيئة والمواصفات أدت إلى تكاليف استيراد مرتفعة، مما تشجع الجانب الفلسطيني على الاستيراد من إسرائيل أو عبرها.

4. المعوقات التي تفرضها إسرائيل على الاستيراد بحجج واهية، سواء أكانت أمنية أم صحية بهدف تحديد الكميات أو تحديد الدول التي يمكن الاستيراد أو التصدير إليها، مما أدى إلى تطلع الفلسطينيين إلى الاستيراد أو التصدير لإسرائيل، وذلك لسد احتياجات السوق المحلي.

<sup>1</sup> نصر محمد: تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. رام الله: ماس. حزيران 2003. ص22.

<sup>2</sup> عبد الرزاق، عمر وآخرون: أبعاد الاتفاق الإسرائيلي. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط. 1994. ص12.

<sup>3</sup> النقيب، فضل: مدخل نظري نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية. رام الله: ماس. حزيران. 2003. ص60.

5. التمييز في الطريقة التي يتم التعامل بها مع بضائع المستورد الفلسطيني (من خلال التفتيش الأمني والتأخير داخل الميناء) عن بضائع المستورد الإسرائيلي.
6. ارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتأمين، وفرض رسوم إضافية على أنواع معينة من السلع تدفع على الحدود بين الدول.
7. الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة، حيث حددت الاتفاقيات أنواع السلع عبر قوائم التي يمكن استيرادها، مما كان لها من أثر سلبي على التجارة الخارجية.
8. نظام الجمارك الإسرائيلية، والمصحوبة بإجراءات أمنية مشددة، والتي لجمت أي تطور متمثل مع التجارة الخارجية الفلسطينية -الأردنية.
9. تحديد الاستيراد من الدول العربية والإسلامية بموجب اتفاق باريس الاقتصادي خاصة مع دولتي الأردن ومصر بموجب قائمتين رئيسيتين، هذه القوائم صغيرة ومحددة في بنودها إضافة إلى تحديد قوائمها بكميات<sup>1</sup>.
10. لا تعترف إسرائيل بالمخلصين الجمركيين الفلسطينيين، وجميع هؤلاء ممثلون لوكلاء تخليص إسرائيليين كما أنه ليس هناك قانون جمارك فلسطيني (هناك قانون جمارك فلسطيني قيد الدراسة) لتطبيقه، وتجدر الإشارة أن العوائد الجمركية التي تقوم السلطة الفلسطينية بتحصيلها لا تتجاوز نسبة % 3.5 من إيرادات السلطة، بينما يتجاوز ما تجبیه السلطات الإسرائيلية من جمارك يتجاوز %48 من مجموع الإيرادات.
11. المصدرون والمستوردون الفلسطينيون لا يسمح لهم بدخول المناطق الجمركية، علاوة على ذلك لا يمكن للمستوردين الفلسطينيين، والوكلاء الحصول على معلومات عن الشحن إلا من خلال الموظفين الإسرائيليين<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> الاتفاقيات الاقتصادية

<sup>2</sup> الاتحاد العام للغرف الصناعية والزراعية. **Palestine's Foreign Trade, Israel Obstacles and Impact** of Israeli Recent Economic Sanctions and Measures on It 2001. فلسطين. 2001.

12. المعوقات الإجرائية والمؤسسية من التي تدفع الفلسطينيين نحو الاستيراد غير المباشر يمكن تصنيف هذه المعوقات على النحو الآتي:

أ- المعوقات الإجرائية والمؤسسية على الجانب الإسرائيلي ومنها

- تقوم إسرائيل بفرض إجراءات معيقة، فيما يخص مواعيد دخول المعابر دون الأخذ في الاعتبار عامل التأخير وتأثيراته على السلع الأردنية التي تدخل أراضي السلطة الفلسطينية، لأن الحصول على إذن مسبق من إسرائيل، يستغرق شهوراً عدة في بعض الأحيان.
- يدفع التجار (المصدرون) الأردنيون رسوم جمركية أعلى من نسبة 17 % ضريبة القيمة المضافة.

• فصل غزة عن الضفة من الناحية الجمركية.

• موظفو الجمارك الإسرائيليون هم ضباط أمن.

ب- المعوقات الإجرائية والمؤسسية من الجانب الأردني<sup>1</sup>

• ضعف مرافق التخليص الجمركي وخدمات التخليص الخاصة مثل مرافق التفريش، مناطق التخزين ، ..... إلخ.

• عدم وجود مخلصين جمركيين مرخصين على مراكز الحدود.

• ساعات العمل في مراكز التخليص الأردنية محدودة.

ج- المعوقات الإجرائية والمؤسسية من الجانب المصري

• الحاجة إلى موافقة عدة جهات قبل الإفراج النهائي على السلعة.

<sup>1</sup> United Nation, (1999): **Promoting of the Palestinian Authority's Cooperation with Egypt and Jordan in Improving- sub-regional trade services**, Palestine , Geneva

- ترسل العينات أحياناً للفحوصات المخبرية خارج المنطقة الجمركية.
  - الصعوبات والتعقيدات والإجراءات لنظم السحب والتسديد.
  - النظر إلى فواتير المورد على أنها لا تعكس القيمة الحقيقية واعتبار ذلك هو القاعدة وحل هذه المشكلة يتطلب 15 يوماً.
  - إجراءات التحكيم غير عادلة، ومعظم أعضاء اللجنة من دائرة الجمارك.
- ونلاحظ أن معظم المستوردات الفلسطينية يتم شراؤها أو استيرادها بشكل غير مباشر من التجار الإسرائيليين لأسباب مختلفة، جرى توضيحها، منها: تلافى العوائق الإسرائيلية والنتيجة وجود تسرب في الإيرادات المحصلة من الجمارك، وذلك بسبب مرور عملية الاستيراد والتصدير في إجراءات طويلة، وأحياناً مكلفة، وعدم وضوح إجراءات التصدير والاستيراد.

#### المطلب الثاني: طرق تقدير المستوردات غير المباشرة<sup>1</sup>

يتم تقدير المستوردات غير المباشرة وفق الطرق الآتية:

أولاً: التقدير الجزئي وتعتمد في حسابها على إحدى الطرق:

أ- التقدير الجزئي لإيرادات البضائع على افتراض أن نسبة المستوردات الفلسطينية غير إسرائيلية الأصل هي من إسرائيل للمستوردات الكلية من إسرائيل تساوي نفس النسبة كما في الاستهلاك الإسرائيلي الخاص.

ب- الطريقة الثانية تعتمد على تقدير قسم الإحصاءات التابع لوزارة التخطيط.

ج- تعتمد على مقارنة المستوردات الفلسطينية مع الصادرات الإسرائيلية، حيث سيتم توضيحها بالجدول من خلال تطبيق بعض الفرضيات الآتية:

<sup>1</sup> الجوهري، منى و رضوان علي شعبان: الترتيبات الجمركية الفلسطينية الإسرائيلية. رام الله: ماس. 1995. ص21.

- إذا لا تصدر إسرائيل المادة فهي مستوردة بالكامل من الخارج.
- إذا كانت المادة مصدرة من إسرائيل بكميات تقل كثيراً عن مستوردات الفلسطينيين فإن المستوردات من الخارج تساوي قيمة المستوردات من إسرائيل ناقص ما تصدره إسرائيل.
- إذا كانت المادة المصدرة من إسرائيل بكميات تفوق المستوردات الفلسطينية فإن الأخيرة بمجملها مستوردة من إسرائيل.

ثانياً: التقدير الكلي، وهناك طريقتان

الطريقة الأولى: تعتمد على تقدير ضريبة القيمة المضافة على المستوردات من إسرائيل، وذلك باعتبار أن جميع البضائع القادمة من إسرائيل هي إسرائيلية المصدر وليست مستوردة من الخارج، لذلك يتم التعامل معها.

الطريقة الثانية: تستخدم قاعدة اقتسام الإيرادات الجمركية من قبل الاتحاد الجمركي الإفريقي الجنوبي بعد تعديلها بما يتناسب مع اتفاقية التجارة الفلسطينية - الإسرائيلية.

### المطلب الثالث: طرق تخفيض التسرب المالي الناتج عن المستوردات غير المباشرة

إن الموارد الفلسطينية هي من حق الفلسطينيين، ولهم الحق في جبايتها وإدارتها، والتصرف بها دون تدخل طرف آخر والاستحواذ على هذه الموارد، ورغم أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد مشوه وتسوده التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، فلا بد أن تعمل السلطة قدر الإمكان على تقليص هذه التبعية من خلال الطرق الآتية:

1- إيجاد شركاء متنوعين متعددين من مختلف أنحاء العالم.

2- بما أن البرتوكول سمح بمبدأ تخصيص ضريبة الاستيراد لخزينة البلد التي يتم فيه الاستهلاك النهائي، فإن تغيير الفواتير بحيث تبين ما إذا كانت المادة المستوردة من إسرائيل هي إسرائيلية أو غير إسرائيلية المنشأ، إلا أن توثيق أصول المستوردات ليس بالأمر السهل من الناحية التطبيقية وذلك لأن:

أ- المستوردات تنتقل عبر إسرائيل من يد إلى يد في إسرائيل نفسها وتمر في بعض الأحيان بعملية تغيير ترفع من قيمتها.

ب- كذلك فإن عملية تقصي أثر مصادر المستوردات مكلفة للغاية.

3- يجب أن تنظر وزارة الاقتصاد في ترخيص وكالات فلسطينية معينة لتقوم بالاستيراد، بحيث يصبح قيام آخرين بالاستيراد عبر إسرائيل أمراً غير قانوني للتجارة، هذه الطريقة تعاني من تعقيدات في توثيق مصادر المستوردات كما هو الحال السابق، خاصة أن التجار الفلسطينيين والإسرائيليين لديهم حوافز للاستيراد سوية، لكي يستفيدوا من التخفيض في التكلفة الذي يصاحب الاستيراد بكميات كبيرة.

4- يمكن التعامل مع مشكلة التسرب من خلال المفاوضات بين السلطة الوطنية وإسرائيل بحيث تتفقان على صيغة لاقتسام الإيرادات تعتمد على الحجم الكلي للتجارة<sup>1</sup>، وإعادة التفاوض مع إسرائيل حول آلية فرض الضرائب فيما يتعلق بالاستيراد غير المباشر<sup>2</sup>.

فالترتيبات الاقتصادية الخاصة في البرتوكول الاقتصادي، تقوض المصالح الفلسطينية لأنها ترتيبيات تحول إسرائيل بموجبها إلى السلطة الوطنية فقط تلك العائدات الجمركية التي تجبى من المستوردات التي تم من خلال إسرائيل والتي يحدد مآلها النهائي مسبقاً بالضفة الغربية والقطاع، وينجم عن هذه الترتيبيات خسارة في الإيرادات للاقتصاد الفلسطيني تقدر 5% من الناتج المحلي، وذلك لأن معظم المستوردات الفلسطينية تأتي من خلال التجار الإسرائيليين الذين يستوردونها كمستوردات إسرائيلية<sup>3</sup>، أي أن المصلحة الفلسطينية تتطلب تصميم صيغته جديدة لتقسيم العوائد الجمركية اعتماداً على مجمل الحركة التجارية.

5- لا بد أن يكون للفلسطينيين معابر حدودية إما من ناحية الأردن أو مصر باعتبارهما بوابتين للفلسطينيين إلى العالم، وعدم السماح للإسرائيليين بالتدخل بحركة الأفراد والسلع بحجج واهية.

<sup>1</sup> النقيب، فضل: تقييم أولي للنظام الضريبي في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله: ماس. تشرين ثاني 1996. ص 17.

<sup>2</sup> عبد الرازق، عمر: تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية. رام الله: ماس.

<sup>3</sup> النقيب، فضل: تقييم أولي للنظام الضريبي في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله: ماس. تشرين ثاني 1996. ص 17.

7- التركيز على تعديل نصوص الاتفاقية وبخاصة في عدم السماح للإسرائيليين باحتجاز أموال الفلسطينيين من عوائد الضرائب.

7- أن يتم اعتماد مبدأ التماثلية في التنفيذ.

8- منح الاقتصاد الفلسطيني استثناءات السماح للبضائع الفلسطينية بالدخول إلى الأسواق الخارجية بدون فرض ضرائب أو رسوم أي إعطائه إعفاءات للبضائع الفلسطينية .

9- اعتماد معادلة للمقاصة بناء على العلاقة الاقتصادية الكلية بين الاقتصاديين بدلاً من نظام الصفقة المتبع.

10- تشجيع الفلسطينيين على تسليم فواتير المقاصة الخاصة بهم، وعدم البيع والشراء من الإسرائيليين بدون فاتورة المقاصة، و نقترح أن تعتمد الإدارة الضريبية إلى إعطاء خصم من قيمة فاتورة المقاصة أي إذا كان مبلغ الفاتورة 200000 ألف شيكل ترد له نسبة 5% مثلا أي خصم 10000 شيكل من قيمة الفاتورة، بدلاً من خسارة قيمة الفاتورة كلها والنسبة توضع بعد دراسة الوضع و ملاءمته.

11- كما أنه على السلطة انتهاج السياسات الاقتصادية الآتية للحد من الاستيراد غير المباشر:

1. تبني سياسة تجارية محفزة للتصدير من خلال تشجيع إنتاج السلع تقوم مقام السلع المستوردة، وإعطاء إعفاءات من الضرائب والرسوم من أجل إنتاج هذه السلع أو الخدمات المعدة لتصدير، كذلك تقديم تسهيلات ائتمانية لمستوردي المواد الخام المستخدمة في الإنتاج لتلبية الطلب المحلي والخارجي، كذلك تسهيل إجراءات التصدير، منح قروض بدون أو بفوائد منخفضة، توفير معلومات عن الأسواق الخارجية المحتملة لسلع .

2. تبني سياسة استيراد مواتية لعملية التنمية من خلال تشجيع استيراد آلات والمعدات، كذلك فرض رسوم وضرائب على السلع المستوردة والتي يتوفر لها بديل محلي حيث إن السماح باستيراد سلع أجنبية بأسعار تقل عن أسعار السلع المنتجة محلياً، سيعمل على تخفيض الإنتاج المحلي من هذه السلع (عدم قدرة السلع المحلية على منافسة السلع الأجنبية)، وبالتالي سيؤدي إلى زيادة البطالة في الأيدي العاملة المستخدمة في إنتاج السلع المحلية.

3. تعزيز القدرات الإنتاجية والتشغيلية والتجارية للقطاع الخاص الفلسطيني على صعيد الاستيراد والتصدير، والمعلومات، وتسهيلات ائتمانية، وحوافز، وضمانات.
4. تطوير الاتفاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع الخارج، بما يعزز قدرتها على النفاذ للأسواق الدولية والتزود باحتياجاتها بأسعار تنافسية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> النقيب، فضل و نصر عيطياني: واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية .رام الله: ماس. حزيران. 2003.

## المبحث الرابع: الاتفاقات الاقتصادية وتأثيرها على المستوردات غير المباشرة.

يمثل عقد الاتفاقيات التجارية والاقتصادية بين الدول شرطاً أساسياً لجذب وتبادل الاستثمارات وتنشيط حركة التبادل التجاري فيما بينها استيراداً وتصديراً، وبالرغم من أهمية الاتفاقيات التجارية بالنسبة للدول الموقعة عليها، إلا أن بعض الدول الموقعة للاتفاقيات قد تجد بعد فترة من الزمن أنها تفتقد إلى المقومات الأساسية للتأثير على التجارة، وقد تكتشف أن لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد أو على قطاع خاص، أو أن عامل الزمن قد يؤدي إلى حدوث تغييرات اقتصادية إقليمية وعالمية تؤثر على الاتفاقية وتجعل لها أثراً سلبية على الدولة الموقعة عليها.

### المطلب الأول: الانتقادات على لاتفاقيات التجارية:

تهدف الدول إلى إبرام الاتفاقيات الثنائية أو الدولية لتحقيق مجموعة من المزايا، ف كان الجانب الفلسطيني توقع من عقد هذه الاتفاقيات ان تفتح له منافذ للتبادل التجاري مع دول عربية وأجنبية وعدم بقاء التبادل التجاري محصوراً مع الجانب الإسرائيلي، إلا أن الاتفاقيات التجارية لم تحقق الكثير من المزايا للجانب الفلسطيني حيث كان من المفترض من هذه الاتفاقيات أن يكون دورها أوسع في المجال التجاري، والاقتصادي، والمالي، والذي لابد ان ينعكس على الاقتصاد الفلسطيني إلا أن وجود الثغرات في هذه الاتفاقيات أدى إلى استغلال إسرائيل لهذه الثغرات لصالحها وجعل الاقتصاد الفلسطيني والتبادل التجاري مرتبط بها ويمكن (استعراض بعض سلبيات الاتفاقية فيما يلي :

في عدم إجبار إسرائيل على الإقرار بضرورة دفع المبالغ من استقطاعات أجور العمال الفلسطينيين والضرائب غير المباشرة المتركمة في الخزينة الإسرائيلية عن سنوات الاحتلال للسلطة الفلسطينية خلافاً للقانون الدولي، كما أن الاتفاق ينص على أن السلطات الإسرائيلية ستكون قادرة على التحكم بأكثر من ثلث ريع الضرائب في الخزينة الفلسطينية، والذي منحها وسيلة ضغط وابتزاز سياسي على السلطة الوطنية الفلسطينية بين الحين والآخر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> فرسخ، ليلى: البنود المتعلقة بالعمل في بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. رام الله: ماس. حزيران. 1999. ص28.

وكما نلاحظ، من جهة أخرى نص الاتفاق على إلغاء الجمارك على حركة البضائع بين الطرفين بما يتيح للبضائع الفلسطينية حرية الوصول إلى الأسواق الإسرائيلية، غير أن ذلك لم يكن في الواقع بالسهولة نظراً لأن هناك ما يعرف بالعقبات غير الجمركية، حيث تتمتع المنتجات الصناعية والزراعية الإسرائيلية بالدعم الحكومي، مما يعطيها ميزة تنافسية كبيرة في مواجهة مثيلاتها من المنتج الفلسطيني، فعلى سبيل المثال في قطاع الزراعة، أدى هذا الأمر إلى تفاقم الوضع الاقتصادي للمزارع الفلسطيني بسبب الإجراءات غير المباشرة التي اعتمدها إسرائيل والممثلة في سياسة دعم المزارع والمصدر الإسرائيلي (مثل دعم أسعار مستلزمات الإنتاج خاصة المياه، توفير قروض بشروط ميسرة وإعانات التصدير وإعفاءات الضريبة المضافة للمصدرين) وفي المقابل لن يستفيد المزارع الفلسطيني من هذه الامتيازات، الأمر الذي أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني في الأسواق المحلية والخارجية.

كما نلاحظ أن الاتفاق حدد من جهة فرض رسوم جمركية على المستوردات الفلسطينية تعادل تلك المفروضة على مثيلاتها الإسرائيلية دون الأخذ بعين الاعتبار حجم الفجوة بين الاقتصاديين الإسرائيلي والفلسطيني.

كما أن اتفاق أوسلو يعتبر موافقة فلسطينية على استمرار السيطرة الإسرائيلية على الحدود وتأجيل البت بالأمور الجوهرية، مما ألغى أية إمكانية لعمل السلطة على تطوير سياستها، وخاصة المالية، فهي تفقد السيطرة على الحدود أي أن تجارتها محكومة للجانب الإسرائيلي، وهذه الموافقة تعتبر تنازلاً عن السيادة، التي تعتبر ركناً من أركان الدولة، فلم يكن هناك للفلسطينيين سيادة على أرضهم.

تكلم البند (13) من الاتفاقية الاقتصادية بالإضافة لنقاط الخروج والعبور وفقاً للمادة المتعلقة بالمرات في الملحق "1" من الاتفاق بغرض تصدير واستيراد البضائع، للجانب الفلسطيني الحق في استخدام كل نقاط العبور والخروج في إسرائيل المخصصة لذلك الغرض، ومع معاملة اقتصادية وتجارية متساوية، فهذا البند يعني:

1- أن تكون للسلطة الفلسطينية كامل المسؤولية وكافة الصلاحيات في نقاط الجمارك الفلسطينية لتطبيق سياسة الجمارك والاستيراد المتفق عليها، كما حددت في البروتوكول ويشمل ذلك التفتيش وتحصيل الضرائب والرسوم الأخرى، عند استحقاقها.

2- يكون موظفو الجمارك الإسرائيليون موجودين، وسيحصلون من موظفي الجمارك الفلسطينيين على نسخ من الوثائق الضرورية المتعلقة بالشحن المعينة، ولهم حق المطالبة بحضور تفتيش البضائع المستوردة، وتحصيل الضرائب وفي حال اعتراض الجانب الإسرائيلي على طبيعة الشحنة أو الرسوم فإن الأمر يحال إلى لجنة فرعية مشتركة لها الحق في الإفراج عن الشحنة أو إعادتها<sup>1</sup>.

3- يكون موظفو الجمارك الفلسطينيون مسئولين عن تسيير معالجة الإجراءات الجمركية، بما فيها التفتيش وتحصيل الضرائب المستحقة.

4- في حال الاختلاف حول تخلص أية شحنة حسب هذه المادة، فإن الشحنة ستؤخر للتفتيش لفترة أقصاها (48) ساعة ستحل اللجنة المشتركة خلالها المسألة على أساس الأحكام ذات العلاقة بهذه المادة، وسيتم تحرير الشحن بناء على قرار اللجنة الفرعية فقط.

ولكن إذا نظرنا لهذا البند ومدى تطبيقه على أرض الواقع نلاحظ أنه منذ عام 1995 منعت إسرائيل دخول الشاحنات الفلسطينية إلى الجانب الإسرائيلي من أجل نقل البضائع المستوردة، واتبعت أسلوب BACK- TO- BACK أي أن الشاحنات الإسرائيلية هي التي تقوم بإخراج البضائع من إسرائيل، أما إذا كان مسار البضائع من غزة إلى أية مدينة في الضفة فيجب أن تفرغ البضائع على معبر كارني ثم وضعها على الشاحنات الإسرائيلية، فهذه الأمور أدت إلى زيادة تكلفة النقل على الفلسطينيين، حيث تكلفة المواصلات أضعاف ما كانت عليه قبل هذه

---

<sup>1</sup> سليمان، هاني وعبد الرزاق عمر: أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي. الأردن: مركز الدراسات الشرق الأوسط. 1994. ص 47.

الفترة<sup>1</sup>، وأيضاً نلاحظ هنا أن الموارد المالية تسربت من الفلسطينيين إلى الجانب الإسرائيلي عبر تحقيق مورد مالي من المواصلات التي جعلتها حكراً فقط للشاحنات الإسرائيلية، بل وعمدت أيضاً سلطات الاحتلال إلى تأخير البضائع الفلسطينية بحجة الدواعي الأمنية، مما نجم عنه خسائر اقتصادية ناتجة عن تأخير في التسليم للتاجر الفلسطيني.

بالرغم من أن الاتفاقية سمحت بسن قوانين استيراد (التعرفة، والمعايير) وذلك بخصوص كميات محددة لسلع في قائمة A1، A2، B.

فإذا نظرنا إلى هذا البند نجد أنه أتاح هوامش محدودة في التعامل التجاري بين فلسطين والأردن ومصر، وذلك بسبب تقيده كمياً ونوعياً وحصره بقوائم السلع A, 1A2, B.<sup>2</sup>

وبالتالي دفع الفلسطيني نحو التوجه للاستيراد أو تكملة احتياجاته عبر السوق الإسرائيلي سواء عن طريق شراء البضائع الإسرائيلية أو عن طريق المستورد الإسرائيلي، الذي يعمل على إعادة تصديرها نحو الضفة والقطاع، دون أن يكون هناك رسوم جمركية يجب أن تعود إلى الخزينة الفلسطينية حسب الاتفاق، بذلك نمت المستوردات من إسرائيل أو عبرها بوتيرة أشد تسارعاً خلال تلك المرحلة (1995-2000) بفعل إعادة تحويل جزء من العون الدولي للشعب الفلسطيني لتمويل المستوردات من إسرائيل وعبرها، وبالتالي، شجع الاحتلال بهذه الطريق على زيادة التسرب المالي لدى السلطة بحيث خسرت كل الرسوم الجمركية.

فالاتفاق الاقتصادي أعطى إسرائيل حق تغيير معدلات الجمارك والرسوم والقيمة المضافة دون قيود في حين حرم الفلسطينيين من تغيير معدلات الرسوم والجمارك إلا على سلع معينة، وحرمه أيضاً من تخفيض معدلات الضريبة المضافة بنسبة تزيد عن (2%). أي أن الاتفاق

---

<sup>1</sup> النقيب، فضل مصطفى ونصر عيطياني: واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية. رام الله: ماس. حزيران 2003. ص31.

<sup>2</sup> الجعفري، محمود وآخرون: السياسات التجارية الفلسطينية والبدائل والخيارات المتاحة. رام الله: ماس. حزيران 2002. ص12.

الفلسطيني - الإسرائيلي شكل محددًا وعائقاً أدى إلى خفض الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية وذلك من خلال احتوائه للثغرات التي كانت في صالح الجانب الإسرائيلي.

في الفقرة (5) حددت أن الاتفاق لا يسمح للسلطة الفلسطينية بالتدخل في السياسة الجمركية والضريبية، فالرسوم الجمركية على المستوردات يجب أن تكون متساوية حتى ولو قامت إسرائيل بتغيير سياستها الجمركية، وعلينا أن نلتزم بهذا التغيير دون أن يكونوا ملزمين بأخذ رأينا أو مصالحنا بعين الاعتبار، وكما تلتزم السلطة بالإجراءات الجمركية التي تتخذها إسرائيل على المعابر والموانئ للكميات "البضائع" الداخلة إلى مناطق السلطة الفلسطينية، مع تطبيق التعرفة الجمركية الإسرائيلية، والالتزام الكامل بالإجراءات الجمركية من فحص، ومعاينة، وتعبئة البيان الجمركي والرسوم الجمركية المقررة مع ضمانات بتحويل الرسوم الجمركية إلى السلطة الفلسطينية خلال ستة أيام من دفع الرسوم الجمركية، "مع احتفاظ الجانب الإسرائيلي بنسبة (3%) من مجموع الرسوم على المستوردات الفلسطينية في الموانئ الإسرائيلية كإجراءات الاستيراد المستعملة في إسرائيل" مثل المواصفات، ونظام الترخيص، والتواجد الإسرائيلي على نقاط المعابر<sup>1</sup>، فهنا إسرائيل تعتبر أنها استولت على جزء من الموارد المالية بدون وجه حق في 3% من حق الفلسطينيين وليس للجانب الإسرائيلي حق في هذا المورد.

يعتبر فرض إسرائيل معدلات جمارك عالية، وغيرها من القيود الكمية على المستوردات من دول العالم التي لا ترتبط معها باتفاقيات تجارية، ومن خلال استخدامها شروط الصحة والبيئة والمواصفات لحماية إنتاجها المحلي، وحماية تدفق المستوردات السلعية والخدمية بين إسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، من أهم الأسباب التي تشجع الجانب الفلسطيني على الاستيراد من إسرائيل، وبالتالي زيادة التسرب المالي لمدفوعات الضرائب والرسوم الجمركية على المستوردات المباشرة وغير المباشرة والمستوردات المقنعة، حيث لن تستطيع السلطة الفلسطينية فرض رسوم جمركية أعلى من السائدة في إسرائيل، والتي تتجه بدورها إلى الانخفاض وذلك لأنه في حالة ارتفاع مستوى الرسوم الجمركية بنسب لا تتناسب مع المستوى الاقتصادي السائد في الضفة والقطاع فإن الطلب على المستوردات من إسرائيل سيزداد على

السلع البديلة والمكاملة بدلاً من استيرادها من الخارج، وبالتالي، تؤدي إلى مزيد من استنزاف أموال الخزينة الفلسطينية<sup>1</sup>.

نص الاتفاق الاقتصادي على أن على إسرائيل أن تعيد للسلطة الوطنية الضرائب التي تجنيها على البضائع الإسرائيلية المستوردة عبر موانئها ومطاراتها إذا كانت تحمل تلك البضائع عنوان مستورد فلسطيني، ولكن الفلسطينيين اعتادوا الاستيراد من خلال مستورد إسرائيلي، لأن تخليص البضاعة بالنسبة للمستورد الإسرائيلي تتم بسرعة، ودون تعقيدات مقارنة مع المستورد الفلسطيني كذلك تحقيق الوفورات في حال الاستيراد بأحجام كبيرة مقارنة مع الاستيراد بأحجام صغيرة، وهذا ما جعل معظم المستوردات الفلسطينية تأتي عبر إسرائيل، وجعل الضرائب التي تحصلها إسرائيل تذهب إلى الخزينة الإسرائيلية بدلاً من الخزينة الفلسطينية<sup>2</sup>، ودون أن يكون عليه عبء مالي إضافي.

#### المطلب الثاني: نص الاتفاقية الاقتصادية

أولاً : الاتفاقية الاقتصادية مع الجانب الإسرائيلي

واجه الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات السابقة ظروفًا صعبة عمقت من أزمته، وأدت إلى تشويه بنيته في جانب والحد من مقومات نموه في جانب آخر.

و كان للهجمة الإسرائيلية الكبيرة خلال سنوات الاحتلال وخاصة السنوات الخمس الأخيرة آثاراً مأساوية على كل من مجمل النشاط الاقتصادي، والذي أدى إلى تراجع كل مؤشرات الاقتصادية والاجتماعية و بالتالي تراجع مستوى معيشة الفلسطيني في الضفة وغزة.

ففي 13 سبتمبر من عام 1993 تم توقيع اتفاقية إعلان مبادئ بين منظمة التحرير والاحتلال، حيث جرت مفاوضات من قبل الجانبين لتوقيع اتفاقية تقوم على تنظيم العلاقة الاقتصادية بين

<sup>1</sup> الجعفري، محمود : التجارة الخارجية الإسرائيلية واقعها وآفاقها المستقبلية . رام الله: ماس .اب.2000. ص99.

<sup>2</sup> النقيب، فضل مصطفى: نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية. رام الله: ماس. حزيران .2003. ص59

الطرفين<sup>1</sup> وفي عام 1994 تم توقيع اتفاق باريس بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، ويتكون من إحدى عشرة مادة تنظم الجانب الاقتصادي، أهمها<sup>2</sup>:

1- إن الاتفاق سيحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وأنه يشمل الضفة الغربية وغزة خلال الفترة الانتقالية.

2- هناك لجنة فلسطينية إسرائيلية مشتركة من عددٍ متساوٍ من الأعضاء، وتتخذ قراراتها بالاتفاق، وتشتمل مهامها مراجعة الاتفاقية بشكل دوري، وتقييم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين.

3- فيما يتعلق بالضرائب وسياسات الاستيراد فتشمل الآتي:

(تتمتع السلطة الوطنية الفلسطينية بحرية تحديد الجمارك والرسوم والضرائب على السيارات السلع المستوردة ضمن القوائم<sup>3</sup> (بالإضافة إلى وبالكميات A 1 , A2 , B ) ، وبالكميات التي تلبى احتياجات السوق الفلسطينية والتي ستحددها اللجنة المشتركة.

فيما عدا ذلك تلتزم السلطة بمعدلات الجمارك والضرائب والرسوم الأخرى التي تفرضها إسرائيل على المستوردات، كما تلتزم بسياسة الاستيراد الإسرائيلية وإجراءاتها.

سيحق لإسرائيل تعديل الضرائب والرسوم والجمارك وسياسة الاستيراد والمواصفات على أن لا تشكل التغييرات في المواصفات عائقاً غير جمركي، وأن تكون قائمة على اعتبارات الصحة والسلامة وحماية البيئة وفقاً لاتفاقية حول العوائق الفنية من اتفاقية الجات.

تلتزم السلطة الفلسطينية بمعدل ضريبة القيمة المضافة المعتمدة في إسرائيل- مع قدرتها على تخفيضها بما لا يزيد عن 2 % .

<sup>1</sup> النقيب، فضل ونصر عيطياني: واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية. رام الله: ماس. حزيران. 2003. ص25.

<sup>2</sup> اتفاقية باريس

<sup>3</sup> القائمة A1: وتشمل 26 سلعة يمكن للسلطة تستوردها من الأردن ومصر.

نصت الاتفاقية على حق فلسطين باستخدام كافة نقاط الدخول والخروج الإسرائيلية المحددة لغرض استيراد وتصدير السلع، وأن السلع الفلسطينية ستعطى معاملة مساوية للسلع الإسرائيلية. وتتص الاتفاقية الاقتصادية على المبدأ الأساسي حرية التجارة مع إسرائيل وفقاً لترتيبات الاتحاد الجمركي.

أما بالنسبة للتجارة مع طرف ثالث، فإن اتفاقية باريس تنظم العلاقات بين الضفة الغربية، وقطاع غزة وباقي بلدان العالم وهي كما يلي:

- لا تخضع المنتجات الفلسطينية لأي قيود تصديرية.

- التجارة من وإلى الضفة الغربية لها إمكانية الوصول الكاملة إلى موانئ الدخول والخروج الإسرائيلية.

- تمنح المستوردات والصادرات الفلسطينية معاملة متساوية، على موانئ العبور الإسرائيلية، باستثناء ما يتعلق بالتدابير الأمنية.

أما فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، فإن الأنظمة الإسرائيلية المتعلقة بالجمارك، ضريبة الشراء والمقاييس فإنها تسري على المستوردات الفلسطينية باستثناء السلع المدرجة في القوائم A1,A2&B1 وتملك السلطة الفلسطينية الحق بتطبيق معدلات الرسوم الجمركية الخاصة بها، ضريبة الشراء وضرائب استيراد أخرى، ضمن حصص محددة مسبقاً، على هذه المستوردات.

علاوة على ذلك، تملك السلطة الوطنية الفلسطينية السيطرة الكاملة في استيراد بضائع مدرجة في القوائم A1, A2 بغض النظر عن مستلزمات المقاييس الإسرائيلية.

---

<sup>1</sup> يتضمن بروتوكول باريس القوائم A1,A2,B يجب أن تكون البضائع المستوردة بموجب القائمة A1 منتجة محلياً في الأردن. ومصر وبلدان عربية أخرى، ضمن سقف كمي محدد لها، أما البضائع المستوردة بموجب القائمة A2 فيمكن استيرادها من البلاد العربية والإسلامية وبلدان أخرى، ولكن تحدد كميتها للجنة المشتركة، بينما لا تخضع البضائع المستوردة من القائمة B لأي قيود من ناحية الكمية ولكن تخضع للمقاييس الإسرائيلية

وإحدى نتائج تطبيق سياسة الاستيراد الإسرائيلية هي اعتبار الاتفاقيات التجارية الثنائية المنعقدة بين إسرائيل وأطراف أخرى قانونية وسارية المفعول في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويمكن للتجار الفلسطينيين، الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة المنعقدة مع دول : جمهورية تشيكيا، وهنغاريا، تركيا، وسلوفاكيا.

كما تضمنت الاتفاقية بنوداً في نطاق السياستين المالية والنقدية يمكن تلخيصها فيما يأتي<sup>1</sup>:

1. إن تحديد مستوى الضرائب المباشرة يعود للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما أن عوائدها ستتدخل الخزينة الفلسطينية بالإضافة إلى ثلاثة أرباع ضريبة الدخل التي تجنى من العمال الفلسطينيين في إسرائيل.

2. إن عوائد الضرائب غير المباشرة كافة التي تدفع من قبل الفلسطينيين ستتدخل الخزينة الفلسطينية، ما عدا الضرائب غير المباشرة الناتجة عن عمليات الشراء في إسرائيل من قبل المستهلك النهائي، وفي هذا المجال هناك تعامل بالمثل بمعنى أن الضرائب غير المباشرة التي يدفعها إسرائيليون في الأراضي الفلسطينية لا تدفع لإسرائيل إذا كان المشتري غير مسجل كتاجر مرخص.

3. يعطي الاتفاق السلطة الحق في فرض ضريبة إضافية مختلفة عن إسرائيل ولو بنسبة ضئيلة لا تتعدى 2% رغم أن ذلك سيجمل الخزينة الفلسطينية بعض الخسائر.

### المطلب الثالث: نقد الاتفاقية الاقتصادية من ناحية المعايير العامة

1- نص الاتفاق على النفاذ إلى الأسواق، دون أن ينص على عدم التذرع بذرائع أمنية وغيرها من ناحية إسرائيل، حيث استغلت إسرائيل هذه الثغرة ووضعت العراقيل لمنع نفاذ إلى الأسواق الخارجية للفلسطينيين

2- الدولة الأولى بالرعاية لم تشمل الاتفاقية نص بشأن الدول الأولى بالرعاية، وبذلك فرضت السياسة التجارية الإسرائيلية على الفلسطينيين.

3- مبدأ حسن النية لم يرد هذا المبدأ في نصوص الاتفاقية مما سمح لإسرائيل بفرض تفسيراتها حسب مصالحها وتدمير مصالح الشعب الفلسطيني.

- 4- مبدأ المعاملة بالمثل أشارت الاتفاقية إلى هذا البند إلا أنه لم يكن هناك تفاصيل حول هذا الموضوع والحالات التي تستدعي تطبيق هذا البند.
- 6- مبدأ الاستثناءات لم يكن هناك أي استثناء للجانب الفلسطيني يدعمه ويقويه، بالرغم من معرفة الجميع بمدى ضعف وتخلف الاقتصاد الفلسطيني.
- 7- أن تنص الاتفاقية على قواعد ملزمة بعدم جعل الإجراءات الأمنية شكلاً من أشكال الحواجز غير الجمركية التي تشكل عائقاً أمام بنود الاتفاقية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> لافي، دارين واخرون: المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعزيز استفادة المنتجين والمصدرين والمستوردين من الاتفاقيات التجارية الدولية . رام الله: ماس فلسطين . تموز 2005. ص16.

## المبحث الخامس: أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية - الفلسطينية على المستوردات غير المباشرة

توصل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية، لمصلحة السلطة الوطنية الفلسطينية، في نهاية عام 1996 بعد عدة جولات من المفاوضات إلى اتفاق وصف بالمرحلي أو الانتقالي على أساس مسار برشلونة وعملية الشراكة الأوروبية المتوسطية (التي تهدف إلى إقامة شراكة بين الدول القابعة على شاطئ المتوسط).

استندت المفاوضات بين الطرفين على أهمية العلاقات القائمة بين أوروبا من جهة والشعب الفلسطيني من جهة أخرى أهم الأهداف التي كان يركز عليها الاتفاق الأوروبي الفلسطيني هي ما يأتي:

- 1- وضع إطار شامل بين الطرفين لإتاحة تعزيز العلاقات الثنائية والعمل معاً على تطويرها
- 2- تحديد الشروط الخاصة بتحرير التجارة بشكل يتناسب مع اقتصاد كل طرف، و عليه تم إعفاء جميع السلع الفلسطينية المصنعة من الجمارك إذا ما تم تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي وبذلك أعطى هذا الاتفاق إمكانية للإنتاج الفلسطيني لدخول الأسواق الأوروبية معفاً من الجمارك منذ توقيع الاتفاق، كما أعطى الفلسطينيين الحق في فرض رسوم جمركية على بعض الإنتاج الأوروبي على أن يتم تحرير الجمارك تدريجياً إلى أن تصبح معفاة بالكامل عام 2000 .
- 3- تشجيع و تطوير العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية المتوازنة بين الطرفين من خلال الحوار الهادف و البناء و التعاون كل حسب إمكانياته.
- 4- تشجيع التعاون الإقليمي الذي يقود بدوره إلى التعايش السلمي، إضافة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- 5 . ترويج التعاون في مجالات أخرى التي تحمل طابع المصلحة المشتركة للطرفين، مثل التعاون في مجال التعليمي والبحث العملي، كذلك المساعدات التقنية والفنية للطواقم الحكومية.

## المطلب الأول: نقد الاتفاقية (الشراكة الأوروبية الفلسطينية) من ناحية المعايير العامة<sup>1</sup>

مبدأ النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وبذلك يكون إمكانية دخول السلع الفلسطينية باسمها دون أن تكون من خلال وكلاء إسرائيليين أو كجزء من سلعة إسرائيلية وهي ميزه استفاد الفلسطينيون منها، إلا أن عملية التصدير إلى الاتحاد الأوروبي يواجه مشاكل منها أن منافذ العبور لا تزال بأيدي وتحكم الإسرائيليين، ولكن عند تحكم الفلسطينيين في منافذ العبور والخروج سوف يحققون مزايا أكثر لهذه الاتفاقية.

1- مبدأ تبادل المعلومات ووضوح الإجراءات والقوانين ، لم تنص الاتفاقية على هذا المبدأ، وكذلك على مبدأ حسن النية في تفسير الاتفاقية ، مبدأ الدول الأولى بالرعاية.

2- مبدأ المعاملة بالمثل، أشارت بنود الاتفاقية على اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل في الامتيازات مع منح الجانب الفلسطيني استثناءات (من ناحية فرض الجمارك وضرائب ورسوم على السلع الصناعية الأوروبية لدى دخولها السوق الفلسطيني).

## المطلب الثاني: نقد الاتفاقية (الشراكة الأوروبية الفلسطينية) من ناحية المعايير الخاصة:

- تعزيز السيادة الفلسطينية: تعامل الاتحاد الأوروبي مع السلطة مثلما تعاملت مع أي دولة ذات سيادة كاملة، وأعطت لها حرية فرض الضرائب الجمركية على البضائع الاتحاد الأوروبي.
- تنويع الشركاء التجاريين وتقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، لا أن السياسة الاقتصادية الإسرائيلية تعمدت وضع العراقيل على الاستيراد، فهذه الاتفاقية لم تؤت ثمارها من أجل تقليص التبعية عبر تنويع الشركاء التجاريين.

<sup>1</sup> عبد الرازق، عمر: تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية. رام الله: ماس. كانون اول 2002. ص38

## المطلب الثالث: أهم المعايير الإسرائيلية لاتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية:

1- عدم اعتراف إسرائيل بقانونية الاتفاق. أوضحت الممارسات الإسرائيلية أنهم لا يعترفون بالاتفاق، و لا يعترفون بأن الجانب الفلسطيني منطقة جمركية منفصلة عنهم وبذلك فإن السلع المستوردة إلى الجانب الفلسطيني والتي تحمل شهادة منشأ أوروبية حسب الاتفاق الأوروبي الفلسطيني سوف يفرض عليها رسوم جمركية، حيث بينوا أن التجارة الفلسطينية تدخل إلى الموانئ الإسرائيلية، و عليه أن لم تكن موضحة أنها متجهة إلى إسرائيل كمقصد نهائي، فإن الجهاز الجمركي الإسرائيلي سوف يفرض عليها رسوماً جمركية، وذلك من أجل أن تستولي إسرائيل أيضاً على 3% وهو رسم الموانئ من المستوردات الفلسطينية، وهو تسرب من أموال الخزانة الفلسطينية لصالح الجانب الإسرائيلي، وأيضاً يوجد هنا اختراق آخر لاتفاق باريس الاقتصادي الذي يسمح للسلطة الفلسطينية استخدام الموانئ البحرية و الجوية الإسرائيلية في عملية التجارة دون تمييز.

2- المعايير الإجرائية في عملية تنقل السلع. وهذه المعايير أيضاً إسرائيلية تواجهها التجارة الفلسطينية سواء القادمة من الاتحاد الأوروبي أو المصدرة من فلسطين إلى الاتحاد. وهنا أود التطرق إلى هذه المعايير موضحاً أنها تقسم إلى نوعين هما:

المعايير الإسرائيلية على الصادرات فلسطين لا تملك موانئ لغاية اليوم و ذلك بعد تدمير مطار غزة الدولي الذي كان يخطط له أن يكون بوابة فلسطين على العالم، لذا دعت الحاجة إلى استخدام الموانئ الإسرائيلية البحرية و الجوية دون تمييز، كما نص اتفاق باريس الاقتصادي، ولكن ما حدث كان العكس حيث أن التمييز كان واضحاً والمعايير كثر حتى يتجه المصدر الفلسطيني إلى التاجر الإسرائيلي أو إلى شركات التصدير الإسرائيلية، و كانت هذه المعايير تترجم عن طريق الشهادات و الوثائق المعقدة و الفحوصات المخبرية عند تصدير سلع زراعية، إضافة إلى التخلص الجمركي الذي يجب أن يكون للمخلصين الإسرائيليين دور كما أن لهم الأحقية في تخليص شحناتهم، و لا يمكن أن نغفل الفحوصات الأمنية للبضائع و التي غالباً ما تتلف الإرساليات الزراعية لتباع بأبخس الأثمان.

ناهيك عن عدم السماح للتصدير الفلسطيني أن يستخدم طائرات الركاب كما هو مسموح للتاجر الإسرائيليين فالتاجر الفلسطيني مقيد باستخدام طائرات الشحن ذات الكلفة العالية كما أنها أقل سفراً من الطائرات العادية.

المعيقات الإسرائيلية على المستوردات الفلسطينية : جميع الاستيراد الفلسطيني يجب أن يمر على المعابر الإسرائيلية و الموانئ الإسرائيلية البحرية منها و الجوية، و من هنا يبدأ التحكم الإسرائيلي و فرض المعيقات التي من شأنها تكلف التاجر الفلسطيني الوقت و الجهد و المال و يمكن أن نحدد أهم مظاهر الإعاقة التي يفرضها الإسرائيليون على التجارة الفلسطينية و خاصة مع الاتحاد الأوروبي بما يلي:

❖ رخص الاستيراد التي أجبر الجانب الإسرائيلي الفلسطينيين عليها في اتفاق باريس الاقتصادي لدواع أمنية أعطت المجال للإسرائيليين استغلال هذا الأمر في تعطيل و تأخير التجارة الفلسطينية، أمر آخر من نتاج اتفاق باريس الاقتصادي هو مطابقة مواصفات الاستيراد للمواصفات الإسرائيلية بحكم انه مسموح للفلسطينيين بالاتجار داخل المناطق الإسرائيلية وذلك ما يعقد العملية من تأخير الفحوص و استخدام المختبرات الإسرائيلية.

❖ شهادة المنشأ المتفق عليها مع الجانب الأوروبي يتم تعطيلها عند كتابة أن هذه الشهادة صدرت بناء على الاتفاقية الفلسطينية و يضطر التاجر الفلسطيني أن يعيدها إلى بلد المنشأ لإصدار شهادة جديدة حسب الاتفاقية مع إسرائيل وهناك العديد من الأمور الأخرى التي تعيق عملية التجارة الفلسطينية مع أوروبا أسبابها الاحتلال.

## المطلب الرابع: بعض المهام المطلوبة من السلطة لتعزيز استفادة الفلسطينيين من الاتفاقيات<sup>1</sup>

تهدف الاتفاقيات التجارية إلى تحسين حركة الاستيراد والتصدير، وإنعاش الاقتصاد التجاري وتحسين عمليات التصنع والإنتاج، وتحسين العجز في الميزان التجاري، بالرغم من عقد السلطة عدة اتفاقيات تجارية من أجل تحسين الاقتصاد وتخفيف التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، إلا أن هذه الاتفاقيات لم تعمل على تخفيف التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، بل بقيت حركة التصدير والاستيراد من أو عبر إسرائيل نشطة فما زالت إسرائيل تستحوذ على 78% من السوق الفلسطينية السلعية.

أولاً: توفير الكثير من الخدمات اللازمة لإجراء عمليات التصدير والاستيراد، من قبل جميع المؤسسات ذات العلاقة، حيث أن الكثير من المصدرين والمستوردين يعانون من صعوبة إجراءات الحصول على تلك الخدمات وأيضاً ارتفاع كلفة الحصول عليها، أما المقصود بالخدمات هنا فهي :

- خدمات النقل والتخليص والتأمين
- خدمات الفحص والتفتيش للسلع والخدمات المستوردة
- معلومات عن أسواق التصدير ونفاذ السلع للعالم الخارجي

ثانياً: إنشاء مؤسسات داعمة للأنشطة الاستيراد والتصدير في الخارج والتي من مهامها تعزيز العلاقات الدولية.

ثالثاً: إنشاء مراكز للأبحاث التسويقية، لتوفير المعلومات والبيانات حول الأسواق المحلية والعالمية، وظروف وحجم المنافسة، وإتاحة المعلومات للمستوردين والمصدرين والمنتجين .

رابعاً: العمل على تخفيض ضريبة القيمة المضافة على المنتجات المحلية، لخفض تكلفتها وتعزيز قدرتها التنافسية أمام اللجمركية.جنيبة<sup>2</sup>

خامساً: منح المستثمرين التسهيلات لاستيراد المواد الخام التي تتطلبها الصناعة المحلية بحيث يتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية .

<sup>1</sup> التقرير السنوي لغرفة لوزارة التجارة والصناعة في الاردن 2008.

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره الجعفري

سادسا: التشديد على وجوب التزام المنتجات الفلسطينية بالمواصفات والمقاييس الدالتالية:بعاً:  
العمل على تطوير مرافق البنية التحتية وخصوصاً شبكات النقل والمواصلات والاتصالات  
والخدمات وتوفيرها بأسعار منخفضة.

أما أهم نقاط الدخول والخروج الرئيسية الدولية لغايات التصدير والاستيراد، وهي التالية<sup>1</sup>:

قطاع غزة:

- مطار غزة الدولي.
- معبر رفح البري مصر.
- معبر المنطار إسرائيل .
- معبر بيت حانون إسرائيل.
- معبر صوفا إسرائيل.
- معبر نحال عوز إسرائيل.

الضفة الغربية:

- جسر الكرامة النبي مع الأردن.
- جسر آدم داميا مع الأردن.

للاستيراد المباشر:

- ميناء حيفا إسرائيل.
- ميناء أسدود إسرائيل.

---

<sup>1</sup> منشورات وزارة الاقتصاد

## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة

## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة، والإجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها (جميع المبالغ بالدولار الأمريكي).

#### أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

##### 1. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما حجم المستوردات غير المباشرة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية بين الأعوام 2002-2006؟

للإجابة عن هذا السؤال، ولحساب المستوردات غير المباشرة، فقد تمت المقارنة بين حجم المستوردات من العالم، وحجم المستوردات من إسرائيل، وحجم الصادرات الإسرائيلية إلى الضفة الغربية، وقطاع غزة، على الأساس الآتي:

- إذا لا تصدر إسرائيل المادة فهي مستوردة بالكامل من الخارج.
- إذا كانت المادة مصدرة من إسرائيل بكميات تقل كثيراً عن مستوردات الفلسطينيين فإن المستوردات من الخارج تساوي قيمة المستوردات من إسرائيل ناقص ما تصدره إسرائيل.
- إذا كانت المادة المصدرة من إسرائيل بكميات تفوق المستوردات الفلسطينية فإن الأخيرة بمجملها مستوردة من إسرائيل.

**الجدول رقم(17):** قيمة المستوردات غير المباشرة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية بين الأعوام 2002-2006 /مليون دولار.

السنة	قيمة المستوردات غير المباشرة/مليون دولار
2002	287,778.65
2003	401,955.33
2004	850,743.85
2005	966,088.77
2006	489,165

نلاحظ من الجدول رقم (17) انه في عام 2002 قد بلغت حجم المستوردات غير المباشرة 287,778.65 (287مليون778الف دولار) وأنها تركزت في السلع الاستهلاكية. أما في عام 2003 نجد قيمة المستوردات قد أخذت في لارتفاع المستمر لتصل إلى أعلى قيمة له في عام 2005 لتصل إلى 966,088.77/ مليون دولار (966مليون و88الف) دولار بينما عادت إلى الانخفاض في عام 2006 وذلك بسبب بداية الحصار على القطاع .

## 2. نتائج المتعلقة بالسؤال الثاني :

**ما حجم التسرب المالي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية بين الأعوام 2002-2006؟**

وللإجابة عن هذا السؤال، فقد تم رصد قيمة المستوردات غير المباشرة، ومن ثم تم ضرب قيمة المستوردات غير المباشرة بالتعرفة الجمركية، وضريبة الشراء لكل وارد من المستوردات، وحسابها ضمن معادلة لبيان حجم التسرب المالي لكل وارد (سلعة) في كل عام من الأعوام المذكورة، والمثال الآتي يوضح كيفية حساب التسرب المالي لوارد من المستوردات، والجدول (18-22) تبين حجم التسرب المالي لكل عام على حدة.

الجدول رقم (18): التسرب المالي في عام 2002/قيمة مليون دولار<sup>1</sup>

الرقم	رقم السلعة	اسم السلعة	المستوردات	التعرفة الجمركية	المستوردات والجمارك	التسرب (المالي)
.6	03	اسماك (غير الثدييات البحرية)، وقشريات، ورخويات، ولافقاريات مائية، ومحضرات منها.	2.078	%19.6	2.486	0.407
.7	05	خضر وفواكه.	27.863	%16	32.322	4.458
.8	07	بن وشاي وكاكو وتوابل ومصنوعاتها.	26.329	%11.3	29.304	2.975
.9	09	منتجات ومحضرات متنوعة صالحة للأكل.	4.764	%10	5.241	0.476
.10	21	صلال (جلود خام) الذبائح الكبيرة والصغيرة وجلود الفراء، خام.	1	معفاة	1	0
.11	22	البذور الزيتية والثمار الزيتية.	1.697	%15.4	1.958	0.261
.12	25	عجائن وفضلات الورق.	1.018	معفاة	1.018	0
.13	24	ورق، وورق مقوى (كرتون)، وأصناف مصنوعة من عجينة الورق أو من الورق أو من الورق المقوى.	27.585	%8	29.791	2.207
.14	26	ألياف نسيجية (ما عدا كرات الصوف الممشط "التوبس" وغيره من الصوف الممشط) وفضلاتها (غير مصنوعة على شكل غزل أو نسيج).	0.510	معفاة	0.510	0

<sup>1</sup> ملاحظة: تم احتساب التسرب في قيمة الضرائب الرسوم الجمركية (التعرفة الجمركية وضريبة الشراء حيث تعتبر ضريبة الشراء هنا من ضمن التعرفة الجمركية وليست من ضمن ضريبة المبيعات) \* قيمة المستوردات غير المباشرة لجميع جداول التسرب المالي .

0.052	0.724	%7.8	0.672	دهون وزيت حيوانية أو نباتية، مجهزة، شموع من أصل حيواني أو نباتي، أخلاط أو محضرات غير صالحة للأكل من الدهون أو الزيوت الحيوانية أو النباتية، غ.م.أ.	43	.15
0	0.491	معفاة	0.491	مواد كيميائية عضوية.	51	.16
0.817	11.032	%8	10.215	مواد كيميائية غير عضوية.	52	.17
0.946	8.826	%12	7.880	مواد الصباغة والدباغة والتلوين.	53	.18
1.967	25.660	%8.3	23.693	منتجات طبية وصيدلية.	54	.19
2.046	24.281	%9.2	22.235	زيوت عطرية وراتنجات مواد عطور، مستحضرات تزيين (تواليت) وتلميع وتنظيف.	55	.20
17.489	19.675	8	2.186	أسمدة (عدا ما هو مذكور في المجموعة 272).	56	.21
0	5.609	معفاة	5.609	مواد ومنتجات كيميائية غ.م.أ.	59	.22
0.234	2.927	%8.7	2.693	جلود ومصنوعات جلدية غ.م.أ. وجلود فراء مجهزة	61	.23
619	2.935	%10	2.668	مصنوعات من المطاط غ.م.أ. (ضريبة شراء 12%)	62	.24
0.964	14.348	%7.2	13.385	خيوط نسجية، ونسج، وأصناف جاهزة غ.م.أ. ومنتجات متصلة بها.	65	.25
1.736	30.677	%6	28.941	الحديد والصلب.	67	.26
0.765	11.241	%7.3	10.476	أجهزة ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتسجيل الصوت واستعادته.	76	.27

1.944	22.847	%9.3	20.903	مكائن وأجهزة وأدوات كهربائية، غ.م.ا وأجزاؤها الكهربائية (بما في ذلك الأجزاء غير الكهربائية المقابلة غ.م.ا للمعدات الكهربائية من الطراز المنزلي)	77	.28
7.956	25.440	%45.5	17.485	مركبات برية (بما في ذلك المركبات ذات الوسائد الهوائية).	78	.29
0.006	0.085	%8	0.079	لوازم السفر والحقائب اليدوية والأوعية المماثلة.	83	.30
0.465	4.339	%12	3.874	أحذية.	85	.31
0.415	5.810	%7.7	5.395	أدوات وأجهزة مهنية وعلمية وأدوات وأجهزة مراقبة، غ.م.ا.	87	.32
0.203	2.462	%9	2.259	أجهزة ومعدات للتصوير الفوتوغرافي ولوازمها وأصناف وأصناف ضوئية وبصرية، غ.م.ا، الساعات بأنواعها.	88	.33
1.346	16.143	%9.1	14.796	أدوات مصنعة متنوعة غ.م.ا.	89	.34
<b>50755</b>	<b>المجموع</b>					

نلاحظ من الجدول (18) أن التسرب المالي في عام 2002 للمستوردات غير المباشرة قد بلغ 50.755 مليون وهو مقدار الخسارة من الضرائب، حيث أنها تصب في الخزينة الإسرائيلية بدلاً من الخزينة الفلسطينية.

الجدول رقم (19): التسرب المالي في عام 2003/القيمة مليون دولار

الرقم	رقم السلعة	اسم السلعة	المستوردات	التعرفة الجمركية	المستوردات والجمارك	التسرب المالي (الجمارك وضريبة الشراء)
.1	03	اسماك (غير الثدييات البحرية)، وقشريات، ورخويات، ولاقاريات مائية، ومحضرات منها.	2.636	%19.60	3.153	0.517
.2	05	خضر وفاكهة.	34.390	%16	39.892	5.502
.3	06	سكر، ومحضرات سكرية، وعسل النحل.	26.327	%8	28.433	2.106
.4	09	منتجات ومحضرات متنوعة صالحة للأكل.	5.757	%10	6.333	0.576
.5	22	البذور الزيتية والثمار الزيتية.	1.869	%15.40	2.157	0.288
.6	23	المطاط الخام (بما في ذلك المطاط التركيبي والمستخلص).	0.003	%10	0.004	0
.7	25	عجائن وفضلات الورق.	0.878	معفاة	0.878	0
.8	26	ألياف نسيجية (ما عدا كرات الصوف المشط "التوبس" وغيره من الصوف المشط) وفضلاتها (غير مصنوعة على شكل غزل أو نسيج).	0.801	معفاة	0.801	0
.9	27	أسمدة خام، غير ما في القسم 56، ومعادن خام (باستثناء الفحم والنفط والأحجار الكريمة).	16.699	معفاة	16.699	0
.10	34	غاز طبيعي ومصنوع.	40.468	معفاة	40.468	0
.11	52	مواد كيميائية غير عضوية.	10.518	%8	11.359	0.841

1.804	16.836	%12	15.032	مواد الصباغة والديباغة والتلوين.	53	.12
2.572	33.559	%8.30	30.987	منتجات طبية وصيدلية.	54	.13
2.407	28.575	%9.20	26.167	زيوت عطرية وراتنجيات مواد عطور، مستحضرات تزيين (تواليت) وتلميع وتنظيف.	55	.14
0	6.759	معفاة	6.759	مواد ومنتجات كيميائية غ.م.ا.	59	.15
0.759	3.597	%10	3.270	مصنوعات من المطاط غ.م.ا. (ضريبة الشراء 12%)	62	.16
0.967	14.403	%7.20	13.435	خيوط نسجية، ونسج، وأصناف جاهزة غ.م.ا. ومنتجات متصلة بها.	65	.17
1.909	33.723	%6	31.814	الحديد والصلب.	67	.18
5.377	63.197	%9.30	57.820	مكائن وأجهزة وأدوات كهربائية، غ.م.ا. وأجزاؤها الكهربائية (بما في ذلك الأجزاء غير الكهربائية المقابلة غ.م.ا. للمعدات الكهربائية من الطراز المنزلي)	77	.19
0	2.383	معفاة	2.383	مكائن ومعدات توليد الطاقة.	71	.20
0	15.798	معفاة	15.798	المكائن المكتبية والمكائن الاوتوماتية لتجهيز البيانات.	75	.21
0.808	11.872	%7.30	11.064	أجهزة ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتسجيل الصوت واستعادته.	76	.22
13.205	42.226	%45.50	29.021	مركبات برية (بما في ذلك المركبات ذات الوسائد الهوائية).	78	.23

0.318	2.969	%12	2.651	الأثاث وأجزاؤه، الأسرة والحشايا (المراتب) وحوامل الحشايا والوسائد وما يماثلها من المفروشات المحشوة	82	.24
0	3.569	معفاة	3.569	أصناف من الألبسة وملحقاتها.	84	.25
0.367	3.424	%12	3.057	أحذية.	85	.26
0.484	6.767	%7.70	6.283	أدوات وأجهزة مهنية وعلمية وأدوات وأجهزة مراقبة، غ.م.ا.	87	.27
0.225	2.723	%9	2.498	أجهزة ومعدات للتصوير الفوتوغرافي ولوازمها وأصناف وأصناف ضوئية وبصرية، غ.م.ا، الساعات بأنواعها.	88	.28
41.031	المجموع					

نلاحظ من الجدول (19) أن التسرب المالي في عام 2003 قد بلغ 41.031 مليون دولار ونلاحظ هنا ان نسبة التسرب ليست عالية وذلك بسبب الاغلاقات وان الوضع السياسي لم يتحسن كثيرا في هذه الفترة

الجدول رقم (20): التسرب المالي في عام 2004/القيمة مليون دولار

الرقم	رقم السلعة	اسم السلعة	المستوردات	التعرفة الجمركية	المستوردات / والجمارك	التسرب المالي (الجمارك وضريبة الشراء)
.1	01	لحوم ومحضرات لحوم.	17.028	50%	25.541	8.514
.2	03	اسماك (غير الثدييات البحرية)، وقشريات، ورخويات، ولافقاريات مائية، ومحضرات منها.	0.500	19.60%	0.598	0.098
.3	05	خضر وفواكه.	41.052	16%	47.621	6.568
.4	06	سكر، ومحضرات سكرية، وعسل النحل.	29.241	8%	31.580	2.339
.5	09	منتجات ومحضرات متنوعة صالحة للأكل.	6.926	10%	7.619	0.693
.6	22	البذور الزيتية والثمار الزيتية.	4.547	15.40%	5.247	0.700
.7	25	الفلين والخشب	10.114	10%	11.126	1.011
.8	26	عجائن وفضلات الورق.	337	مغفأة	337	0
.9	28	أسمدة خام، غير ما في القسم 56، ومعادن خام (باستثناء الفحم والنفط والأحجار الكريمة).	19.305	مغفأة	19.305	0
.10	29	اركزة فلزية ونفايات فلزات.	0.469	مغفأة	0.469	0
.11	34	نפט ومنتجات نفطية ومواد متصلة بهما.	403.818	8%	436.124	32.305
.12	52	مواد كيميائية عضوية.	0.557	8%	0.601	0.045
.13	53	مواد كيميائية غير عضوية.	12.918	12%	14.468	1.550
.14	54	مواد الصباغة والدباغة والتلوين.	10.774	8.30%	11.668	0.894
.15	55	منتجات طبية وصيدلية.	33.507	9.20%	36.589	3.083
.16	56	زيوت عطرية وراتنجات مواد عطور، مستحضرات تزيين (تواليت) وتلميع وتنظيف.	27.398	8%	29.590	2.192
.17	61	مواد ومنتجات كيميائية غ.م.ا.	7.145	8.70%	7.767	0.622
.18	65	ورق، وورق مقوى (كرتون)،	37.265	7.20%	39.949	2.683

				وأصناف مصنوعة من عجينة الورق أو من الورق أو من الورق المقوى.		
2.694	47.595	%6	44.901	الحديد والصلب.	67	.19
1.796	18.899	10.50%	17.103	مكائن ومعدات صناعية عامة غ.م.ا. وأجزاء مكائن غ.م.ا. مكائن مخصصة لصناعات وتوليد الطاقة وشغل الفلزات	74	.20
1.194	17.543	%7.30	16.350	المكائن المكتبية والمكائن الاوتوماتية لتجهيز البيانات.	76	.21
2.163	25.426	%9.30	23.263	أجهزة ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتسجيل الصوت واستعادته.	77	.22
17.248	55.156	%45.50	37.908	مكائن وأجهزة وأدوات كهربائية، غ.م.ا. وأجزاءها الكهربائية (بما في ذلك الأجزاء غير الكهربائية المقابلة غ.م.ا. للمعدات الكهربائية من الطراز المنزلي)	78	.23
0	37.477	معفاة	37.477	مركبات برية (بما في ذلك المركبات ذات الوسائد الهوائية). ومعدات نقل أخرى.	81	.24
0.222	2.994	%8	2.773	الأثاث وأجزائه، الأسرة والحشايا (المراتب) وحوامل الحشايا والوسائد وما يماثلها من المفروشات المحشوة.	83	.25
0.558	5.204	%12	4.646	أصناف من الألبسة وملحقاتها.	85	.26
0.263	3.685	%7.70	3.421	أحذية.	87	.27
89435	المجموع					

نلاحظ من الجدول (20) أن التسرب المالي في عام 2004 قد ارتفع ليصل إلى 89.435 مليون دولار وهذا يعنى أن عمليات الاستيراد غير المباشرة قد ازدادت والتسرب المالي قد زاد حيث بدأت أوضاع الأنتفاضة بالهدوء وبالتالي تحسن عمليات الاستيراد سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة .

الجدول رقم (21): التسرب المالي في عام 2005/القيمة مليون دولار

الرقم	رقم السلعة	اسم السلعة	المستوردات	التعرفة الجمركية	المستوردات والجمارك	التسرب المالي (الجمارك وضريبة الشراء)
.1	03	اسماك (غير الثدييات البحرية)، وقشريات، ورخويات، ولافقاريات مائية، ومحضرات منها.	4.437	19.60 %	5.307	0.870
.2	05	خضر وفواكه.	41.288	16%	47.894	6.606
.3	06	سكر، ومحضرات سكرية، وعسل النحل.	36.017	8%	38.898	2.881
.4	09	منتجات ومحضرات متنوعة صالحة للأكل.	24.979	10%	27.477	2.498
.5	25	عجائن وفضلات الورق.	0.244	معفاة	0.244	0
.6	22	البذور الزيتية والثمار الزيتية.	6.518	15.40 %	7.521	1.004
.7	26	ألياف نسيجية (ما عدا كرات الصوف الممشط "التويس" وغيره من الصوف الممشط) وفضلاتها (غير مصنوعة على شكل غزل أو نسيج).	1.270	معفاة	1.270	0
.8	27	أسمدة خام، غير ما في القسم 56، ومعادن خام (باستثناء الفحم والنفط والأحجار الكريمة).	25.225	معفاة	25.225	0
.9	33	نפט ومنتجات نفطية ومواد متصلة بهما.	522.816	8%	564.641	41.825

0.985	13.615	%7.80	12.630	دهون وزيوت حيوانية أو نباتية، مجهزة، شموع من أصل حيواني أو نباتي، أخلاط أو محضرات غير صالحة للأكل من الدهون أو الزيوت الحيوانية أو النباتية، غ.م.ا.	43	.10
0	0.473	معفاة	0.473	مواد كيميائية عضوية.	51	.11
0.908	12.258	%8	11.350	مواد كيميائية غير عضوية.	52	.12
1.451	13.542	%12	12.091	مواد الصباغة والديباغة والتلوين.	53	.13
3.043	39.705	%8.30	36.662	منتجات طبية وصيدلية.	54	.14
2.806	30.868	%10	28.062	زيوت عطرية وراتنجات مواد عطور، مستحضرات تزيين (تواليت) وتلميع وتنظيف.	55	.15
0	7.402	معفاة	7.402	مواد ومنتجات كيميائية غ.م.ا.	59	.16
0	40.084	معفاة	40.084	ورق، وورق مقوى (كرتون)، وأصناف مصنوعة من عجينة الورق أو من الورق أو من الورق المقوى.	64	.17
1.213	18.054	%7.20	16.841	خيوط نسجية، ونسج، وأصناف جاهزة غ.م.ا. ومنتجات متصلة بها.	65	.18
1.453	25.665	%6	24.213	الحديد والصلب.	67	.19
3.595	37.828	10.50 %	34.234	مكائن ومعدات صناعية عاملة غ.م.ا. وأجزاء مكائن غ.م.ا.	74	.20

0	19.999	معفاة	19.999	المكائن المكتبية والمكائن الايوتوماتية لتجهيز البيانات.	75	.21
3.266	38.388	%9.30	35.122	مكائن وأجهزة وأدوات كهربائية، غ.م.ا وأجزاؤها الكهربائية (بما في ذلك الأجزاء غير الكهربائية المقابلة غ.م.ا. للمعدات الكهربائية من الطراز المنزلي)	77	.22
0.928	8.663	%12	7.735	مبان سابقة التجهيز، وتجهيزات وتركيبات للأغراض الصحية والسمكرة والتدفئة والإضاءة، غ.م.ا.	81	.23
0.027	0.369	%8	0.342	لوازم السفر والحقائب اليديوية والأوعية المماثلة.	83	.24
0.519	4.840	%12	4.321	أحذية.	85	.25
0.608	8.511	%7.70	7.902	أدوات وأجهزة مهنية وعلمية وأدوات وأجهزة مراقبة، غ.م.ا.	87	.26
345	4.176	%9	3.831	أجهزة ومعدات للتصوير الفوتوغرافي ولوازمها وأصناف وأصناف ضوئية وبصرية، غ.م.ا، الساعات بأنواعها.	88	.27
76.831	المجموع					

نلاحظ من الجدول (21) أن التسرب المالي في عام 2005 قد وصل إلى 76.831 مليون دولار وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع 2000 او 2002

الجدول رقم (22): التسرب المالي في عام 2006/مليون دولار

الرقم	رقم السلعة	اسم السلعة	المستوردات	التعرفة الجمركية	المستوردات والجمارك/	التسرب المالي (الجمارك وضريبة الشراء)
.1	03	اسماك (غير الثدييات البحرية)، وقشريات، ورخويات، ولافقاريات مائية، ومحضرات منها.	9.294	%19.60	11.116	1.822
.2	05	خضر وفواكه.	49.282	%16	57.167	7.885
.3	07	بن وشاي وكاكاو وتوابل ومصنوعاتها.	18.557	%11.30	20.654	2.097
.4	09	منتجات ومحضرات متنوعة صالحة للأكل.	34.327	%10	37.760	3.433
.5	22	البذور الزيتية والثمار الزيتية.	10.732	%15.40	12.385	1.653
.6	23	المطاط الخام (بما في ذلك المطاط التركيبي والمستخلص). (ضريبة شراء 12%)	9.0	%10	9.9	1.188
.7	24	الفلين والخشب	11.094	%8	11.982	0.888
.8	26	ألياف نسيجية (ما عدا كرات الصوف الممشط "التوبس" وغيره من الصوف الممشط) وفضلاتها (غير مصنوعة على شكل غزل أو نسيج).	1.892	معفاة	1.892	-

-	0.932	معفاة	0.932	أسمدة خام، غير ما في القسم 56، ومعادن خام (باستثناء الفحم والنفط والأحجار الكريمة).	27	.9
-	1	معفاة	1	مواد كيميائية عضوية.	51	.10
1.447	19.536	%8	18.089	مواد كيميائية غير عضوية.	52	.11
0.305	2.846	%12	2.541	مواد الصباغة والصبغة والتلوين.	53	.12
0.577	7.525	%8.30	6.948	منتجات طبيعية وصيدلية.	54	.13
1.024	12.155	%9.20	11.131	زيوت عطرية وراتجات مواد عطور، مستحضرات تزيين (تواليت) وتلميع وتنظيف.	55	.14
-	12.516	معفاة	12.516	ورق، وورق مقوى (كرتون)، وأصناف مصنوعة من عجينة الورق أو من الورق أو من الورق المقوى.	64	.15
0.182	2.704	%7.20	2.522	خيوط نسجية، ونسج، وأصناف جاهزة غ.م.ا. ومنتجات متصلة بها.	65	.16
1.969	34.791	%6	32.822	الحديد والصلب.	67	.17
8.753	92.115	%10.50	83.362	مكائن مخصصة لصناعات معينة.	72	.18
4.212	44.329	%10.50	40.117	مكائن ومعدات صناعية عامة غ.م.ا. وأجزاء مكائن غ.م.ا.	74	.19

-	6.371	معفاة	6.371	المكائن المكتبيية والمكائن الاوتوماتيية لتجهيز البيانات.	75	.20
1.691	24.856	%7.30	23.165	أجهزة ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتسجيل الصوت واستعادته.	76	.21
0.098	1.156	%9.30	1.058	مكائن وأجهزة وأدوات كهربائية، غ.م.ا. وأجزاؤها الكهربائية (بما في ذلك الأجزاء غير الكهربائية المقابلة غ.م.ا. للمعدات الكهربائية من الطراز المنزلي)	77	.22
15.967	51.059	%45.50	35.092	مركبات برية (بما في ذلك المركبات ذات الوسائد الهوائية).	78	.23
-	54.744	معفاة	54.744	أصناف من الألبسة وملحقاتها.	84	.24
0.746	10.439	%7.70	9.693	أدوات وأجهزة مهنية وعلمية وأدوات وأجهزة مراقبة، غ.م.ا.	87	.25
1.159	14.033	%9	12.874	أجهزة ومعدات للتصوير الفوتوغرافي ولوازمها وأصناف وأصناف ضوئية وبصرية، غ.م.ا، الساعات بأنواعها.	88	.26
55.909	المجموع					

نلاحظ من الجدول (22) أن التسرب المالي من المستوردات غير المباشرة في عام 2006 كان 55.909 مليون دولار وهنا نلاحظ انه كلما كانت الظروف السياسية نوعا ما هادئة كان الاستيراد حجمه اعلى وكان اعتماد المستوردين على الاستيراد الغير مباشر أعلى

نلاحظ من الجدول (22) أن التسرب المالي من المستوردات غير المباشرة في عام 2006 كان اقل من عام 2004 و 2005، و السبب يعود لحالة الأزمة التي كانت في تلك الفترة، حيث عاشت الضفة حالة من الركود الاقتصادي بسبب انقطاع الرواتب الذي أدى إلى عدم وجود حركة داخل الأسواق التجارية في فلسطين.

ثانياً : النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة :  
الفرضية الرئيسية الأولى :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى  $(\alpha = 0.05)$  في حجم المستوردات غير المباشرة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، تُعزى إلى متغير السنة.

للإجابة عن هذه الفرضية، والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، فقد قامت الباحثة باستخدام اختبار (T) لعينتين مستقلتين T Test Independent Samples، لعقد مقارنات ثنائية بين كل عامين متتاليين من الأعوام (2002-2006)، والجدول (23) يشير إلى وصف إحصائي للمستوردات غير المباشرة في الأعوام (2002-2006)، بينما تشير الجداول (24-27) إلى نتائج المقارنات الثنائية بين الأعوام المتتالية (2002-2006).

الجدول رقم (23): عدد حالات المستوردات غير المباشرة والمتوسطات الحسابية للمستوردات غير المباشرة خلال السنوات 2002-2006 (القيمة مليون دولار)

السنة	عدد حالات المستوردات غير المباشرة	المتوسط	المجموع
2002	29	9923	287.779
2003	28	14356	401.955
2004	27	31509	850.744
2005	27	35781	966.089
2006	26	18814	489.165
المجموع			2,995.732

يشير الجدول (23) إلى أن حجم المستوردات غير المباشرة خلال الأعوام (2002-2006) بلغ 2,995.732 مليار و995 مليون دولاراً، وأن أعلى مستوردات غير مباشرة كان في عام 2005، إذ اقترب حجم المستوردات غير المباشرة من المليون دولار، فيما كان عام 2002 هو الأقل حجماً في المستوردات غير المباشرة، إذ بلغ قيمة المستوردات غير المباشرة حوالي 287.779 (287 مليون و779 ألف دولار، وذلك بسبب استمرار الانتفاضة والاجتياح للضفة والقطاع، وما تعرضت له من حصار وتخريب ومنع التجوال المستمر.

#### الفرضية الفرعية الأولى :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطي المستوردات غير المباشرة في العامين 2005، 2006.

ولاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين Independent t-test ونتائج الجدول (24) تبين ذلك.

**الجدول رقم (24): نتائج اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق بين متوسطي المستوردات غير المباشرة في العامين 2005، 2006**

السنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t	مستوى الدلالة
2005	27	35781	98284	51	0.86	0.393
2006	26	18814	20444			

\*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يتضح من الجدول (24) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطي المستوردات غير المباشرة في العامين 2005، 2006. لم يكن هناك فرق من الناحية الاقتصادية والظروف السياسية بين عام 2005 و2006.

### الفرضية الفرعية الثانية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطي المستوردات غير المباشرة في العامين 2004، 2005.

ولاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين Independent t-test والجدول (25) يبين ذلك.

**الجدول رقم (25):** نتائج اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق بين متوسطي المستوردات غير المباشرة في العامين 2004، 2005

السنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t	مستوى الدلالة
2004	27	31509	75761	52	0.18	0.859
2005	27	35781	98284			

\*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يتضح من نتائج الجدول (25) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطي المستوردات غير المباشرة في العامين 2004، 2005. لأنه لا يوجد تغير على الصعيد الاقتصادي أو السياسي بين هاتين الفترتين.

### الفرضية الفرعية الثالثة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطي المستوردات غير المباشرة في العامين 2003، 2004.

ولاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين Independent t-

test ونتائج الجدول (26) تبين ذلك

**الجدول رقم (26):** نتائج اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق بين متوسطي المستوردات غير المباشرة في العامين 2003، 2004

السنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t	مستوى الدلالة
2003	28	14356	14827	53	1.18	0.245
2004	27	31509	75761			

\*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يتضح من الجدول (26) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطي المستوردات غير المباشرة في العامين 2003، 2004.

وذلك لأنه في الأعوام 2003 و2004 بقيت الأوضاع السياسية والاقتصادية والحصار على حاله الفرضية الفرعية الرابعة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطي المستوردات غير المباشرة في العامين 2002، 2003.

ولاختبار هذه الفرضية، فقد تم استخدام اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين Independent t-test، والجدول (27) تبين ذلك.

**الجدول رقم (27):** نتائج اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق بين متوسطي المستوردات غير المباشرة في العامين 2002، 2003

السنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t	مستوى الدلالة
2002	29	9923	10030	55	1.33	0.190
2003	28	14356	14827			

\*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يتضح من نتائج الجدول (27) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطي المستوردات غير المباشرة في العامين 2002، 2003، وذلك بسبب

استمرار الانتفاضة والأوضاع الاقتصادية التي عانت منها جميع مدن الضفة والقطاع.

## الفرضية الرئيسية الثانية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى  $(\alpha = 0.05)$  في حجم التسرب المالي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، تُعزى إلى متغير السنة.

ولاختبار هذه الفرضية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية للتسرب المالي في كل سنة من سنوات الدراسة، ثم أجرت مقارنات ثنائية بين كل سنتين متتاليتين من سنوات الدراسة، والجدول (28) يبين عدد حالات التسرب المالي والمتوسطات الحسابية للتسرب المالي خلال السنوات 2006-2002، بينما تشير الجداول (29-32) إلى نتائج المقارنات الثنائية في التسرب المالي بين الأعوام (2006-2002).

**الجدول رقم (28):** عدد حالات التسرب المالي والمتوسطات الحسابية للتسرب خلال السنوات 2006-2002

السنة	حالات التسرب	المتوسط	المجموع
2002	29	1750	50.755
2003	28	1465	41.031
2004	27	3312	89.435
2005	27	2846	76.831
2006	26	2150	55.909
المجموع			313961

يبين الجدول (28) إلى أن حجم التسرب المالي خلال الأعوام (2006-2002) بلغ 313.961 / (313 مليون دولار و 961 ألف) دولار وأن أعلى تسرب مالي كان في عام 2004، إذ كان حجم التسرب المالي 89.435 / 89 مليون و 435 ألف دولار، فيم كان عام 2003 هو الأقل حجماً في التسرب المالي، إذ بلغ قيمة هذا التسرب حوالي 41.031 / 41 مليون و 31 ألف دولار .

## الفرضية الفرعية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطي التسرب المالي في العامين 2005، 2006.

ولاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين Independent t-test والجدول (29) يبين ذلك.

الجدول رقم (29): نتائج اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق بين متوسطي التسرب المالي في العامين 2005، 2006

السنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t	مستوى الدلالة
2005	27	2846	7943	51	0.41	0.685
2006	26	2150	3614			

\*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يتضح من الجدول (29) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطي التسرب المالي في العامين 2005، 2006.

وذلك بسبب ان الأوضاع السياسية والاقتصادية لم تتغير حيث شهدت هذه الفترة تحسن عن فترة 2003-200

## الفرضية الفرعية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطي التسرب المالي في العامين 2004، 2005.

ولاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين Independent t-test ونتائج الجدول (30) تبين ذلك.

**الجدول رقم (30):** نتائج اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق بين متوسطي التسرب المالي في العامين 2004، 2005

السنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t	مستوى الدلالة
2004	27	3312	6822	52	0.23	0.818
2005	27	2846	7943			

\*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يتضح من الجدول (30) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطي التسرب المالي في العامين 2004، 2005.

#### الفرضية الفرعية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطي التسرب المالي في العامين 2003، 2004.

ولاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين Independent t-test و الجدول (31) تبين ذلك.

**الجدول رقم (31):** نتائج اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق بين متوسطي التسرب المالي في العامين 2003، 2004

السنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t	مستوى الدلالة
2003	28	1465	2730	53	1.33	0.190
2004	27	3312	6822			

\*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يتضح من الجدول (31) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطي التسرب المالي في العامين 2003، 2004.

### الفرضية الفرعية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطي التسرب المالي في العامين 2002، 2003.

ولاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين Independent t-test و الجدول (32) يبين ذلك.

الجدول رقم (32): نتائج اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق بين متوسطي التسرب المالي في العامين 2002، 2003

السنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t	مستوى الدلالة
2002	29	1750	3459	55	0.34	0.732
2003	28	1465	2730			

\*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يتضح من نتائج الجدول (32) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسطي التسرب المالي في العامين 2002، 2003.

### الفرضية الرئيسية الثالثة :

لا توجد علاقة إيجابية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.01$ ) بين الواردات غير المباشرة والتسرب المالي وفق متغير السنة.

ولاختبار الفرضية، فقد استخدمت الباحثة معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation)، والجدول (33) يبين نتائج استخدام معامل ارتباط بيرسون

**الجدول رقم (33): نتائج معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين الواردات غير المباشرة والتسرب المالي وفق متغير السنة**

الحجم الكلي للواردات	2006	2005	2004	2003	2002	واردات غير مباشرة / تسرب مالي
					0.193	2002
				0.571**		2003
			0.886**			2004
		0.991**				2005
	0.631**					2006
0.728**						الحجم الكلي للتسرب

\*\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.01$ )

يشير الجدول (33) إلى وجود علاقة إيجابية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.01$ ) بين الواردات

غير المباشرة والتسرب المالي وفق متغير السنة، وذلك في السنوات 2003-2006، وفي الحجم

الكلي، أي أنه كلما زادت الواردات المالية، زاد التسرب المالي

## ملخص نتائج الدراسة :

1. بلغ حجم المستوردات غير المباشرة خلال الأعوام (2002-2006) بلغ 2,995.731 مليار و995 الف دولاراً، وأن أعلى مستوردات غير مباشرة كان في عام 2005، إذ اقترب حجم المستوردات غير المباشرة من مليار دولار، فيما كان عام 2002 هو الأقل حجماً في المستوردات غير المباشرة، إذ بلغ قيمة المستوردات غير المباشرة حوالي 287.778 (287 مليون 778 الف دولار).
2. بلغ حجم التسرب المالي خلال الأعوام (2002-2006) بلغ 313.961 (313 مليون 961 الف)، وأن أعلى تسرب مالي كان في عام 2004، إذ كان حجم التسرب المالي 89.435 مليون دولار فيم كان عام 2003 هو الأقل حجماً في التسرب المالي، إذ بلغ قيمة هذا التسرب حوالي 41.031 مليون دولار.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى  $(\alpha = 0.05)$  في حجم المستوردات غير المباشرة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، تُعزى إلى متغير السنة، إلا بين السنتين (2002، 2006)، ولصالح 2006.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى  $(\alpha = 0.05)$  في حجم التسرب المالي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، تُعزى إلى متغير السنة.
5. توجد علاقة طردية دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.01)$  بين المستوردات غير المباشرة والتسرب المالي وفق متغير السنة.

## التوصيات: فان الباحث يوصي بما يأتي:

- ❖ تشجيع المستوردين الفلسطينيين بضرورة الاستيراد بطريقة مباشرة دون الاعتماد على المستورد الإسرائيلي والعمل على تقليل دور الوكيل الإسرائيلي.
- ❖ التقيد بالموصفات المطلوبة عند الاستيراد، وعدم محاولة الحصول على أسعار متدنية على حساب المواصفات، حتى لا تحدث مشاكل عند فحص البضاعة من جهة وحفاظاً على المستهلك الفلسطيني من جهة أخرى.
- ❖ ضبط عملية الاستيراد بشكل عام للحفاظ على البضاعة المحلية، والدعوة لضبط عملية الشراء من الأسواق الإسرائيلية خاصة بالنسبة للبضائع والسلع التي يوجد لها وكيل فلسطيني في مناطق السلطة الوطنية.
- ❖ زيادة وعي المواطنين بأهمية الإيرادات الجمركية في دعم الاقتصاد الفلسطيني وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة ومن خلال المنشورات.
- ❖ لابد لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها ذات العلاقة اتخاذ الإجراءات والتدابير الإدارية والسياسة المالية والنقدية لدفع المصدرين والمستوردين بعدم اللجوء إلى الوكلاء والشركات الإسرائيلية من أجل تسهيل إجراءات استيراد مدخلات الإنتاج، أو تسهيل منتجاتهم في إسرائيل أو عبرها.
- ❖ إعادة تصميم الفاتورة الموحدة "المقاصة" بحيث تظهر بوضوح المنشأ الأصلي للبضاعة المشتراة من تجار إسرائيليين، حتى تتمكن السلطة من المطالبة بالإيرادات الجمركية على هذه البضاعة.
- ❖ التغيير بآلية جلسة المقاصة، يجب أن يعتمد على العلاقة الكلية الاقتصادية القائمة بين الجانبين لحساب الحقوق المترتبة للسلطة الفلسطينية دون الحاجة إلى إثبات حدوث كل صفقة تجارية من خلال الفاتورة الموحدة

❖ دراسة تأثير ارتفاع تكاليف الشحن الناتجة من استخدام الممرات التجارية الإسرائيلية.

❖ توصيات موجهة الوزارة التجارة والصناعة:

❖ أن تعمل الوزارة على توفير المعلومات المتعلقة بالتعرفة الجمركية على البضائع المستوردة من الخارج، خاصة تلك المتعلقة بعلاقة إسرائيل مع العالم الخارجي، وإعطاء هذه المعلومات على المكاتب الإقليمية لتزويد المراجعين بالمعلومات التي يطلبونها.

❖ توصيات للغرف التجارية:

❖ توفير المعلومات للمستوردين حول الشركات الأجنبية في المجالات المختلفة والمعارض المختلفة وأوقاتها وأنواع السلع المعروضة فيها ومعلومات عن المكاتب التجارية في الدول المصدرة.

❖ إصلاح وتوسيع القطاعات الإنتاجية الزراعية و الصناعية ودعمها حيث سيؤدي ذلك تعزيز التخصص وتنويع الإنتاج وتصحيح الخلل في هيكل الإنتاج، مما سيؤدي تغطية حاجة السوق المحلي مكان السلع المستوردة من جهة وتصدير السلع ذات القدرة التنافسية للأسواق الخارجية

❖ إعداد دراسة تحليلية شاملة لأهم المنتجات الفلسطينية وأهم الأسواق المستهدفة، وذلك لتحديد الطريق التجاري الأمثل لتصدير هذه المنتجات اخذين بالاعتبار طبيعة المنتجات، وموقع السوق المستهدف، وإجراءات التصدير، والتكلفة.

## المراجع والمصادر

## قائمة المراجع والمصادر

### أولا : المراجع العربية

- 1- أبو شرار، علي عبد الفتاح: الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات. ط1. عمان: دار المسيرة. 2007.
- 2- اشنية، أسد: التهرب الجمركي وأثره في الإيرادات الجمركية الفلسطينية.(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. 2005 .
- 3- اشنيه، محمد:الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. القدس. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار-بكدار. 1999 .
- 4- اشنيه، محمد:الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار-بكدار. 2002.
- 5- اشنيه، محمد:الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار-بكدار. 2003.
- 6- بشور، عصام: المالية العامة والتشريع المالي. ط6. منشورات جامعة دمشق. 1992.
- 7- الجعفري، محمود وناصر العارضة: بيانات التجارة الخارجية (السلعية) قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحات للتطوير. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). كانون ثاني. 2000.
- 8- الجعفري، محمود وآخرون : التجارة الخارجية السلعية للضفة والقطاع. رام الله:ماس.. تشرين ثاني. 1995.
- 9- الجعفري، محمود:التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية. واقعها وآفاقها المستقبلية. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). 2000.

- 10- الجعفري، محمود وآخرون: السياسات التجارية الفلسطينية والبدائل والخيارات المتاحة. رام الله: ماس. حزيران 2002.
- 11- الجعفري، محمود وآخرون: السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة. رام الله: ماس. 2002.
- 12- الجمل، جمال جويدان: التجارة الدولية. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي. 2003.
- 13- الجوهري، منى: الترتيبات الجمركية الفلسطينية الإسرائيلية. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). كانون أول . 1995.
- 14- حافظ، مجدي محب: جريمة التهرب الجمركي. القاهرة . 1995.
- 15- حافظ، مجدي محب: الموسوعة الجمركية جريمة التهريب الجمركي-الجرائم والمخالفات الجمركية الإجراءات الجمركية في قانون الجك. ط1. القاهرة: دن . 1997.
- 16- حسن، عواضه: المالية العامة: دراسة مقارنة. بيروت: دار النهضة. 1987 .
- 17- حمدي، كمال: جريمة التهرب الجمركي. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- 18- الحيارى، معن: جرائم التهريب الجمركي دراسة مقارنة. ط1. عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع . 1997 .
- 19- خلف، فليح حسن: الاقتصاد الكلي. عمان: عالم الكتب الحديث. 2007.
- 20- دراز، حامد عبد المجيد: مبادئ المالية العامة. ط1. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب. 2000.
- 21- دراز، حامد عبد المجيد: النظم الضريبية. الإسكندرية: الدار الجامعية . 1990.
- 22- رابي، ماجد: الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة في فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). القدس ورام الله . 2003.

- 23- ستيفنز، مارك: الضرائب في الضفة الغربية بين 1967-1989. رام الله: مؤسسة الحق 1998.
- 24- السريتي، السيد محمد احمد: اقتصاديات التجارة الخارجية. الإسكندرية: مؤسسة رؤية 2008
- 25- سليمان، هاني وعمر عبد الرازق : أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي: الأردن :مركز الدراسات الشرق الأوسط . 1994.
- 26- سمارة، عادل: اقتصاد تحت الطلب دراسة في محوطة اقتصادي الضفة والقطاع عبر التبادل مع المجموعة الأوروبية: ط1. القدس. مركز الزهراء للدراسات والأبحاث. 1989.
- 27- السواعي، خالد محمد: التجارة والتنمية. ط1. عمان: دار المناهج. 2006.
- 28- السوداني، عبد العزيز علي: أسس السياسة المالية مدخل تحليل قرارات المالية العامة. القاهرة: الدار الجامعية. 1996.
- 29- شامية، احمد زهير:المالية العامة. عمان: دار زهران للنشر. 1993.
- 30- شحاته، محمد السانوس محمد: التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات. دراسة مقارنة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي. 2006
- 31- شهاب، مجدي محمود:الاقتصاد المالي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر. 1999.
- 32- صبري، نضال رشيد: الجوانب المالية والقانونية للموازنة الفلسطينية. رام الله: الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن. 2000.
- 33- صبري، نضال رشيد: السياسة الضريبية في فلسطين. رام الله: معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنمية . 2004.
- 34- صبري،نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل.ط1. منشورات جامعة القدس المفتوحة فلسطين. 1998.

- 35- الصوص، نداء محمد: التجارة الخارجية. عمان: مكتبة المجتمع العربي. ط1. 2008.
- 36- العارضه، ناصر ومحمود الجعفري: السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) تشرين أول . 2002.
- 37- عبد الرازق عمر، وآخرون: أبعاد الاتفاق الإسرائيلي. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط. 1994.
- 38- عبد الرازق، عمر وآخرون: تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2000/9/28 - 2001/6/30. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2001.
- 39- عبد الرازق، عمر. تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية. رام الله: ماس.
- 40- عبد الرازق، عمر ونائل موسى: تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر. ط1. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني القدس ورام الله: (ماس). أيار 2001.
- 41- عبد الرازق، عمر وآخرون: السياسات المالية الفلسطينية. رام الله: الإعلام والسياسات الصحية والتنمية. حزيران. 2002.
- 42- عبد الرازق، عمر. متطلبات تطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-العربية، رام الله: ماس..
- 43- عبد الرازق، عمر: هيكل الموازنة العامة. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). كانون اول 2002.
- 44- عبد الرزاق، غازي: المالية العامة. عمان: دار وائل للنشر. 1997م
- 45- عبد المولى، السيد: أصول الاقتصاد. مالية عامة. دار الفكر العربي. 1985.

- 46- عثمان، سعيد عبد العزيز: **النظام الضريبي وأهداف المجتمع**. مدخل تحليلي معاصر ط1. بيروت: الدار الجامعية. 2007.
- 47- عثمان، سعيد عبد العزيز. وآخرون : **اقتصاديات الضرائب سياسات -نظم-قضايا معاصرة**. ط1. الإسكندرية: الدار الجامعية. 2007.
- 48- عريقات، حربي وآخرون: **مبادئ الاقتصاد الجزئي التحليلي**. عمان: مركز شباب الجامعة. 1998.
- 49- عريقات، حربي محمد موسى و إسماعيل عبد الرحمن: **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)**. عمان: دار وائل. 1999.
- 50- عطوي، فوزي: **المالية العامة: النظم الضريبية وموازنة الدولة**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية. 2003.
- 51- عطيان، نصر ونائل موسى: **اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة الواقع والآفاق**. لبنان: بحث للدراسات. 2004.
- 52- عطيان، نصر وفضل النقيب: **واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية**. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2003.
- 53- علاونة، عاطف كمال: **شرعية الضرائب في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). 1992.
- 54- علوان، نايف قاسم و نجية والزياتي: **ضريبة القيمة المضافة المفاهيم القياس التطبيق**. ط1. عمان: دار الثقافة. 2008.
- 55- علي، دلاور وآخرون: **النظم الضريبية في بعض البلاد الرأسمالية والاشتراكية**. ط1. القاهرة: مؤسسة المطبوعات الحديثة. 1961.

- 56- عمارة. رانيا محمود عبد العزيز: تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات GATS . ط1. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي. 2008.
- 57- عوادة، حسن:المالية العامة. دار النهضة العربية. 1973.
- 58- عوض الله. زينب حسين: مبادئ المالية العامة. ط1. الإسكندرية: الفتح للطباعة والنشر. 2003.
- 59- الغرياني، يوسف: دائرة المعارف الجمركية. هيئة البحوث والمراجع الجمركية. مصر. 1971.
- 60- فرحات، فوزي:المالية العامة التشريع الضريبي العام. ط1. لبنان: مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع. 1997.
- 61- فرسخ، ليلي: البنود المتعلقة بالعمل في بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. حزيران 1999. ماس. فلسطين.
- 62- فليفة، المهدي محمد: النظم الجمركية والتجارة الدولية. طرابلس: دار الشط للأعمال الفنية والإخراج الصحفي. 1997.
- 63- قطيش، عبد اللطيف: الموازنة العامة للدولة: ط1. دراسة مقارنة. بيروت: منشورات الحلبي. 2005.
- 64- القيسي، أعاد حمود: المالية العامة والتشريع الضريبي. عمان: دار الثقافة. 1998 .
- 65- كنفاني، نعمان: العلاقات التجارية بين فلسطين وإسرائيل: منطقة تجارة حرة أم اتحاد جمركي. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 1996.
- 66- لافي، دارين وآخرون: المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعظيم استفادة المنتجين والمصدرين والمستوردين من الاتفاقيات التجارية الدولية. رام الله: ماس تموز 2005.

- 67- ليحيى، حسين وآخرون: **المالية العامة**. ط1. منشورات جامعة القدس المفتوحة. فلسطين 1998.
- 68- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح) :**فصل السلطات في إطار الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية**. رام الله: المبادرة الفلسطينية "مفتاح" 2006.
- 69- محجوب، رفعت:**الاقتصاد المالي مالية عامة**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة. 1979.
- 70- محمد، طاقة وهدى العزاوي: **اقتصاديات المالية العامة**. ط1. عمان: دار المسيرة. 2007.
- 71- **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). عدد13. 2008.
- 72- مركز دراسات الشرق الأوسط: **أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني-الإسرائيلي**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط . 1994.
- 73- مسيف، جميل:**اثر ضريبة الشراء المالي والاقتصادي على الإنتاج المحلي**. دائرة الجمارك والمكوس. 2003 (غير منشوره)
- 74- مسيف، مسيف جميل: **التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية واقعها وآفاقها المستقبلية**. ط1. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). تموز 2000.
- 75- مسيف، مسيف وآخرون: **تقييم أداء وزارة المالية الفلسطينية**. رام الله. ماس. سنة 2004.
- 76- مسيف، مسيف: **وزارة المالية**. دائرة الجمارك والمكوس. مديرية التخطيط الاقتصادي والمعلومات. 2003.

- 77- موسى، نائل: اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة الواقع والآفاق في ضوء خطة شارون. بيروت: باحث للدراسات. 2004.
- 78- نصر، محمد: تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2003.
- 79- النقاش، غازي عبد الرزاق: المالية العامة. ط1. عمان: دار وائل للنشر . 1997.
- 80- النقيب، فضل: الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية . نيسان. 1997.
- 81- النقيب، فضل: تقييم أولي للنظام الضريبي في الضفة وقطاع غزة. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 1996.
- 82- النقيب، فضل مصطفى: مدخل نظري نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2003.
- 83- هلال، جميل وآخرون: في سبيل الصالح العام: والمخصصات الاجتماعية والحاجات الاجتماعية في فلسطين. بير زيت: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين. كانون أول . 2003.
- 84- الوادي، حسن محمود وآخرون: مبادئ المالية العامة. ط1. عمان: دار المسيرة. 2007.
- ثانياً : التقارير والدوريات :
- 1- انخفاض الشيك الإسرائيلي. بقلم: محمد الراعي ،صحيفة الأيام. 2002/2/15/2214.
- 2- بيانات غير منشورة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- 3- تقرير الأمم المتحدة ، 1998.
- 4- تقرير البنك الدولي . تقييم تقديري للانتفاضة وحالات الإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية. 2003 .
- 5- التقرير السنوي لغرفة وزارة التجارة والصناعة في الأردن ، 2008 .

- 6- التقرير السنوي لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية . رام الله: ماس. فلسطين. 2007.
- 7- تقرير للأونكتاد: الاستعدادات الفلسطينية لإقامة الدولة. 25-ايلول2005.
- 8- فلسطين. وزارة المالية: ضريبة القيمة المضافة. رام الله: سنة 1975.
- 9- فلسطين. وزارة المالية: مديرية الجمارك والمكوس . تعليمات للمكاتب . 1997 .
- 10- سلطة النقد الفلسطينية. التقرير التاسع. عام 2003. تموز 2004.
- 11- صحيفة فلسطين. نصر عبد الكريم. محسن رمضان 12 أكتوبر 2008.
- 12- المجلس التشريعي. قوانين في الشأن الاقتصادي والمالي. رام الله. فلسطين. ص10.
- 13- المراقب الاقتصادي والاجتماعي. ماس. فلسطين. عدد13. 2008. ص22
- 14- المراقب الاقتصادي. عدد خاص رقم ( 8 ) .
- 15- مركز التخطيط الفلسطيني. العدد الثاني . ديسمبر 2001 .
- 16- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 2007.
- 17- مسيف، جميل: اثر ضريبة الشراء المالي والاقتصادي على الإنتاج المحلي. دائرة الجمارك والمكوس. 2003 (غير منشوره).
- 18- مسيف، مسيف:وزارة المالية. دائرة الجمارك والمكوس. مديرية التخطيط الاقتصادي والمعلومات. 2003.
- 19- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس: . القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2007.

### ثالثاً : المقابلات :

- عبد الفتاح درويش :مدير الجمارك.. رام الله.2008 .
- المحاسب العام للخزينة الفلسطينية.وزارة المالية.الخزينة الفلسطينية. رام الله.2008.

### رابعاً : القوانين والاتفاقيات :

- تعليمات ومناشير وزارة المالية- الجمارك سنة 1997
- \* اتفاقية باريس الاقتصادية .
- فلسطين. قانون الجمارك والمكوس رقم 1. 1962.
- فلسطين.قانون ضريبة الدخل رقم 17. السنة 2004 المعدل
- قانون الجمارك الفلسطيني المقترح .

### خامساً : مواقع الانترنت :

- 1- Egypt and Jordan in Improving- sub-regional trade services, Palestine , Geneva
- 2- <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%>
- 3- [http://arabic.pnn.ps/index.php?option=com\\_content&task=view&id=25486](http://arabic.pnn.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=25486)
- 4- <http://www.pmapalestine.org/arabic/payments/2001/fourth.html>.
- 5- <http://business.maktoob.com/Arabic/thankyou-loginprofile-.htm>
- 6- <http://glossary.econguru.com/economic-term/leakage>

- 7- <http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/DisengagementOverviewAr.pdf>
- 8- <http://www.alquds.com/node/14679>
- 9- <http://www.alwatanvoice.com/arabic/index.html>
- 10- <http://www.idal.com.lb/Arabic/WhyLebanonAr.aspx?ID=202>
- 11- <http://www.met.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabindex=1&tabid=10&lng=2#import>
- 12- <http://www.mof.gov.ps/?stat=31>
- 13- <http://www.mof.gov.ps/?stat=50>
- 14- <http://www.mop.gov.ps/ar/publishing/detail.asp?recordID=36>
- 15- <http://www.phrmg.org/arabic/monitor1998/sept1998.htm>
- 16- <http://www.pmf.gov.ps/index.php?pagess=balance>
- 17- [http://www.pmf.gov.ps/index.php?pagess=balance\\_3](http://www.pmf.gov.ps/index.php?pagess=balance_3)
- 18- <http://www.phrmg.org/arabic/monitor1998/sept1998.htm>
- 19- <http://pulpit.alwatanvoice.com/content-91028.html>

الملاحق

## ملحق رقم (1): المستوردات الغير مباشرة

عام 2002			الرقم
الواردات/دولار	اسم السلعة	رقم السلعة	
2078.22	اسماك (غير الثدييات البحرية)، وقشريات، ورخويات، ولاقاريات مائية، ومحضرات منها.	03	
27863.47	خضر وفواكه.	05	
26328.72	بن وشاي وكاكاو وتوابل ومصنوعاتها.	07	
4764.35	منتجات ومحضرات متنوعة صالحة للأكل.	09	
0.59	صلال (جلود خام) الذبائح الكبيرة والصغيرة وجلود الفراء، خام.	21	
1696.81	البذور الزيتية والثمار الزيتية.	22	
1017.57	عجائن وفضلات الورق.	25	
27584.58	ورق، وورق مقوى (كرتون)، وأصناف مصنوعة من عجينة الورق أو من الورق أو من الورق المقوى.	24	
510.26	ألياف نسيجية (ما عدا كرات الصوف الممشط "التويس" وغيره من الصوف الممشط) وفضلاتها (غير مصنوعة على شكل غزل أو نسيج).	26	
672.00	دهون وزيوت حيوانية أو نباتية، مجهزة، شموع من اصل حيواني أو نباتي، اخلاط أو محضرات غير صالحة للاكل من الدهون أو الزيوت الحيوانية أو النباتية، غ.م.ا.	43	
490.50	مواد كيميائية عضوية.	51	
10215.13	مواد كيميائية غير عضوية.	52	
7880.31	مواد الصباغة والصبغة والتلوين.	53	
23693.17	منتجات طبية وصيدلية.	54	
2186.10	أسمدة (عدا ما هو مذكور في المجموعة 272).	56	.15
5608.84	مواد ومنتجات كيميائية غ.م.ا.	59	.16
2692.55	جلود ومصنوعات جلدية غ.م.ا. وجلود فراء مجهزة	61	.17
2668.26	مصنوعات من المطاط غ.م.ا.	62	.18
13384.77	خيوط نسجية، ونسج، واصناف جاهزة غ.م.ا. ومنتجات متصلة بها.	65	.19

28940.86	الحديد والصلب.	67	.20
10475.81	أجهزة ومعدات الاتصالات السلكية والاسلكية وتسجيل الصوت واستعادته.	76	.21
20903.16	مكائن وأجهزة وأدوات كهربائية، غ.م.ا وأجزاؤها الكهربائية (بما في ذلك الأجزاء غير الكهربائية المقابلة غ.م.ا. للمعدات الكهربائية من الطراز المنزلي)	77	.22
17484.79	مركبات برية (بما في ذلك المركبات ذات الوسائد الهوائية).	78	.23
79.10	لوازم السفر والحقائب اليدوية والأوعية المماثلة.	83	.24
3873.84	أحذية.	85	.25
5394.97	أدوات واجهز مهنية وعلمية وأدوات وأجهزة مراقبة، غ.م.ا.	87	.26
2258.69	أجهزة ومعدات للتصوير الفوتوغرافي ولوازمها وأصناف ضوئية وبصرية، غ.م.ا، الساعات بأنواعها.	88	.27
14796.09	أدوات مصنعه متنوعة غ.م.ا.	89	.28
<b>287778.65</b>	<b>المجموع</b>		
<b>عام 2003</b>			<b>الرقم</b>
<b>الواردات/دولار</b>	<b>اسم السلعة</b>	<b>رقم السلعة</b>	
2636.15	اسماك (غير الثدييات البحرية)، وقشريات، ورخويات، ولاقاريات مائية، ومحضرات منها.	03	.29
34389.51	خضر وفواكه.	05	.30
26326.75	سكر، ومحضرات سكريه، وعسل النحل.	06	.31
5757.31	منتجات ومحضرات متنوعة صالحة للأكل.	09	.32
1869.09	البذور الزيتية والثمار الزيتية.	22	.33
3.26	المطاط الخام (بما في ذلك المطاط التركيبي والمستخلص).	23	.34
877.71	عجائن وفضلات الورق.	25	.35
801.41	ألياف نسيجية (ما عدا كرات الصوف الممشط "التوبس" وغيره من الصوف الممشط) وفضلاتها (غير مصنوعة على شكل غزل أو نسيج).	26	.36

16698.77	أسمدة خام، غير ما في القسم 56، ومعادن خام (باستثناء الفحم والنفط والأحجار الكريمة).	27	.37
40468	غاز طبيعي ومصنوع.	34	.38
10517.61	مواد كيميائية غير عضوية.	52	.39
15032.35	مواد الصباغة والدباغة والتلوين.	53	.40
30987.06	منتجات طبية وصيدلية.	54	.41
26167.40	زيوت عطرية وراتجات مواد عطور، مستحضرات تزيين (تواليت) وتلميع وتنظيف.	55	.42
6758.94	مواد ومنتجات كيميائية غ.م.ا.	59	.43
3270.05	مصنوعات من المطاط غ.م.ا.	62	.44
13435.42	خيوط نسجية، ونسج، وأصناف جاهزة غ.م.ا. ومنتجات متصلة بها.	65	.45
31813.68	الحديد والصلب.	67	.46
57820.00	مكائن وأجهزة وأدوات كهربائية، غ.م.ا. وأجزاؤها الكهربائية (بما في ذلك الأجزاء غير الكهربائية المقابلة غ.م.ا. للمعدات الكهربائية من الطراز المنزلي)	77	.47
2383.20	مكائن ومعدات توليد الطاقة.	71	.48
15798.46	المكائن المكتبية والمكائن الأوتوماتية لتجهيز البيانات.	75	.49
11064.24	أجهزة ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتسجيل الصوت واستعادته.	76	.50
29020.97	مركبات برية (بما في ذلك المركبات ذات الوسائد الهوائية).	78	.51
2650.76	الأثاث وأجزاؤه، الأسرة والحشايا (المراتب) وحوامل الحشايا والوسائد وما يماثلها من المفروشات المحشوة.	82	.52
3569.44	أصناف من الألبسة وملحقاتها.	84	.53
3057.05	أحذية.	85	.54
6282.99	أدوات وأجهزة مهنية وعلمية وأدوات وأجهزة مراقبة، غ.م.ا.	87	.55
2497.75	أجهزة ومعدات للتصوير الفوتوغرافي ولوازمها وأصناف وأصناف ضوئية وبصرية، غ.م.ا، الساعات بأنواعها.	88	.56

401955.33	المجموع		
عام 2004			الرقم
الواردات/دولار	اسم السلعة	رقم السلعة	
17027.55	لحوم ومحضرات لحوم.	01	.28
499.77	اسماك (غير الثدييات البحرية)، وقشريات، ورخويات، ولاقاريات مائية، ومحضرات منها.	03	.29
41052.46	خضر وفواكه.	05	.30
29240.82	سكر، ومحضرات سكريه، وعسل النحل.	06	.31
6926.31	منتجات ومحضرات متنوعة صالحة للأكل.	09	.32
4546.62	البذور الزيتية والثمار الزيتية.	22	.33
10114.48	الفلين والخشب	25	.34
337.04	عجائن وفضلات الورق.	26	.35
19305.16	أسمدة خام، غير ما في القسم 56، ومعادن خام (باستثناء الفحم والنفط والأحجار الكريمة).	28	.36
469.35	اركزة فلزية ونفايات فلزات.	29	.37
403818.45	نפט ومنتجات نفطية و مواد متصلة بهما.	34	.38
556.90	مواد كيميائية عضوية.	52	.39
12917.78	مواد كيميائية غير عضوية.	53	.40
10773.97	مواد الصباغة والديباغة والتلوين.	54	.41
33506.69	منتجات طبية وصيدلية.	55	.42
27398.08	زيوت عطرية ورائجات مواد عطور، مستحضرات تزيين (تواليت) وتلميع وتنظيف.	56	.43
7145.27	مواد ومنتجات كيميائية غ.م.ا.	61	.44
37265.41	ورق، وورق مقوى (كرتون)، وأصناف مصنوعة من عجينة الورق أو من الورق أو من الورق المقوى.	65	.45
44901.33	الحديد والصلب.	68	.46
17103.15	مكائن ومعدات صناعية عامة غ.م.ا. وأجزاء مكائن غ.م.ا. مكائن مخصصة لصناعات وتوليد الطاقة وشغل الفلزات	74	.47
16349.78	المكائن المكتبية والمكائن الاوتوماتية لتجهيز البيانات.	76	.48

23262.85	أجهزة ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتسجيل الصوت واستعادته.	77	.49
37907.61	مكائن وأجهزة وأدوات كهربائية، غ.م.ا وأجزاءها الكهربائية (بما في ذلك الأجزاء غير الكهربائية المقابلة غ.م.ا. للمعدات الكهربائية من الطراز المنزلي)	78	.50
37477.08	مركبات برية (بما في ذلك المركبات ذات الوسائد الهوائية). ومعدات نقل أخرى	81	.51
2772.53	الأثاث وأجزائه، الأسرة والحشايا (المراتب) وحوامل الحشايا والوسائد وما يماثلها من المفروشات المحشوة.	83	.52
4646.32	أصناف من الألبسة وملحقاتها.	85	.53
3421.09	أحذية.	87	.54
<b>850743.85</b>	<b>المجموع</b>		
<b>عام 2005</b>			<b>الرقم</b>
<b>الواردات/دولار</b>	<b>اسم السلعة</b>	<b>رقم السلعة</b>	
4437.44	اسماك (غير الثدييات البحرية)، وقشريات، ورخويات، ولاقناريات مائية، ومحضرات منها.	03	.28
41287.94	خضر وفواكه.	05	.29
36017.00	سكر، ومحضرات سكريه، وعسل النحل.	06	.30
24979.09	منتجات ومحضرات متنوعة صالحة للأكل.	09	.31
243.68	عجائن وفضلات الورق.	25	.32
6517.74	البذور الزيتية والثمار الزيتية.	22	.33
1269.60	ألياف نسيجية (ما عدا كرات الصوف الممشط "التوبس" وغيره من الصوف الممشط) وفضلاتها (غير مصنوعة على شكل غزل أو نسيج).	26	.34
25225.26	أسمدة خام، غير ما في القسم 56، ومعادن خام (باستثناء الفحم والنفط والأحجار الكريمة).	27	.35
522816.14	نفط ومنتجات نفطية ومواد متصلة بهما.	33	.36
12630	دهون وزيوت حيوانية أو نباتية، مجهزة، شموع من أصل حيواني أو نباتي، أخلاط أو محضرات غير صالحة للأكل من الدهون أو الزيوت الحيوانية أو النباتية، غ.م.ا.	43	.37

473.16	مواد كيميائية عضوية.	51	.38
11349.96	مواد كيميائية غير عضوية.	52	.39
12090.86	مواد الصباغة والدباغة والتلوين.	53	.40
36662.01	منتجات طبية وصيدلية.	54	.41
28062.23	زيوت عطرية وراتنجات مواد عطور، مستحضرات تزيين (تواليت) وتلميع وتنظيف.	55	.42
7402.45	مواد ومنتجات كيميائية غ.م.ا.	59	.43
40083.87	ورق، وورق مقوى (كرتون)، وأصناف مصنوعة من عجينة الورق أو من الورق أو من الورق المقوى.	64	.44
16841.17	خيوط نسجية، ونسج، وأصناف جاهزة غ.م.ا. ومنتجات متصلة بها.	65	.45
24212.57	الحديد والصلب.	67	.46
34233.73	مكائن ومعدات صناعية عامة غ.م.ا. وأجزاء مكائن غ.م.ا.	74	.47
19998.88	المكائن المكتبية والمكائن الاوتوماتية لتجهيز البيانات.	75	.48
35122.02	مكائن وأجهزة وأدوات كهربائية، غ.م.ا. وأجزاؤها الكهربائية (بما في ذلك الأجزاء غير الكهربائية المقابلة غ.م.ا. للمعدات الكهربائية من الطراز المنزلي)	77	.49
7735.15	مبان سابقة التجهيز، وتجهيزات وتركيبات للأغراض الصحية والسكرة والتدفئة والإضاءة، غ.م.ا.	81	.50
342.12	لوازم السفر والحقائب اليدوية والأوعية المماثلة.	83	.51
4321.22	أحذية.	85	.52
7902.21	أدوات وأجهزة مهنية وعلمية وأدوات وأجهزة مراقبة، غ.م.ا.	87	.53
3831.27	أجهزة ومعدات للتصوير الفوتوغرافي ولوازمها وأصناف ضوئية وبصرية، غ.م.ا، الساعات بأنواعها.	88	.54
<b>966088.77</b>	<b>المجموع</b>		
	<b>عام 2006</b>		<b>الرقم</b>
<b>الواردات</b>	<b>اسم السلعة</b>	<b>رقم السلعة</b>	
9294	اسماك (غير الثدييات البحرية)، وقشريات، ورخويات، ولاقناريات مائية، ومحضرات منها.	03	.27

49282	خضر وفواكه.	05	.28
18557	بن وشاي وكاكاو وتوابل ومصنوعاتها. Cocoa preparation and cocoa	07	.29
34327	منتجات ومحضرات متنوعة صالحة للأكل.	09	.30
10732	البذور الزيتية والثمار الزيتية.	22	.31
9	المطاط الخام (بما في ذلك المطاط التركيبي والمستخلص).	23	.32
11094	الفلين والخشب	24	.33
1892	ألياف نسيجية (ما عدا كرات الصوف الممشط "التوبس" وغيره من الصوف الممشط) وفضلاتها (غير مصنوعة على شكل غزل أو نسيج).	26	.34
932	أسمدة خام، غير ما في القسم 56، ومعادن خام (باستثناء الفحم والنفط والأحجار الكريمة).	27	.35
1	مواد كيميائية عضوية.	51	.36
18089	مواد كيميائية غير عضوية.	52	.37
2541	مواد الصباغة والصبغة والتلوين.	53	.38
6948	منتجات طبية وصيدلية.	54	.39
11131	زيوت عطرية ورائجات مواد عطور، مستحضرات تزيين (تواليت) وتلميع وتنظيف.	55	.40
12516	ورق، وورق مقوى (كرتون)، وأصناف مصنوعة من عجينة الورق أو من الورق أو من الورق المقوى.	64	.41
2522	خيوط نسجية، ونسج، وأصناف جاهزة غ.م.ا. ومنتجات متصلة بها.	65	.42
32822	الحديد والصلب.	67	.43
83362	مكائن مخصصة لصناعات معينة.	72	.44
40117	مكائن ومعدات صناعية عامة غ.م.ا. وأجزاء مكائن غ.م.ا.	74	.45
6371	المكائن المكتبية والمكائن الأوتوماتية لتجهيز البيانات.	75	.46
23165	أجهزة ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتسجيل الصوت واستعادته.	76	.47

1058	مكائن وأجهزة وأدوات كهربائية، غ.م.ا وأجزاؤها الكهربائية (بما في ذلك الأجزاء غير الكهربائية المقابلة غ.م.ا. للمعدات الكهربائية من الطراز المنزلي)	77	.48
35092	مركبات برية (بما في ذلك المركبات ذات الوسائد الهوائية).	78	.49
54744	أصناف من الألبسة وملحقاتها.	84	.50
9693	أدوات وأجهزة مهنية وعلمية وأدوات وأجهزة مراقبة، غ.م.ا.	87	.51
12874	أجهزة ومعدات للتصوير الفوتوغرافي ولوازمها وأصناف ضوئية وبصرية، غ.م.ا، الساعات بأنواعها.	88	.52
<b>489165</b>	<b>المجموع</b>		

**An-Najah National University**  
**Faculty of Graduate Studies**

**Financial Leakage of the Palestinian Authority's Treasury  
and Its Relationship with the Indirect Imports**

**By**  
**Sawsan J. El-Hodhad**

**Advisor**  
**Professor Tariq El-Hajj**

**Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of  
Master in Tax Disputes Program, Faculty of Graduate Studies, at An-  
Najah National University, Nablus, Palestine.**

**2010**

**Financial Leakage of the Palestinian Authority's Treasury and Its  
Relationship with the Indirect Imports**

**By**

**Sawsan J. El-Hodhad**

**Advisor**

**Professor Tariq El-Hajj**

**Abstract**

This study sought to identify the revenues of the Palestinian treasury, and the financial leakage from these revenues, in all its forms; further, the study dwelt on financial leakage which occurs in the customs revenues and the impact of these forms of leakage on the treasury. The study also illustrated the indirect imports and the volume of public revenues to the Palestinian treasury. In addition, the study tackled the trade between the Palestinian Authority and Israel and its relationship with these indirect imports. The study finally examined the impact of the agreements signed with Israel, on the financial leakage from the treasury and indirect imports. To these ends, the study was divided into five chapters.

Chapter one was devoted to the Palestinian treasury revenues in terms of their sources and kinds. The chapter began with a definition of public or government revenues, their sources, kinds and importance. The researcher illustrated the types of local revenues and their divisions (indirect and direct taxes). She also elaborated on their types and their characteristics and percentages of public revenues and the mechanism of their calculation. Then, the chapter moved to give a definition of customs & its types, aims and reasons for forging in it. The study also examined the customs taxes from several aspects: definition, characteristics, importance, roles and types. The chapter concluded with an investigation of the customs tariff in

terms of its types and table of contents, and the mission and specialization of the Palestinian Customs Authority.

Chapter two tackled foreign trade between the Palestinian Authority and both with Israel and other countries and its relationship to the indirect imports. The researcher illustrated the distribution of imported goods from Israel and other foreign countries and the relative importance of these imports. The researcher highlighted the general characteristics of Palestinian trade and obstacles facing direct importation to Palestine and the impact of Israeli siege on direct and indirect imports and its consequences. The chapter concluded with an illustration concerning import and export procedures in Palestine at present.

Chapter three examined the public treasury and the problems facing it. It specifically shed light on the achievements of the Public Administration of Palestinian Treasury, financial leakage in terms of its kinds, forms and problem of indirect imports and the reasons which compel the Palestinians to import indirectly. The researcher examined the ways of estimating indirect imports, the ways to stop the financial leakage resulting from indirect import. The researcher also examined the economic agreements and their effects on these indirect imports. To this end, the researcher projected these agreements on the general standards, and the Palestinian standards as well. She also examined the European-Palestinian partnership agreement and evaluated it according to international and local standards.

Chapter four included tables of indirect imports, financial leakage of these imports, data analysis using SPSS: percentages, arithmetic means, standards deviations, and T-test for two independent samples.

After statistical data analysis, the researcher concluded that there is a necessity to educate the Palestinian citizen about the importance of customs revenues and the need to stop the Palestinians from depending on Israeli businessmen. She also suggests that the Ministry of Economy and the chambers of industry and commerce activate their role to decrease financial leakage resulting from importation. These two bodies are also asked to ask the economic and political decision makers to change the economic agreements to secure freedom for the Palestinians to trade directly with the outside world and to do away with the Israeli control of their imports. It was found that a significant part of the leakage was due to these unjust agreements

